INITIAL RAPID ASSESSMENT OF CSOS IN GAZA STRIP

التقييم الأولي السريع لمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

أيار 2024

www.pngoportal.org

إخلاء المسؤولية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء الكاتب (الكتاب) ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الوكالات المانحة، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المحتويات

2 قائمة الاختصارات 4
3 ملخص 5
4 الخلفية 6
5 تحليل السياق 7
5.1 البنية التحتية 7
5.2 الوضع الاقتصادي 9
5.3 الأمن الغذائي والزراعة 11
5.4 التعليم 12
5.5 الصحة 13
5.6 النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية 14
5.7 منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة 15
6 المنهجية 17
6.1 جمع البيانات 17
6.2 محددات التقييم 18
7 النتائج 20
7.1 خصائص المستجيبين 20
7.2 النتائج العامة 21
7.2.1 البيئة والبنية التحتية 21
7.2.2 حالة نشاط منظمات المجتمع المدني 25
7.2.3 الحوكمة 27
7.2.4 إدارة البرنامج 29
7.2.5 العمليات 30
7.2.6 الأمن والحماية 31
7.2.7 الموارد البشرية 32
7.2.8 التواصل والتنسيق 35
7.2.9 التخطيط 36
7.2.10 الوصول إلى البيانات 37
7.2.11 التمويل 37
7.2.12 الموارد المالية 38

7.2.13 ممارسات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم 39
7.3 قطاع الصحة 40
7.3.1 البنية التحتية 40
7.3.2 الحوكمة 42
7.3.3 إدارة البرنامج 43
7.3.4 القدرة على تقديم الخدمات 44
7.3.5 العمليات 45
7.3.6 الموارد البشرية 47
7.3.7 الإدارة المالية 50
7.3.8 التمويل 51
7.3.9 إدارة المشتريات 51
7.3.10 التنسيق 52
7.3.11 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم 55
7.3.12 الوصول إلى البيانات 56
7.3.13 قدرات منظمات المجتمع المدني الصحية 56
7.4 قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية 57
7.4.1 البنية التحتية 57
7.4.2 الموارد البشرية 63
7.4.3 الحوكمة 66
7.4.4 المشتريات 67
7.4.5 إدارة البرنامج 68
7.4.6 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم 69
7.4.7 الموارد المالية 69
7.4.8 التنسيق والتواصل 71
7.4.9 الحماية والأمن 72
7.4.10 الوصول الى البيانات 73
7.5 الأمن الغذائي والزراعة 75
7.5.1 البنية التحتية 76
7.5.2 الحوكمة 78
7.5.3 إدارة البرنامج 79
7.5.4 العمليات 80
7.5.5 الموارد البشرية 82
7.5.6 الإدارة المالية 85
7.5.7 إدارة المشتريات 85
7.5.8 التنسيق 86
7.5.9 الحماية والأمن 87

7.5.10 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم 88
7.5.11 الوصول إلى البيانات 89
7.6 قطاع التعليم 89
7.6.1 البنية التحتية 90
7.6.2 الحوكمة 94
7.6.3 إدارة البرنامج 94
7.6.4 العمليات 95
7.6.5 الموارد البشرية 97
7.6.6 الإدارة المالية 100
7.6.7 إدارة المشتريات 101
7.6.8 التنسيق 102
7.6.9 الحماية والأمن 103
7.6.10 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم 104
7.6.11 الوصول إلى البيانات 105
8 احتياجات منظمات المجتمع المدني 106
8.1 الاحتياجات الشاملة 106
8.2 الاحتياجات الخاصة حسب القطاع 107
8.2.1 الصحة 107
8.2.2 التعليم 108
8.2.3 الحماية الاجتماعية والجندر 108
8.2.4 الأمن الغذائي والزراعة 109
8.3 التحديات التي تؤثر على تعافي منظمات المجتمع المدني 109
8.3.1 التحديات الخاصة بقطاع الصحة 111
8.3.2 التحديات الخاصة بقطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية 113
8.3.3 التحديات الخاصة بقطاع الزراعة 113
8.3.4 التحديات الخاصة بقطاع التعليم 114
9 التوصيات 116
10 الملاحق 122

1 قائمة الاختصارات

BoD	Board of Directors	مجلس إدارة
CHS	Core Humanitarian Standard	المعيار الإنساني الأساسي
CSOs	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني
FAO الفاو	Organization of the United Nations	منظمة الأمم المتحدة
FGD	Focus Group Discussion	مجموعة التركيز
FRC	Famine Review Committee	لجنة مراجعة المجاعة
FS	Food Security	الأمن الغذائي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GMO	Government Media Office	المكتب الإعلامي الحكومي
HEB	high-energy biscuits	البسكويت عالي الطاقة
IDPs	Internally Displaced Persons	الأشخاص النازحين داخليا
IPC	Integrated Food Security Phase Classification	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي
IYCF	Infant and young child feeding	تغذية الرضع والأطفال الصغار
KII	Key Informant Interview	مقابلة المخبر الرئيسي
MEAL	Monitoring, Evaluation, Accountability, and Learning	الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم
MHPSS	Mental health and psychosocial support	الدعم النفسي والاجتماعي
MIS	management information systems	نظم المعلومات الإدارية
NSR	National Society for Rehabilitation	الجمعية الوطنية للتأهيل
OCAT	Organizational Capacity Assessment Tool	أداة تقييم القدرات التنظيمية
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
PA	Palestinian Authority	السلطة الفلسطينية
PNGO	Palestinian NGOs Network	شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية
PTSD	Post-Traumatic Stress Disorder	اضطراب ما بعد الصدمة
UASC	Unaccompanied and Separated Children	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
WLOs	Women Led Organizations	المنظمات التي تقودها النساء

2 ملخص

كان للعدوان على غزة تأثير مدمر على جميع جوانب الحياة في قطاع غزة، بما في ذلك عمليات منظمات المجتمع المدني. يهدف هذا التقييم السريع، الذي أجرته شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقييم الأضرار والتحديات والاحتياجات لمنظمات المجتمع المدني العاملة في قطاعات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والزراعة والحماية الاجتماعية. استخدم التقييم نهجاً متعدد الأساليب، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز، لجمع البيانات من 87 منظمة من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة خلال شهري مارس وأبريل 2024.

وتكشف نتائج التقييم عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني والموارد البشرية والقدرات المالية. فقد أدت الحرب إلى تدمير المقرات والمرافق والمعدات، مما أدى إلى انقطاع تقديم الخدمات وظهور تحديات تشغيلية. وفقدت العديد من منظمات المجتمع المدني موظفين ومتطوعين وأعضاء مجلس إدارة، إما بالوفاة أو الإصابة أو النزوح. كما تأثرت الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني بشدة، حيث كافحت العديد من المنظمات لتأمين التمويل والحفاظ على عملياتها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت منظمات المجتمع المدني مرونة وقدرة على التكيف بشكل ملحوظ. واصلت العديد منها العمل، وإن كان ذلك بقدرة منخفضة، ونفذت تدخلات طارئة لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين.

ويسلط التقييم الضوء أيضاً على الاحتياجات المحددة لمنظمات المجتمع المدني في كل قطاع من القطاعات. فتحتاج منظمات المجتمع المدني في مجال الصحة إلى الدعم لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، وشراء الإمدادات الطبية، ومعالجة الصدمة النفسية التي يعاني منها العاملون في مجال الرعاية الصحية. كما تحتاج منظمات المجتمع المدني التعليمية إلى المساعدة في إعادة بناء المدارس، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمعلمين، وتطوير حلول تعليمية بديلة. وتحتاج منظمات المجتمع المدني في مجال الأمن الغذائي والزراعة إلى الدعم لاستعادة الإنتاج الزراعي، وتحسين سلاسل التوريد، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. أما منظمات المجتمع المدني المعنية بالنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية فهي تحتاج إلى موارد لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ويختتم التقرير بسلسلة من التوصيات لدعم تعافي وصمود منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. وتشمل هذه التوصيات تقديم المساعدة المالية والفنية، وتعزيز آليات التنسيق، والدعوة إلى تغييرات في السياسات تمكن منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية وفعالية. ومن خلال تلبية احتياجات وتحديات منظمات المجتمع المدني، يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في إنعاش وتنمية قطاع غزة على المدى الطويل.

3 الخلفية

منذ اندلاعها، أثرت الحرب بشكل كبير على جميع جوانب الحياة في قطاع غزة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى الحد أو عرقلة تدخلاتها في جميع القطاعات والمجالات. ولتقييم الخسائر والتحديات والأعمال والقدرات والاحتياجات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لإجراء تقييم سريع للأضرار.

ويهدف التقييم أيضاً إلى تحديد قدرة منظمات المجتمع المدني على استعادة الوظائف وإعادة بناء قدرات تقديم الخدمات. وعلى الرغم من أن التقييم كان يهدف إلى تغطية جميع القطاعات، إلا أنه تم الحصول فقط على بيانات حول منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والزراعة والحماية الاجتماعية.

يهدف التقييم إلى التعرف على ما يلي:

- الحالة المادية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني حسب قطاعاتها المتخصصة.
- نطاق الأضرار الناجمة عن الحرب، بما في ذلك تحديد مناطق الدمار.
- الأعمال الحالية لمنظمات المجتمع المدني وقدراتها، بما في ذلك الموارد البشرية والبنية التحتية والخطط والموارد المالية.
- تقدير أصول منظمات المجتمع المدني التي فُقدت أو تعرضت للخطر خلال الحرب على غزة.
- تحديد متطلبات منظمات المجتمع المدني لتسهيل مشاركتها الفعالة في جهود التعافي.
- تم إجراء التقييم في شهري مارس وأبريل 2024، وشمل 87 منظمة من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة.

4 تحليل السياق

يتسم السياق في قطاع غزة بالقيود الشديدة المفروضة على السفر والتجارة، إلى جانب الافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي وفرص العمل. وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية وخيمة لـ 2.3 مليون فلسطيني يعيشون في المنطقة. لقد كان قطاع غزة مضطربا باستمرار بسبب الهجمات الإسرائيلية المتكررة والتصعيد، مما أثر على القطاع المكتظ بالسكان، والذين يشكل اللاجئون منهم حوالي 80%. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء [1].

لا زال قطاع غزة يشهد منذ 7 أكتوبر 2023، التصعيد الإسرائيلي الأكثر تدميراً حتى الآن. ومنذ ذلك الحين وحتى 19 أبريل/نيسان 2024، أفادت وزارة الصحة في غزة باستشهاد ما لا يقل عن 34,012 فلسطينياً وإصابة 76,833 آخرين [2]. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا من المدنيين، و70% منهم من الأطفال والنساء [3]. ولا تشمل هذه الأرقام أولئك الذين لقوا حتفهم بسبب عدم توفر الأدوية الأساسية، مثل مرضى السرطان أو مرضى غسيل الكلى غير القادرين على الحصول على العلاج. علاوة على ذلك، أدى العدوان إلى نزوح 1.7 مليون شخص، لجأوا بشكل رئيسي إلى المناطق الجنوبية، وخاصة رفح [4].

تسببت العمليات البرية الإسرائيلية في غزة منذ 27 تشرين الأول/أكتوبر في وقوع إصابات كبيرة، مما أثر على ما يقرب من 5% من السكان. وتعرضت البنية التحتية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي لأضرار جسيمة، حيث تأثر حوالي 70% من المباني. ولا يزال هناك انقطاع كامل للكهرباء منذ 11 أكتوبر 2023، مع محدودية إمدادات الوقود وعدم وجود إنتاج للطاقة الكهربائية على نطاق واسع أو استيراد عبر الحدود [5].

خلال العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تم إسقاط أكثر من 45,000 قنبلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى [6]، مما أثر بشدة على جميع جوانب الحياة وأدى إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية. ووقعت غالبية الأضرار في الجزء الشمالي من قطاع غزة ومحافظة خان يونس. وفقاً لتحليل يو أن سات في مارس/آذار 2024، تم تدمير 31,198 مبنى، وتضرر 16,908 مبنى بشدة، و40,762 مبنى بأضرار متوسطة، أي ما مجموعه 88,868 مبنى، حوالي 35% من إجمالي المباني في غزة. ويشمل ذلك ما يقدر بنحو 121,400 وحدة سكنية متضررة. وأشار تقرير حديث لنفس المصدر إلى زيادة كبيرة في المباني المتضررة والمدمرة بين أكتوبر 2023 وفبراير 2024 [7].

أدى الحصار الإسرائيلي على غزة إلى نقص حاد في المواد الأساسية، وسط استمرار العنف والمخاوف المتعلقة بالسلامة. وتشير تقارير اليونيسف إلى ارتفاع معدل الضحايا، حيث يصاب طفل واحد كل عشر دقائق[8] ولا تزال القيود المفروضة على الحركة مستمرة، مما يؤدي إلى تفاقم الصعوبات وإعاقة جهود التعافي. وأدت التهديدات الأمنية التي يتعرض لها عمال الإغاثة إلى سقوط ضحايا، من بينهم سبعة قتلوا في غارة جوية إسرائيلية. كما أوقفت منظمات أخرى عملياتها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة [9]. بالإضافة إلى ذلك، قُتل 178 من موظفي الأونروا وتأثرت حوالي 350 من مقرات ومباني الوكالة في غزة بحوادث مختلفة [10].

لقد أدى العدوان الإسرائيلي إلى أزمة إنسانية كبيرة، حيث أصبح أكثر من 75% من السكان نازحين داخلياً وبحاجة ماسة إلى المساعدة. لقد فقد الأفراد النازحون منازلهم وسبل عيشهم وإمكانية الوصول إلى الأساسيات، مما يجعلهم عرضة للخطر للغاية، وخاصة النساء والأطفال والفئات المهمشة. إن احتياجات دعم الصحة العقلية كبيرة بسبب الندوب النفسية الدائمة الناجمة عن العدوان.

4.1 البنية التحتية

قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر، كان أكثر من 1.1 مليون فلسطيني في غزة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي بشكل كافٍ، حيث كان 82.5% منهم يعتمدون بشكل أساسي على المياه المنقولة بالشاحنات للشرب. ومع ذلك، منذ ذلك

1 أوكسفام، 23 إبريل 2024، ستة أشهر من العنف والحصار يعيشها 2.3 مليون فلسطيني في غزة

2 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 19 نيسان/أبريل 2024. الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل | تحديث رقم 155.

3 الأورومتوسطي: 200 يوم من الهجوم العسكري على غزة: حصيلة مروعة من القتلى وسط تصعيد دولي الفشل في وقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين

4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، غزة: يقول خبير من الأمم المتحدة إن تجرد إسرائيل النازحين من إنسانيتهم يجب أن يتوقف https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/gaza-israels-dehumanisation-displaced-persons-must-end-says-un-expert https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/gaza-israels-dehumanisation-displaced-persons-must-end-says-un-expert

5 التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي ، مارس 2024

6 المكتب الإعلامي الفلسطيني – الأونروا

7 يونوسات، قطاع غزة، التقييم الشامل لأضرار المباني والوحدات السكنية - مارس 2024

8 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة – الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل | تحديث عاجل رقم 155

9 بتسيلم، المجاعة الصناعية إسرائيل ترتكب جريمة حرب المجاعة في قطاع غزة نيسان 2024

10 واشنطن بوست، خبر بتاريخ 1 أبريل 2024

الحين، انخفضت إمدادات المياه في غزة إلى 7% فقط من مستواها السابق [11]. تسبب العدوان الإسرائيلي في أضرار جسيمة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المباني والطرق والمستشفيات والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى تشريد العديد من الأشخاص وبحاجة إلى المأوى. وقد أدى هذا الدمار إلى تعطيل الخدمات الأساسية بشكل كبير، مما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية في غزة.

لقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار جسيمة بأنظمة الصرف الصحي في غزة، مما أدى إلى ترك أكثر من 95% من السكان بدون مياه نظيفة [12]. وأدى ذلك إلى تفاقم الأزمة، مما اضطر السكان المحليين إلى اللجوء إلى الآبار الزراعية، التي تعتبر أكثر ملوحة من المياه العذبة 30 مرة. وهذا يشكل مخاطر صحية كبيرة، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة مثل الرضع والنساء الحوامل والأفراد الذين يعانون من أمراض الكلى [13].

القطاع	US$
الإسكان	13,298,711,000
التجارة والصناعة والخدمات	1,655,486,000
الزراعة	628,780,000
الصحة	553,666,000
المياه والإصحاح البيئي	502,711,000
البيئة	411,300,000
النقل	357,972,000
التعليم	341,240,000
الثقافة والتراث	319,397,000
الطاقة	278,522,000
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	90,225,000
خدمات البلديات	19,647,000
المالية	8,174,000
المجموع	18,465,831,000

1 المصدر: البنك الدولي، قطاع غزة - مذكرة التغيرات الطارئة

وفي أبريل 2024، حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية [14] من تراكم 270 ألف طن من النفايات الصلبة في جميع أنحاء قطاع غزة. مثل هذا الحجم الكبير من النفايات يمكن أن يؤدي إلى انتشار واسع للأمراض. أشار اتحاد بلديات قطاع غزة ولجنة الإنقاذ الدولية إلى أن الأطفال يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها بسهولة وسط كارثة صحية عامة تتكشف.

لقد ألحقت الإجراءات الإسرائيلية أضراراً جسيمة بأنظمة الصرف الصحي في غزة، مما ترك أكثر من 95% من السكان بدون مياه نظيفة. وقد أدى هذا إلى تفاقم الأزمة، مما أجبر السكان المحليين على اللجوء إلى الآبار الزراعية، والتي تكون أكثر ملوحة بثلاثين مرة من المياه العذبة. وهذا يفرض مخاطر صحية كبيرة، وخاصة للفئات الضعيفة مثل الرضع والنساء الحوامل والأفراد المصابين بأمراض الكلى.[15]

وتعد مناطق غزة الصناعية وجباليا وخان يونس وغزة من بين البلديات الأكثر تضررا، حيث تم الإبلاغ عن دمار كبير أيضا في بيت لاهيا ورفح. وكانت مدينة غزة هي الأكثر معاناة، حيث بلغت الأضرار 7.29 مليار دولار أمريكي، تليها جباليا (2.01 مليار دولار أمريكي)، وخان يونس (1.82 مليار دولار أمريكي)، وبيت لاهيا (1.08 مليار دولار أمريكي). ويحذر البنك الدولي من أن هذه التكاليف قد ترتفع أكثر، خاصة في جنوب قطاع غزة، الذي شهد أضرارا متزايدة في الأشهر الأخيرة [16].

تسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة في أضرار جسيمة لقطاع الإسكان، حيث تضررت أو دمرت حوالي 290,820 وحدة، بتكلفة حوالي 13.3 مليار دولار أمريكي. وتشمل المناطق الأكثر تضرراً مدينة غزة وجباليا وخانيونس وبيت لاهيا ورفح. أكثر من 1.08

---

[11] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل | تحديث الفلاش رقم 88

[12] أوكسفام، 23 إبريل 2024، ستة أشهر من العنف والحصار يعيشها 2.3 مليون فلسطيني في غزة

[13] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنبيه بشأن النوع الاجتماعي: الندرة والخوف: تحليل جنساني لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الأساسية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

[14] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 19 نيسان/أبريل 2024. الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل | تحديث الفلاش رقم 155 .

[15] البنك الدولي، قطاع غزة - مذكرة موجزة عن تقييم الأضرار المؤقتة - 29 مارس 2024

[16] البنك الدولي، قطاع غزة – مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار – 29 مارس/آذار 2024

مليون شخص غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب الدمار أو عوامل أخرى. أدت محدودية الوصول إلى مكبات النفايات الصحية، ونقص الوقود، وتقييد الوصول إلى شمال غزة إلى إعاقة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويشكل هذا خطراً كبيراً لتفشي الأمراض وصعوبة توفير الرعاية الصحية وإعداد الطعام، خاصة للأطفال.

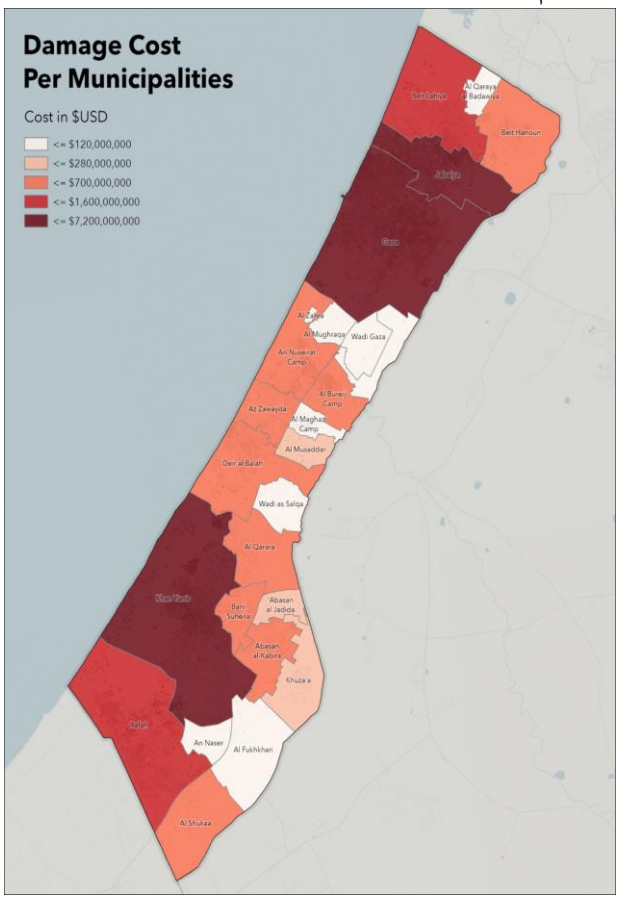

2Source: World Bank, Gaza Strip - Interim Damage Assessment Note

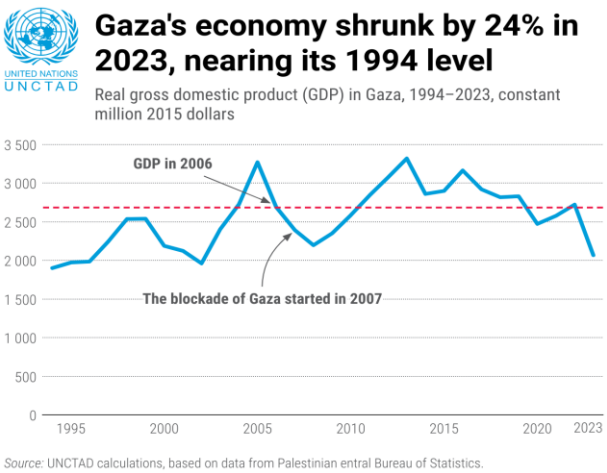

Source: UNCTAD calculations, based on data from Palestinian entral Bureau of Statistics.

وقد أدت محدودية الوصول إلى خدمات الكهرباء والوقود والاتصالات إلى إعاقة التواصل، خاصة بين مقدمي الخدمات والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني. وأثرت الأضرار التي لحقت بقطاعي النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 448 مليون دولار أمريكي على الاتصالات والتنقل وتقديم المساعدات الإنسانية. وتعرض قطاع النقل لأضرار أثرت على أكثر من نصف الطرق وجزء كبير من المركبات، مما أدى إلى تعقيد مساعدات الإغاثة وتقديم الخدمات الأساسية. تعرض قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأضرار بلغت 90 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى تعطيل خدمات الاتصال بالهاتف المحمول والإنترنت، مما أثر على الحياة اليومية للمواطنين، وإعاقة الوصول إلى خدمات الطوارئ والمساعدات الإنسانية [17].

ويعاني قطاع غزة منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر من انقطاع التيار الكهربائي بسبب قيام السلطات الإسرائيلية بقطع إمدادات الكهرباء واستنفاد احتياطيات الوقود لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. وتقدر الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء في غزة وحدها بحوالي 280 مليون دولار [18]. ويؤدي انقطاع الاتصالات والوقود الناتج عن ذلك إلى إعاقة قدرة مجتمع المساعدات على تقييم النطاق الكامل للاحتياجات في غزة والاستجابة بفعالية للأزمة الإنسانية المتفاقمة [19].

4.2 الوضع الاقتصادي

قبل الحرب الإسرائيلية، كان أكثر من مليوني من سكان غزة يواجهون ظروفاً معيشية قاسية، حيث يعيش ثلثاهم في فقر وبطالة تبلغ نسبتها 45%. وبحلول ديسمبر 2023، ارتفعت البطالة إلى 79% [20]. وكان اقتصاد غزة قد انكمش بالفعل بنسبة 4.5% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، وفقاً لتقرير الأونكتاد. وقد أدت العملية العسكرية الإسرائيلية إلى تفاقم هذا الوضع، حيث تسببت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24% وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26.1% لهذا العام [21].

وتشير توقعات الأونكتاد في يناير/كانون الثاني 2024 إلى أن التعافي الاقتصادي في غزة سيتطلب التزاماً مالياً كبيراً، يتجاوز مبلغ 3.9 مليار دولار المخصص بعد العملية العسكرية الإسرائيلية عام 2014 [22]. أفاد البنك الدولي عن تراجع غير مسبوق في الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء الصراع. وفي غزة،

---

[17] البنك الدولي، قطاع غزة – مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار – 29 مارس/آذار 2024

[18] أنيرا، سبل العيش تحت الهجوم في غزة

[19] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية OCHA، الكهرباء في قطاع غزة

[20] الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، غزة: سيتطلب عكس اتجاه الدمار غير المسبوق عشرات المليارات من الدولارات وعقودًا من الزمن

[21] الأونكتاد، الأثر الاقتصادي للدمار في غزة، يناير /كانون الثاني 2024

[22] الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، غزة: سيتطلب عكس اتجاه الدمار غير المسبوق عشرات المليارات من الدولارات وعقودًا من الزمن

انخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 80% في الربع الأخير من عام 2023، مما أدى إلى خسائر في القطاع الخاص تبلغ حوالي 1.5 مليار دولار في شهرين فقط. ويتجاوز هذا التراجع آثار القصف السابق في الأعوام 2008 و2012 و2014 و2021 [23].

لقد وجه العدوان الإسرائيلي ضربة قاسية للاقتصاد المحلي. وتعطلت أو دمرت العديد من الشركات وسبل العيش، مما أدى إلى فقدان الوظائف على نطاق واسع وزيادة حادة في الفقر والبطالة. وقد تم فرض قيود شديدة على التجارة وحركة السلع والخدمات، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية. إن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة مزري، وتواجه جهود الإنعاش عقبات كبيرة.
أشار تقرير البنك الدولي [24] أن 80% من المنشآت التي تم تقييمها (39,000 من أصل 49,000) في قطاع التجارة والصناعة والخدمات في غزة قد دمرت أو تضررت، بتكلفة تبلغ حوالي 1.65 مليار دولار. وقد أثر هذا الضرر الواسع النطاق بشدة على جميع الصناعات، مما أدى إلى إغلاق الأعمال وأدى إلى ارتفاع كبير في البطالة، مما أثر على أكثر من 173000 موظف في مؤسسات مثل تجارة الجملة والتجزئة والخدمات والصناعة والبناء والنقل والتخزين والاتصالات السلكية واللاسلكية والتمويل والتأمين. وقد أدى الاضطراب الاقتصادي الناجم عن عمليات الإغلاق إلى فقدان سبل العيش، وانخفاض مستويات الدخل، وزيادة الأعباء، خاصة على النساء، مما أثر على فرصهن الاقتصادية وسلامتهن ورفاههن بشكل عام.
قبل الحرب الإسرائيلية على غزة، كانت الزراعة مهنة مهمة، إذ كانت تساهم بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي وتضمن الأمن الغذائي. ومع ذلك، فقد تضررت أو دمرت ما بين 80% إلى 96% من الأصول الزراعية، مما أثر بشدة على سبل العيش. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن كل سكان غزة تقريباً يعتبرون الآن فقراء، مع وجود عوامل مثل الأراضي الزراعية المتضررة والبنية التحتية المتضررة، وندرة الموارد الأساسية، والنزوح الداخلي، والركود، مما يؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر، وخاصة بين الفئات الضعيفة [25].
بحلول كانون الثاني/يناير 2024، أدت الحرب المستمرة على غزة إلى خسارة كبيرة في فرص العمل في جميع أنحاء فلسطين، حيث تم إلغاء ما يقرب من 507,000 وظيفة، بما في ذلك حوالي 201,000 وظيفة في قطاع غزة، وهو ما يمثل ثلثي إجمالي العمالة هناك. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع التضخم بنسبة 33% في الربع الرابع من عام 2023. ومن المرجح أن يصبح الاقتصاد غير الرسمي، السائد

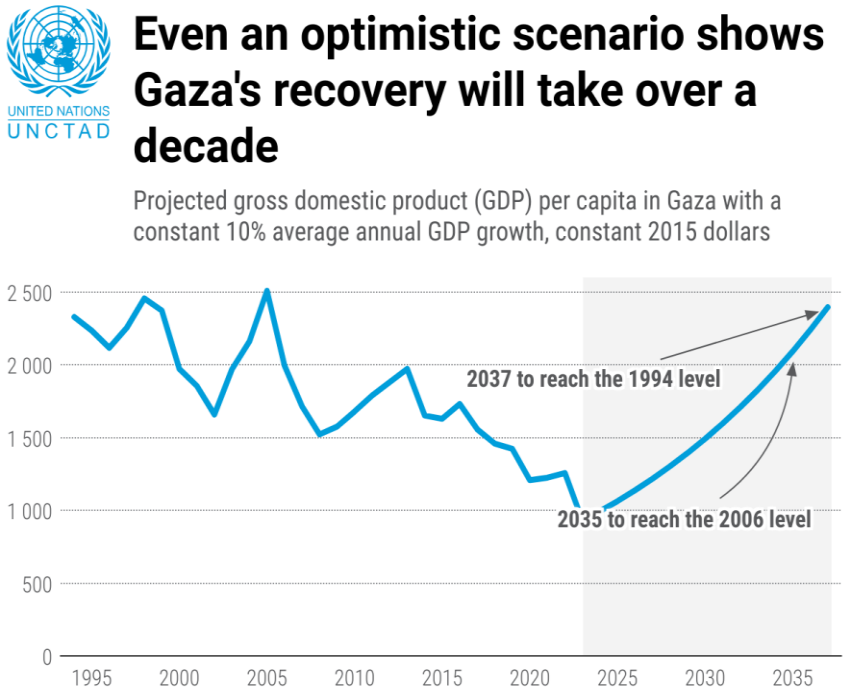

Source: UNCTAD calculations, based on data from Palestinian entral Bureau of Statistics

بالفعل، أكثر أهمية لتوليد الدخل، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة وانخفاض الأمن الوظيفي للعمال.

وتعطلت بشدة قدرة القطاع الخاص على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، مع انقطاع سلاسل التوريد ونقص السلع الأساسية. ولا يزال الوصول إلى الأسواق ونقاط توزيع المساعدات الإنسانية محدوداً بسبب الحواجز المادية، وتدهور إمكانية الوصول إلى

[23] البنك الدولي، مذكرة حول آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني
[24] البنك الدولي، مذكرة حول آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني
[25] المرجع نفسه

الخدمات المالية، والتحديات اللوجستية التي تعيق توزيع الدفعات النقدية وجهود المساعدات الغذائية، بما في ذلك عمليات الإنزال الجوي التي لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية وأدت إلى وقوع وفيات [26].
واستناداً إلى فحوصات اليونيسف لسوء التغذية لدى 43,300 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، تم تحديد 2,900 طفل على أنهم يعانون من سوء التغذية الحاد [27].

4.3 الأمن الغذائي والزراعة

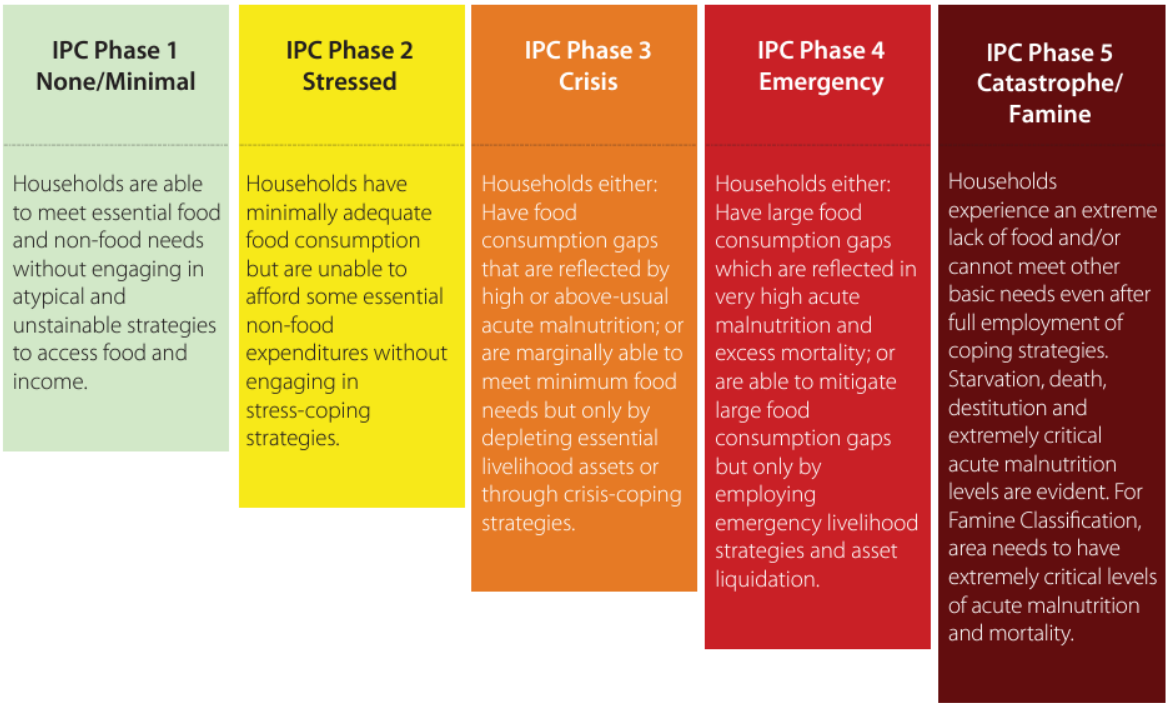

3 The IPC Acute Food Insecurity Scale

أصدرت لجنة مراجعة المجاعة (FRC) تقرير تصنيف الأمن الغذائي حذرت فيه من ارتفاع خطر المجاعة في قطاع غزة. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من السكان يواجه بالفعل نقصاً حاداً في الغذاء (مرحلة كارثية بدرجة 5 على مقياس التصنيف الدولي للأمن الغذائي) وأن الوضع يزداد سوءاً بسرعة. وتساهم عوامل مثل العدوان ومحدودية الوصول إلى الموارد في هذه الأزمة. ويعد التقرير بمثابة دعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات لمنع انتشار المجاعة على نطاق واسع [28].
وقد تعرض القطاع الزراعي في غزة لدمار واسع النطاق، حيث بلغت الأضرار المقدرة 629 مليون دولار أمريكي. وقد أثر ذلك بشدة على سبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الغذائي بين السكان. وتمثل الأضرار التي لحقت بالأشجار والممتلكات الزراعية والدفيئات الزراعية ومؤسسات البيع بالتجزئة والبنية التحتية للري، وخاصة في محافظتي شمال غزة وخان يونس، غالبية الخسائر. ومع توقف الإنتاج الزراعي، يعتمد جميع السكان الآن على المساعدات الغذائية، ويواجهون تحديات في الوصول إليها بسبب عمليات التفتيش على الدخول وتدمير البنية التحتية. كما تم تدمير شركات البيع بالتجزئة المهمة في سلسلة القيمة الغذائية، مثل المخابز ومحلات المواد الغذائية، مما يهدد الأمن الغذائي بشكل أكبر. وبشكل عام، تعرضت وظائف القطاع للخطر بشكل كبير، مما أدى إلى البطالة والفقر وزيادة انعدام الأمن الغذائي بين أولئك الذين يعتمدون عليه في سبل عيشهم [29].

---

[26] منظمة العمل الدولية، أثر الحرب في غزة على سوق العمل https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_918919.pdf
وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_918919.pdf

[27] اليونيسف، تقرير اليونيسف عن الوضع الإنساني في دولة فلسطين رقم 23

[28] التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، مارس 2024

[29] البنك الدولي، مذكرة حول آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني

وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوجود قيود شديدة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، مما يعيق إيصال الإمدادات الغذائية العاجلة إلى السكان. وواجهت جهود التوزيع في نيسان/أبريل 2024 عقبات، مما أحدث ثغرات في المساعدات، خاصة في شمال قطاع غزة. وتشكل نقاط الدخول وساعات العمل في المعابر الحدودية قيوداً إضافية على طرق الإمداد، مما يعقد عملية تسليم السلع الأساسية [30].

وفي شباط/فبراير 2024، خططت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني لـ 24 مهمة فقط إلى مناطق شمال غزة، تم تسهيل ست منها فقط (25%). وفي يناير 2024، كان هذا العدد أقل من ذلك، حيث نجحت 9 مهمات فقط من أصل 61 (15%) [31].

إن أوجه القصور في البنية التحتية والمخاوف الأمنية تعيق التنقل والوصول إلى غزة، مما يتطلب حراسة قوافل المساعدات الإنسانية والذي يؤدي إلى التأخير. تواجه الخدمات الحيوية مثل المستشفيات ومحطات معالجة المياه نقصاً في الوقود، مما يؤثر على وظائفها وتقديم الخدمات. تسلط مجموعة الأمن الغذائي الضوء على الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك الوصول على نطاق واسع لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، واستمرار إمدادات الوقود للعمليات الإنسانية، وتنشيط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك لاستعادة سبل العيش وضمان الاستدامة الغذائية [32].

ولا يزال النقص الحاد في الوقود، بما في ذلك غاز الطهي، مستمرا في غزة، مما يعطل إنتاج الغذاء. وتشير بيانات الأونروا إلى أنه خلال الفترة من 24 نوفمبر 2023 إلى 21 أبريل 2024، دخل إلى غزة حوالي 12,340 طناً من غاز الطهي، بمتوسط حوالي 82 طن يومياً. ومع ذلك، فإن هذا لا يفي بالمتطلبات، مما يمثل انخفاضاً كبيراً بنسبة 68% عن المتوسط اليومي البالغ 260 طناً الذي شوهد بين يناير وسبتمبر 2023. ويشكل هذا النقص تحديات حيث تلجأ الأسر إلى بدائل باهظة الثمن ويحتمل أن تكون خطرة مثل الحطب والبلاستيك، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الحكومية (مكتب الإعلام الحكومي). كما تؤثر واردات الوقود المحدودة على مرافق إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على وجبات مغذية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي [33].

وفي المحافظات الشمالية، أوشكت المخزونات الغذائية على النفاد، مما أجبر الناس على البحث عن الطعام واستهلاك الأعلاف الحيوانية. ولم يتم الحصول إلا على 10% إلى 15% من السعرات الحرارية المطلوبة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى فبراير/شباط 2024. وكانت عمليات الإنزال الجوي غير فعالة ومحفوفة بالمخاطر، في حين كانت عمليات توصيل الأغذية صعبة بسبب اليأس والفوضى بين السكان. أما مصادر الغذاء المتبقية من النهب وجمع النفايات فهي محدودة، مما يجعل الوضع حرجاً [34]. ويضطر الناس في شمال غزة إلى العيش بأقل من 12% من السعرات الحرارية اليومية المطلوبة. ويؤدي الحصار إلى ظروف تشبه المجاعة [35].

وذكرت منظمة أوكسفام [36] أن موسم الحصاد الزراعي المربح للمزارعين في غزة قد تدمر بسبب القصف العسكري الإسرائيلي والحصار المفروض على شمال غزة. وقد أدى ذلك إلى تدمير الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة في القطاع، والتي تعد بمثابة المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي في المنطقة.

وبعد ستة أشهر من الحرب الإسرائيلية على غزة، تعطل إنتاج الغذاء بشدة بسبب القصف، مما جعل معظم الأراضي الزراعية غير صالحة للاستعمال وألحق أضرارا بمرافق إنتاج الغذاء. وأدت محدودية الوصول إلى الإمدادات المحلية، والقيود المفروضة على الاستيراد، وزيادة التكاليف إلى تضخم واسع النطاق في أسعار المواد الغذائية. يواجه النازحون تحديات في الحصول على المياه والطهي. تخطط الولايات المتحدة لبناء رصيف لتوصيل المساعدات، لكن الانتهاء منه قد يستغرق بعض الوقت، ولا تزال هناك مخاوف بشأن القيود المفروضة على الاستيراد [37].

4.4 التعليم

ووفقاً لتقديرات اليونيسف، فإن ما يقرب من 90% من المباني المدرسية في غزة قد تضررت أو دمرت، منها 48.7% منها أصيبت بشكل مباشر. ويشمل ذلك 274 مدرسة، منها 59 مدرسة على الأقل دمرت بالكامل و39 فقدت نصف مبانيها، مما أثر على حصول الأطفال في المنطقة على التعليم [38]. قبل الحرب، كانت هذه المدارس تخدم 503,500 طفل وتوظف 18,900 معلم. ويقدر البنك الدولي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للتعليم بمبلغ 341 مليون دولار أمريكي [39]. علاوة على ذلك، تم تدمير كل الجامعات (17 جامعة) في غزة، مما خلق أزمة تعليمية حادة [40].

---

30 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الاحتياجات الإنسانية والاستجابة | 16-22 أبريل 2024

31 التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي ، مارس 2024

32 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الاحتياجات الإنسانية والاستجابة | 16-22 أبريل 2024

33 الأونروا، تتبع الإمدادات والإرسال في غزة ، تم الوصول إليه في 23 أبريل 2024.

34 التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي ، مارس 2024

35 أوكسفام، 23 إبريل 2024، ستة أشهر من العنف والحصار يعيشها 2.3 مليون فلسطيني في غزة

36 أوكسفام، "الزمن الذهبي" الإنتاج الزراعي الموسمي دمر وفقد في شمال غزة وسط مخاوف متزايدة من تفاقم الجوع والمجاعة

37 أنيرا ، سبل العيش تحت الهجوم في غزة

38 اليونيسف، التحقق من الأضرار التي لحقت بالمدارس على أساس قربها من المواقع المتضررة - غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة)25 أبريل 2024 (

39 التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي ، مارس 2024

40 البنك الدولي، مذكرة حول آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني

أدى العدوان المستمر إلى تعطيل التعليم بشكل كبير في غزة، حيث أغلقت جميع المؤسسات الأكاديمية لمدة ستة أشهر، مما أثر على 625,000 طالب. وللتدمير آثار طويلة الأمد، حيث قد يجد الطلاب العائدون أن مدارسهم لم تعد موجودة. ويؤدي الغياب الطويل إلى خطر الانحدار التعليمي، مما يؤثر على الفرص المستقبلية، والصحة العقلية، والقابلية للعنف وسوء المعاملة [41].
قبل الحرب، كان نظام التعليم في غزة يعاني بالفعل بسبب سنوات من الصراعات والحصار الطويل الأمد، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية ومحدودية الموارد. وشملت التحديات النقص في المدارس، وتدهور المرافق، واكتظاظ الفصول الدراسية. منذ بدء الحرب، لم يتمكن حوالي 625,000 طفل و1,800 متدرب فني من الالتحاق بالمدارس أو مراكز التدريب، مما أثر على صحتهم العقلية. كما أدت الحرب إلى تفاقم المخاوف المتعلقة بالصحة العقلية للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية، في حين أضرت بالبنية التعليمية التحتية وتقديم التعليم الجيد [42].

4.5 الصحة

إن الوضع في غزة مزري، حيث يتسم بالدمار واسع النطاق ونقص الإمدادات الأساسية الذي تفاقم بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر. وقد تأثر الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بشدة، مما أدى إلى نقص الوقود والغذاء والدواء والإمدادات الطبية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المشكلات الصحية مثل متلازمة اليرقان الحاد والإسهال الدموي والمائي الحاد بسبب سوء الصرف الصحي ومحدودية الوصول إلى مياه الشرب الآمنة [43].

ألحق العدوان الإسرائيلي على غزة أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للرعاية الصحية، حيث تكبدت 29 مستشفى والعديد من المراكز الصحية والعيادات والصيدليات أضراراً تزيد عن 222 مليون دولار. تعاني العديد من المرافق العاملة من نقص الكهرباء والوقود، مما يعيق الخدمات الأساسية. وأسفر العدوان عن إصابة 79,240 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، 70% منهم أطفال ونساء. وكانت الحالات الحرجة، حوالي 11 ألف حالة، تفتقر إلى العلاج العاجل بسبب تدمير نظام الرعاية الصحية. وتعرض الآلاف لعمليات بتر الأطراف والإعاقات الدائمة، بما في ذلك أكثر من 1200 طفل. ويشكل هذا الوضع مخاطر صحية جسيمة على سكان غزة [44].
خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي، أصيب 79,240 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، 70% منهم أطفال ونساء. ومن المؤسف أن العديد منهم كانوا يفتقرون إلى الرعاية الطبية الأساسية بسبب تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة. واحتاجت حوالي 11 ألف حالة إلى علاج عاجل، وأصيب الآلاف بإعاقات دائمة، بما في ذلك أكثر من 1200 طفل [45].
وفي غزة، تلد حوالي 180 امرأة يومياً في ظل ظروف قاسية، كما ذكر دومينيك ألي، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان [46]. وتكافح حوالي 155,000 امرأة حامل وأم جديدة من أجل البقاء، وتواجه الجوع والأمراض المرتبطة به. ويشكل الوصول إلى الرعاية الصحية تحدياً كبيراً لـ5,500 امرأة من المتوقع أن تلد قريباً، مع وجود ثلاث مستشفيات ولادة فقط عاملة ومكتظة بالمرضى. ويفتقر الأطباء والقابلات إلى الأدوية والإمدادات الأساسية، مما يعيق قدرتهم على تقديم الرعاية الكافية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه من بين 11 مستشفى تعمل بشكل جزئي في غزة، هناك ثلاثة فقط تقدم الرعاية للأمهات.
وجد تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة [47] الصادر في أبريل 2024 أن أكثر من 8 من كل 10 نساء يعتمدن على المساعدات الغذائية كمصدر أساسي للغذاء. أفادت سبع من كل 10 نساء تمت مقابلتهن من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفقدان الوزن في آخر 30 يوما وأكثر من النصف يعانين من الدوخة في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، ذكرت 83.5% أن المساعدة التي تلقينها لم تلب احتياجات أسرهن.
وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين أن حوالي 155,000 امرأة حامل وأم جديدة في غزة يكافحن من أجل البقاء على قيد الحياة. إنهن يعانين من الجوع والأمراض المرتبطة به. وبالنسبة لحوالي 5,500 امرأة سيضعن أطفالهن في الشهر المقبل، فإن الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية يظل تحدياً لا يمكن تصوره. لا تعمل سوى ثلاثة مستشفيات للولادة في قطاع غزة، وهي مكتظة بالمرضى [48]. ويكافح الأطباء والقابلات، الذين هم في أمس الحاجة إلى الأدوية والإمدادات، لتوفير الرعاية الكافية للمواليد الجدد. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ثلاثة مستشفيات فقط من أصل 11 مستشفى لا تزال تعمل جزئياً في جميع أنحاء غزة توفر رعاية الأمومة [49].

---

[41] اليونيسف، التحقق من الأضرار التي لحقت بالمدارس على أساس قريبها من المواقع المتضررة - غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة)25 أبريل 2024 (
[42] اليونيسف، خطة استجابة مجموعة التعليم في غزة، يناير/كانون الثاني 2024
[43] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الاحتياجات الإنسانية والاستجابة | 16-22 أبريل 2024
[44] البنك الدولي، قطاع غزة – مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار – 29 مارس/آذار 2024
[45] منظمة الصحة العالمية، 200 يوم من الحرب – نظرة عامة على مجموعة الصحة
[46] صندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤتمر صحفي في جنيف: صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية 19 أبريل 2024
[47] هيئة الأمم المتحدة للمرأة - تنبيه بشأن النوع الاجتماعي 2024.
[48] صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأرض الفلسطينية المحتلة
[49] OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #156

ويتوقع تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ولجنة مراجعة المجاعة تدهور الوضع الصحي في غزة بسبب الظروف البيئية القاسية مثل ندرة المياه، وسوء الصرف الصحي، والوصول المحدود إلى الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى تفاقم سوء التغذية، وزيادة مخاطر الأمراض المعدية، وارتفاع معدلات الوفيات، وخاصة من مضاعفات الأمراض غير المعدية. وقد يؤدي إهمال الإصابات المرتبطة بالصراع إلى أمراض ووفيات يمكن الوقاية منها، في حين قد يؤدي نقص الرعاية الصحية الإنجابية إلى زيادة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة. ومن المرجح أن يؤدي التعرض المطول للتوتر والخوف وظروف المعيشة السيئة إلى تدهور الصحة العقلية للسكان [50].

ويحتاج قطاع الصحة في غزة بشكل عاجل إلى توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية، والأدوية الخاصة بالأمراض غير المعدية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية [51]. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات مثل إنشاء مستشفيات ميدانية، واستعادة الخدمات الطبية المعقدة، وتوفير المعدات المخبرية ومنتجات الدم للمستشفيات، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الصحية المحددة. ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى وجود احتياجات عاجلة ومستمرة لمعالجة الظروف التغذوية المتدهورة، بما في ذلك الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام، والبسكويت عالي الطاقة، والمكملات الغذائية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة [52]. إن الوصول العاجل للمساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية لمعالجة سوء التغذية الحاد، وخاصة في شمال غزة، كما أن التدخلات الوقائية مثل برامج تغذية الرضع والأطفال الصغار ضرورية. ومع ذلك، فإن محدودية الوصول إلى الخدمات، وتدهور خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، واستمرار النزوح، والأعمال العدائية التي طال أمدها، والضغط النفسي، تشكل تحديات كبيرة أمام خدمات التغذية الفعالة، بما في ذلك دعم الرضاعة الطبيعية للأمهات.

4.6 النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية

تكشف تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن خسائر مأساوية للنساء في غزة، حيث فقدت أكثر من 10,000 امرأة حياتهن وتركن وراءهن 19,000 طفل يتيم. ويواجه العديد من الناجين النزوح والترمل والمجاعة. في غزة، تعاني أكثر من مليون امرأة وفتاة من ظروف قاسية، ويفتقرن إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والفوط الصحية. وقد أدت هذه الظروف القاسية إلى تفشي الأمراض، مما أدى إلى تفاقم الأزمة [53].

وفي غزة، لا تستطيع النساء والفتيات الوصول إلى منتجات النظافة الخاصة بالدورة الشهرية، مما يؤدي إلى استخدام البدائل المرتجلة. هناك حاجة إلى ما يقرب من 10 ملايين فوطة صحية شهرياً للاستعمال لمرة واحدة لتلبية احتياجاتهن، ولكن غالباً ما يتم استخدام مواد مؤقتة مثل القماش أو الإسفنج بدلاً من ذلك. وهذا يؤكد الحاجة الملحة لمعالجة هذه المشكلة وضمان الوصول إلى المنتجات الصحية المناسبة.

تمثل ندرة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي مخاطر صحية كبيرة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن تحديات واضحة. تؤدي محدودية الوصول إلى الموارد إلى زيادة المخاطر الصحية المتعلقة بالحمل والولادة والتهابات المسالك البولية ومخاوف الحماية أثناء البحث عن مرافق المياه والصرف الصحي.

وبموجب المعايير الإنسانية الدولية لحالات الطوارئ، يبلغ الحد الأدنى لكمية المياه المطلوبة للشخص الواحد 15 لترا يومياً (حجم دلو متوسط تقريباً). وبحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول 2023، انخفض معدل الاستهلاك اليومي في غزة إلى عُشر هذا الحد الأدنى، حيث بلغ متوسط الإمدادات اليومية للشخص الواحد 1.5 لتر فقط [54].

يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان [55] أن أكثر من 690,000 من النساء الحائض والفتيات المراهقات في غزة يعانين من عدم كفاية الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي ومنتجات النظافة الصحية الخاصة بالدورة الشهرية.

ويشكل غياب المرافق المناسبة للنظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية في الملاجئ المكتظة تحديات كبيرة للنساء والفتيات في غزة. ويواجهن مخاطر متزايدة للإصابة بالتهابات الجهاز التناسلي والمسالك البولية بسبب عدم كفاية الصرف الصحي ومحدودية فرص الحصول على المياه النظيفة للغسيل. علاوة على ذلك، فإن البحث اليومي عن الحمامات يثير مخاوف تتعلق بالسلامة حيث يتعين على النساء في كثير من الأحيان البحث عن الخصوصية والمياه في الخارج، مما يعرض كرامتهن وأمنهن للخطر. وتواجه النساء بشكل

---

[50] التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، قطاع غزة: مراجعة المجاعة في تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، مارس 2024

[51] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الاحتياجات الإنسانية والاستجابة |16-22 أبريل 2024

[52] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث الاحتياجات الإنسانية والاستجابة | 16-22 أبريل 2024

[53] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنبيه بشأن النوع الاجتماعي: الندرة والخوف: تحليل جنساني لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الأساسية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

[54] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنبيه بشأن النوع الاجتماعي: الندرة والخوف: تحليل جنساني لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الأساسية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

[55] صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير الحالة

عام – والنساء ربات الأسر، والنساء الأكبر سنا، والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص - تهديدات خطيرة تتعلق بالأمن والحماية عند محاولتهن الوصول إلى توزيع المواد الغذائية [56].

أدت الحرب الإسرائيلية المستمرة في غزة إلى دمار غير مسبوق، مما أثر بشكل خاص على الفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والشباب. لقد خلفت الخسائر البشرية الواسعة النطاق، والتهجير المتكرر، وانعدام الأمن المستمر، ندوباً نفسية عميقة على المجتمع الفلسطيني. ويواجه الرجال والفتيان مخاطر جسدية متزايدة، في حين أن النساء والفتيات معرضات بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الظروف المعيشية المزدحمة. وحتى قبل النزاع، كان شباب غزة يعانون من ارتفاع معدلات البطالة ومشاكل الصحة العقلية. والآن، أدت الحرب إلى الحد من فرصهم في الحصول على وظائف وتعليم مستقرين، مما أثر على حوالي 80 ألف طالب في التعليم العالي [57].

ومن الجدير بالذكر أن ضعف النساء قد زاد بسبب نتائج العدوان. فقد أدى النزوح إلى ملاجئ غير مناسبة، والافتقار إلى الخصوصية والغذاء والمستلزمات الأساسية للحياة، إلى تفاقم ضعف النساء، وضاعف العبء على أكتافهم عبء رعاية أطفالهن، وطهي الطعام باستخدام النار والأفران المصنوعة يدوياً من بين العديد من الصعوبات الأخرى. علاوة على ذلك، أصبحت النساء أكثر عرضة للعنف بشكل لم يسبق له مثيل. بالإضافة إلى ذلك، فقدت النساء ذوات الإعاقة وأولئك الذين كانوا بالفعل هشّين وضعفاء، الوصول إلى خدمات الحماية والدعم المناسبة. وبسبب النزوح، وظروف المأوى السيئة، إلى جانب الافتقار إلى الخصوصية والأماكن المكتظة، زاد خطر التحرش الجنسي والعنف بشكل كبير. ومثل هذه الظروف لا تشكل فقط تهديداً لرفاهية النساء، بل تحرمهن أيضاً من الحماية المناسبة والدعم المناسب عندما يكنَّ في أمس الحاجة إليها.

أدت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى فصل حوالي 17,000 طفل عن عائلاتهم، مما جعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. وغالبا ما يتعين على هؤلاء الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (UASC) تحمل مسؤوليات الكبار ورعاية الأشقاء الصغار. قبل النزاع، كانت غزة موطناً لـ 25,000 يتيم، لكن الحرب أضافت إلى هذا العدد بشكل كبير. ومع محدودية القدرة الاستيعابية لدور الأيتام، فإن وضع هؤلاء الأطفال مأساوي [58].

ويواجه كبار السن في غزة، الذين يمثلون 4% من إجمالي السكان في عام 2019، وخاصة ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة، ضعفاً متزايداً يتفاقم بسبب النزوح وفقدان شبكات الدعم وتدمير المرافق الصحية[59].

وقد اضطرت غالبية المنظمات الأهلية المسجلة في غزة، والتي يبلغ عددها حوالي 980 منظمة، إلى وقف عملياتها بسبب الحرب الإسرائيلية المستمرة، وفقا لتقييمات البنك الدولي. وقد أثر هذا التوقف بشكل عميق على السكان، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعتمدون بشكل كبير على خدمات المنظمات الأهلية. وانقطاع هذه الخدمات جعلهم في حالة حرجة [60].

كما أدى العدوان المستمر على غزة إلى تعطيل البرامج والأنشطة الحيوية للمنظمات الأهلية، مما تسبب في أضرار جسيمة لمرافقها وقدراتها التنظيمية. ويشمل ذلك فقدان المقر الرئيسي، وتشريد الموظفين، وانقطاع الاتصالات، مما جعلها غير قادرة على تقديم الخدمات الحيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. ويقدر البنك الدولي الأضرار التي لحقت بمرافق المنظمات غير الحكومية في غزة بملايين الدولارات، ويتطلب إصلاحها عدة سنوات. وبما أن سكان غزة يعتمدون بشكل كبير على خدمات المنظمات غير الحكومية، فإن المساعدة المالية والفنية العاجلة من المجتمع الدولي أمر ضروري لدعم إعادة بناء العمليات واستمرار تقديم الخدمات الأساسية.

4.7 منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

تلعب منظمات المجتمع المدني في غزة دوراً حاسماً في توفير الخدمات الأساسية للسكان بسبب الاحتياجات العالية والقدرة المحدودة للمنظمات الحكومية. تتمتع منظمات المجتمع المدني بتاريخ طويل من الخدمة في المجتمع الفلسطيني، يعود تاريخه إلى نكبة عام 1948 والاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وفي غياب حكومة فاعلة، تدخلت منظمات المجتمع المدني لتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية.

وحتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1993، واصلت منظمات المجتمع المدني لعب دور حيوي في سد الثغرات في تقديم الخدمات واستكمال جهود السلطة الفلسطينية. وقد أصبح هذا الدور أكثر أهمية منذ الانقسام الداخلي الفلسطيني في عام 2007، والذي أدى إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[56] هيئة الأمم المتحدة للمرأة - تنبيه بشأن النوع الاجتماعي 2024

[57] البنك الدولي، قطاع غزة –مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار –29 مارس/آذار 2024

[58] المرجع نفسه

[59] المرجع نفسه

[60] المرجع نفسه

وتواجه المنظمات الحكومية التي تسيطر عليها حماس في قطاع غزة قيوداً شديدة من السلطة الفلسطينية والحكومات الأخرى، مما يجعل من الصعب تقديم الخدمات للسكان. وفي هذا السياق، أصبح دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والمساعدات الغذائية، أكثر أهمية.

تعمل منظمات المجتمع المدني في غزة في بيئة مليئة بالتحديات، حيث تواجه نقصاً في التمويل، وقيوداً على أنشطتها، والتدخل السياسي. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أنهم يواصلون تقديم الخدمات الحيوية للسكان والدفاع عن حقوقهم.

وتفيد التقارير أن حوالي 980 منظمة غير حكومية مسجلة في غزة، لكن أغلبيتها اضطرت إلى تعليق عملياتها [61]. ولم يتحدد بعد المدى الكامل لتداعيات الحرب، ولكنها تسببت في تعطيل البرامج والأنشطة الجارية بشدة وألحقت أضراراً جسيمة بالمرافق، بما في ذلك البنية التحتية المادية والقدرات التنظيمية. ويشمل هذا فقدان المقر الرئيسي، وتشريد الموظفين، وانقطاع الاتصالات. وأظهر تقرير حديث صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة [62] أن 89% من المنظمات النسائية التي شملها الاستطلاع تعرضت لأضرار في مكاتبها في غزة، مما أدى إلى المساس بقدرتها التشغيلية وخدماتها في الأمد المتوسط إلى الطويل. ومن بين هذه المنظمات، تعرضت 35% لأضرار كاملة في جميع مكاتبها. ووفقاً للمسح، تمكنت 56% من المنظمات من الاستمرار في العمل بكامل طاقتها من حيث الموظفين على الرغم من الأضرار من خلال الاعتماد على شبكات تطوعية واسعة النطاق، في حين تعمل 40% منها بقدرة جزئية - وتواجه نقصاً في الموظفين.

[61] البنك الدولي، قطاع غزة - مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار –29 مارس/آذار 2024
[62] هيئة الأمم المتحدة للمرأة - تنبيه بشأن النوع الاجتماعي 2024

5 المنهجية

استخدم التقييم نهجاً مختلطاً باستخدام منهجيات كمية ونوعية، مع التركيز في المقام الأول على خسائر منظمات المجتمع المدني بسبب الحرب على غزة وقدراتها الحالية في الاستجابة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات النوعية باستخدام مقابلات مع المخبرين الرئيسيين (KIIs) ومناقشات مجموعات التركيز (FGDs). تم جمع البيانات الكمية من خلال المسوحات الميدانية وعبر الإنترنت.

يتمحور التقييم حول مجموعة من المجالات الرئيسية حسب القائمة أدناه:

- معلومات عامة عن منظمات المجتمع المدني (الموقع، قطاعات الخدمات، البرامج).
- نطاق الأضرار الناجمة عن العدوان على غزة، بما في ذلك تحديد مناطق الدمار.
- الأعمال والقدرات الحالية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الموارد البشرية والبنية التحتية والحوكمة والبرمجة والاتصالات والموارد المالية.
- فقدان أصول منظمات المجتمع المدني أو تعرضها للخطر خلال العدوان على غزة.
- متطلبات محددة لمنظمات المجتمع المدني لتسهيل مشاركتها الفعالة في جهود التعافي.
- التدخلات الحالية لمنظمات المجتمع المدني وخططها المستقبلية.

مسترشداً بالمعيار الإنساني الأساسي (CHS) وأداة تقييم القدرات التنظيمية (OCAT)، قام الفريق بتطوير إطار مفاهيمي لإجراء تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني. ركز الإطار على تقييم وظائف منظمات المجتمع المدني في الوظائف الأساسية بما في ذلك الحوكمة والعمليات والبرمجة والتمويل.

مع العلم أن الغرض هو تقييم الأضرار التي لحقت بمنظمات المجتمع المدني والتي أثرت أو تؤثر على وظائفها وقدرتها على استئناف مهامها، ركز الفريق على الأبعاد الثمانية لـ OCAT لتقييم مستوى الأضرار التي لحقت والقدرة الحالية لمنظمات المجتمع المدني المشاركة. يتم استخدام المعيار الإنساني الأساسي لتوجيه عملية جمع البيانات النوعية ضمن مزودي المعلومات الرئيسيين ومجموعة التركيز ، مع التركيز على التزامات مختارة بما في ذلك الأهمية (الالتزام رقم 1)، والمساءلة (الالتزام رقم 4،5)، والتنسيق (الالتزام رقم 6)

وقد غطى جمع البيانات الجوانب التالية:

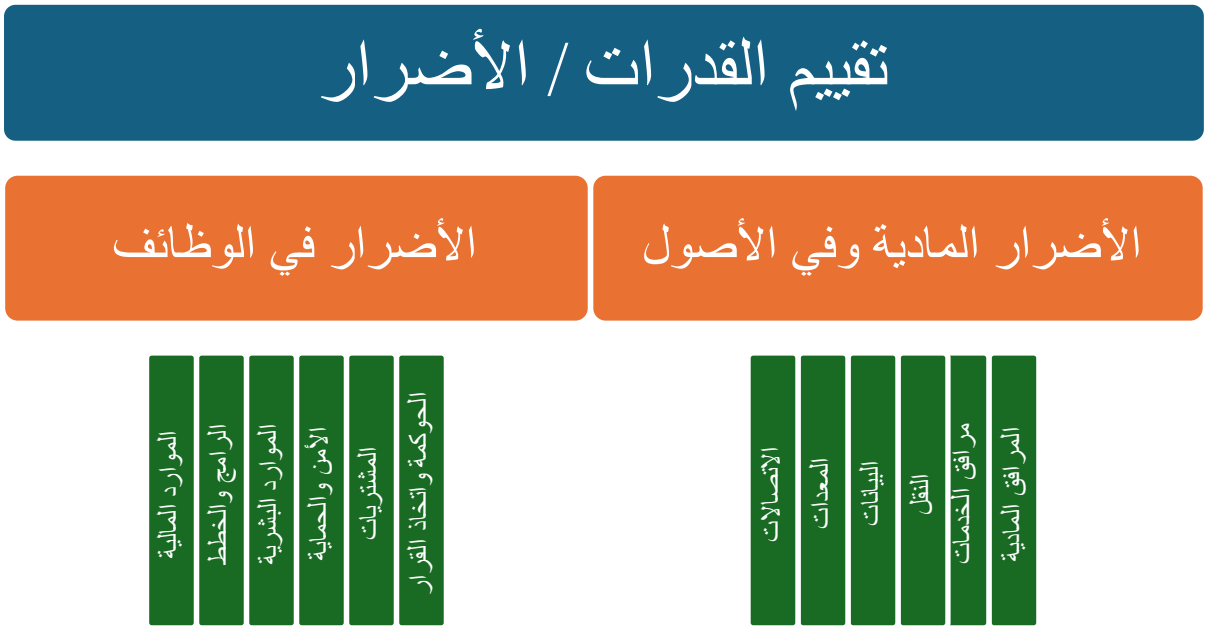

5.1 جمع البيانات

أجرى فريق التقييم 4 مناقشات جماعية مع 28 ممثلاً عن قطاعات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والزراعة والحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء 10 لقاءات مع متخصصين من منظمات المجتمع المدني ومنسقي القطاعات المذكورة. علاوة على ذلك، قام الفريق بتعميم استبيان عبر الإنترنت وتلقى ردوداً من 87 منظمة من منظمات المجتمع المدني.

تم جمع البيانات في الفترة ما بين 20 مارس و30 أبريل في قطاع غزة وغطت منظمات المجتمع المدني العاملة في جميع المحافظات بما في ذلك مدينة غزة ومحافظات الشمال.

5.2 محددات التقييم

كان لاندلاع العدوان أثرا مدمرا على منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. لقد اضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى إغلاق أنشطتها أو تعليقها بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك تدمير مبانيها، وتشريد موظفيها، وانعدام الاتصالات، والوضع الأمني العام الذي يهدد الحياة.

لقد كان تدمير مباني منظمات المجتمع المدني عاملاً رئيسياً في إغلاق العديد من المنظمات. وكانت منظمات المجتمع المدني في محافظتي غزة وشمال غزة هي الأكثر تضرراً، إذ فقدت مرافقها أو لم تتمكن من الوصول إلى مبانيها في تلك المناطق بسبب التهجير القسري. في بعض الحالات، تم استهداف منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر من خلال الهجمات الإسرائيلية مثل تلك التي استهدفت مستشفى العودة [63]، بينما في حالات أخرى أصبح من الصعب الوصول إلى مبانيها مثل "جمعية الحق الحياة" الذي يقع بالقرب من الحدود الشرقية لمدينة غزة [64].

كما شكل نزوح موظفي منظمات المجتمع المدني تحدياً كبيراً. وقد اضطر العديد من موظفي منظمات المجتمع المدني إلى الفرار من منازلهم ومجتمعاتهم بسبب الهجمات الإسرائيلية ولم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم أو عملهم.

كما كان الافتقار إلى التواصل عائقاً كبيراً أمام منظمات المجتمع المدني. لم تتمكن العديد من منظمات المجتمع المدني من التواصل مع موظفيها وشركائها والمستفيدين بسبب تعطل البنية التحتية للاتصالات والقيود المفروضة على الحركة من قبل القوات الإسرائيلية.

كما أن الوضع الأمني العام الذي يهدد الحياة جعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني العمل. وقد قُتل العديد من موظفي منظمات المجتمع المدني بسبب الهجمات الإسرائيلية، في حين تم تهديد أولئك الذين يعيشون في مناطق معينة مثل مدينة غزة بإخلاء منازلهم والبحث عن ملجأ فيما يسميه جيش الاحتلال الإسرائيلي "المنطقة الإنسانية الآمنة" في جنوب غزة. وقد خلق هذا مناخاً من الخوف والترهيب وجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني القيام بعملها.

وبعد بضعة أشهر من الحرب، تمكنت بعض منظمات المجتمع المدني من إعادة تنظيم نفسها واستئناف عملها بموارد محدودة للغاية وفي ظل نفس العوامل الصعبة.

وهذا ما جعل التواصل مع منظمات المجتمع المدني تحدياً في حد ذاته، ناهيك عن الحصول على معلومات حول عملياتها وحالتها.

في 4 مارس 2024، نشرت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دعوة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في قطاع غزة لتحديث بياناتها ومعلومات الاتصال الخاصة بها عبر النموذج الإلكتروني والبريد الإلكتروني ومجموعات الواتساب. تم إرسال البريد الإلكتروني إلى أكثر من 900 عنوان بريد إلكتروني لحوالي 500 منظمة غير حكومية. استجابت 72 منظمة غير حكومية فقط [65].

ولإجراء هذا التقييم، استخدم الفريق قائمة تضم 487 منظمة غير حكومية. تم توفير القائمة والبيانات من قبل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وتضمنت الأعضاء وغير الأعضاء وتعمل في مجالات مختلفة.

في 26 آذار/مارس، قامت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بتوزيع روابط الاستبيان عبر البريد الإلكتروني وموقعها الإلكتروني ومجموعات الفيسبوك والواتساب. وقاموا بتوزيع الاستبيان عدة مرات وتابعوه بمكالمات هاتفية لتشجيع منظمات المجتمع المدني على الاستجابة. وبحلول نهاية أبريل 2024، تم تلقي 100 رد فقط. وبعد تنقيح البيانات، أصبح العدد الإجمالي للردود الصحيحة لمنظمات المجتمع المدني يمثل 87 منظمة من منظمات المجتمع المدني فقط.

ومن الجدير بالذكر أن معظم المستجيبين كانوا من منظمات المجتمع المدني النشطة، في حين أن أولئك الذين لم يستجيبوا كانوا غير نشطين أو غير قابلين للوصول بسبب الحرب. وقد فقدت العديد من هذه المنظمات مكاتبها بالكامل، وموظفيها الرئيسيين بما في ذلك الإدارة، و/أو لم يكن من الممكن الوصول إليها بسبب نقص الاتصالات. ولم يكن من الممكن الوصول إلى منظمات المجتمع المدني التي كانت تقع في شمال غزة أو في مدينة غزة.

وتضمن الاستبيان القطاعات التالية كاختصاص رئيسي لمنظمات المجتمع المدني

- ☐الصحة والمياه والصرف الصحي (المياه والصرف الصحي)
- ☐التعليم
- ☐الحماية الاجتماعية
- ☐الأمن الغذائي والزراعة

---

[63] غارة جوية إسرائيلية بتاريخ 21 نوفمبر 2023 أدت إلى مقتل 3 أطباء..

[64] وقد تم تدمير المنشأة لاحقاً من قبل الجيش الإسرائيلي .

[65] شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)

☐حقوق الإنسان،
☐الديمقراطية والحكم وسيادة القانون
☐ الشباب والنساء والنوع الاجتماعي
ولسوء الحظ، سجلت منظمتان فقط تخصصهما في حقوق الإنسان وواحدة فقط في الديمقراطية والحكم وسيادة القانون.

وبالنظر إلى هذا العدد الصغير من منظمات المجتمع المدني في هذين القطاعين، سيكون من الصعب تضمين تحليل محدد عنها ولن تكون النتائج ممثلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد منظمات حقوق الإنسان النشطة بالفعل محدود للغاية أيضاً.

وتم تضمين المنظمات العاملة في قطاعي خدمة الشباب والمساواة بين الجنسين أيضاً ضمن قطاع الحماية الاجتماعية.
كما أن احتياجات منظمات المجتمع المدني متشابهة بنسبة 95%، وأنشطتها الحالية كلها في مجال الإغاثة الإنسانية، وبالتالي لن يكون هناك أي إضافة جديدة للتقرير.

خلال الحرب على غزة، أصدرت معظم منظمات المجتمع المدني الحقوقية بيانات وتقارير خاصة وصحائف حقائق، تضمنت توثيق الانتهاكات التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الصحفيين والمرضى والأطباء وسيارات الإسعاف والعاملين في الدفاع المدني والمعتقلين.

وتنقسم منظمات المجتمع المدني التي استجابت للمسح إلى أربعة قطاعات: الصحة والتعليم والنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والزراعة. وقد أدى هذا إلى تركيز التقييم على هذه القطاعات فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود التي واجهها التقييم تشمل ما يلي:

- كان الوصول إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني أمراً صعباً بسبب نقص الاتصالات وبيانات الاتصال القديمة. وفي بعض الحالات، لم يكن من الممكن الوصول إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني لأنهم كانوا مسافرين خارج غزة أو فُقدوا أو أصيبوا أو قُتلوا في بعض الحالات.
- ونظراً لضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية وضعف/انعدام الإنترنت في معظم الأوقات، كان من الصعب على منظمات المجتمع المدني المستجيبة ملء الاستبيان. واستجابة لذلك، كان على فريق جمع البيانات استخدام المقابلات الهاتفية أو وجهاً لوجه للحصول على البيانات.
- بسبب العدوان المستمر على غزة، وانعدام السلامة، والوضع الأمني المحفوف بالمخاطر، كان من الصعب إجراء المقابلات ومجموعات التركيز مع منظمات المجتمع المدني المستهدفة.
- لم يكن لدى ممثلي منظمات المجتمع المدني معلومات كاملة بسبب ضعف الاتصالات وفقدان البيانات. لم يتمكنوا من تقديم بيانات دقيقة أو محدثة واعتمدوا في الغالب على تقديرات أو بيانات قديمة.
- بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المتمركزة في مدينة غزة أو شمال غزة، كان من الصعب الوصول إليها بسبب العدوان. وتمكن فريق جمع البيانات من التواصل مع ممثليهم في وسط أو جنوب قطاع غزة.
- نظراً لأن جميع منظمات المجتمع المدني تعمل في ظل حالة الطوارئ، فقد كان من الصعب حملها على الرد على الاستبيان أو تخصيص وقت للمقابلات وخاصة لمناقشات مجموعات التركيز.
- إن عدم وجود أماكن مناسبة لعقد الاجتماعات جعل من الصعب إجراء مناقشات جماعية مركزة.
- أدى ارتفاع التكلفة وندرة وسائل النقل إلى الحد من الحركة لجمع البيانات.

6 النتائج

6.1 خصائص المستجيبين

شمل جمع البيانات 87 منظمة مجتمع مدني محلية تعمل في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والزراعة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية. وقد تم استهداف منظمات المجتمع المدني هذه من خلال الاستبيانات ومجموعات التركيز والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين.

تعمل غالبية منظمات المجتمع المدني (41) في مجال النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وتعمل منظمات المجتمع المدني المتبقية في مجالات إعادة التأهيل والصحة (16 منظمة)، والتعليم (14 منظمة)، والزراعة والأمن الغذائي (16) منظمة من منظمات المجتمع المدني.

تتمتع منظمات المجتمع المدني للأمن الغذائي والزراعة بأعلى متوسط ميزانية سنوية بقيمة 981,564 دولاراً أمريكياً، تليها الصحة بمبلغ 894,364 دولاراً أمريكياً. لدى النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية متوسط ميزانية سنوية أقل يبلغ 510,112 دولاراً أمريكياً، والتعليم لديه أدنى متوسط ميزانية سنوية يبلغ 446,063 دولاراً أمريكياً.

"إن أبرز ما نتج عن الحرب هو التهجير وتدمير منظومة الخدمات كالتعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات المدنية والحكومية".
تيسير محيسن، الإغاثة الزراعة الفلسطينية

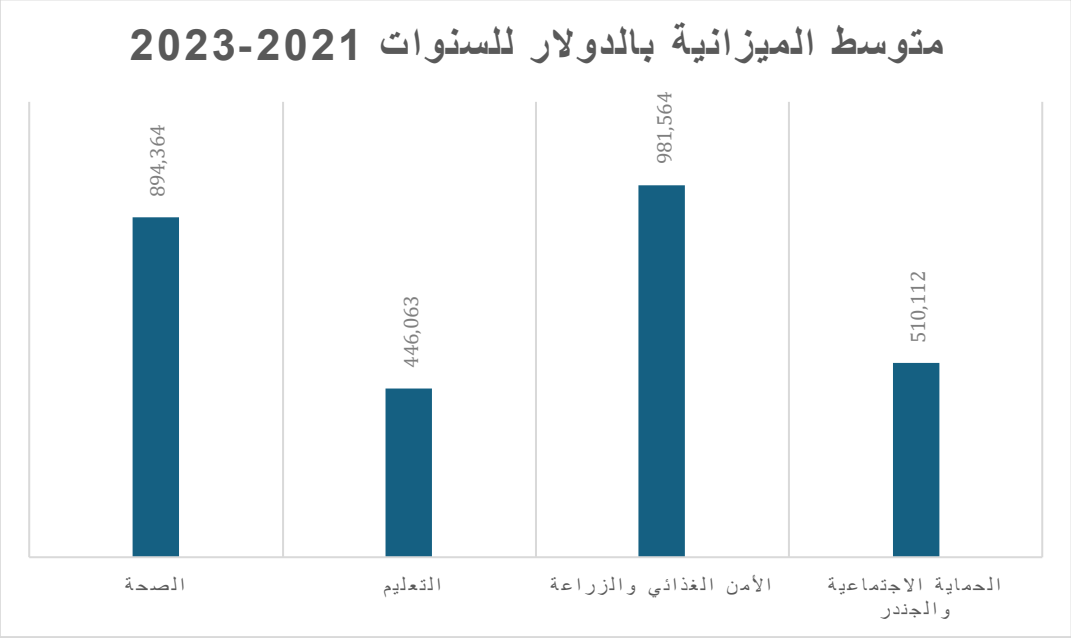

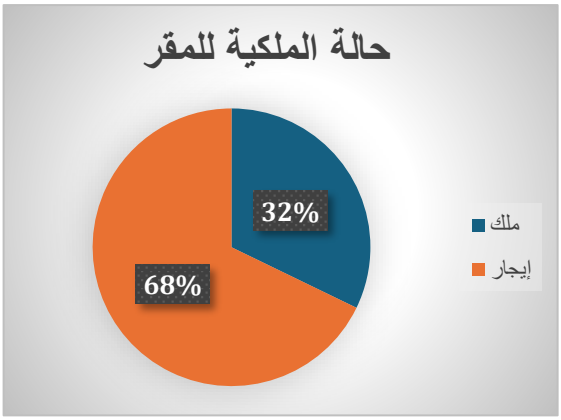

وكشف تحليل البيانات الواردة من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أن غالبية هذه المنظمات (68%) تستأجر مساحات مكتبية خاصة بها، في حين يمتلك جزء أصغر (32%) مساحات مكتبية خاصة بها.

6.2 النتائج العامة

عند تحليل البيانات التي تم جمعها من مختلف القطاعات، ظهرت أوجه تشابه مذهلة، مما يشير إلى القواسم المشتركة في جميع المجالات. ولضمان الوضوح ومنع الازدواجية، ستتم مناقشة هذه الخصائص المشتركة في الأقسام اللاحقة .

6.2.1 البيئة والبنية التحتية

6.2.1.1 مكاتب منظمات المجتمع المدني

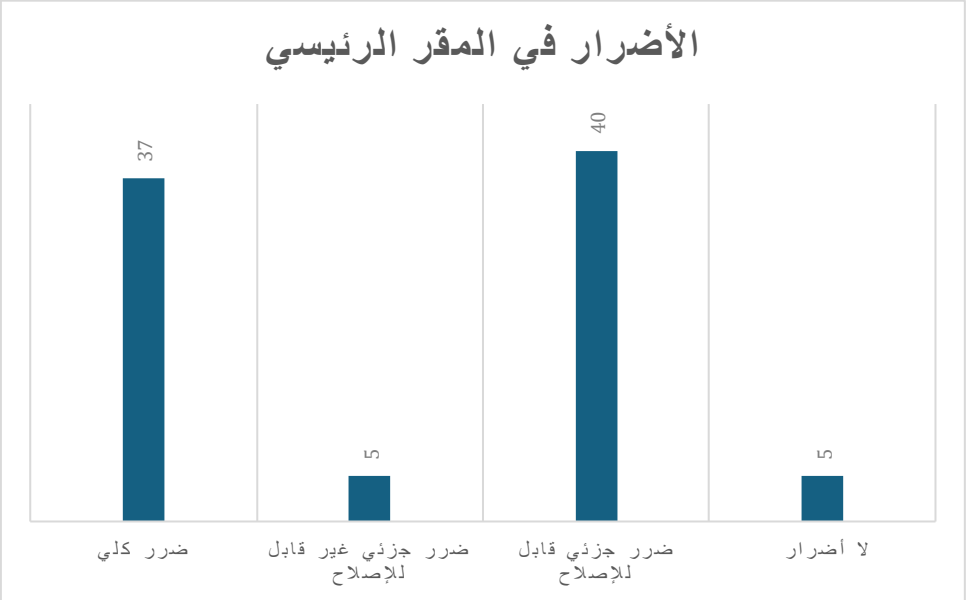

وفقاً لبيانات منظمات المجتمع المدني، تعرض عدد كبير من مكاتبها لأضرار بسبب عوامل مختلفة. ومن بين إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني، واجهت 37 منظمة الوضع المؤسف المتمثل في تدمير مكاتبها بالكامل. ويمثل ذلك خسارة كبيرة للمنظمات، مما يؤثر على قدرتها على العمل وتنفيذ عملها المهم في المجتمع. بالإضافة إلى المكاتب المتضررة بالكامل، تعرضت 5 منظمات مجتمع مدني لأضرار جزئية تعتبر غير قابلة للإصلاح. وستتطلب هذه المكاتب تجديدات أو إعادة بناء واسعة النطاق حتى تتمكن من العمل مرة أخرى، مما يشكل تحدياً للمنظمات المعنية.

علاوة على ذلك، أبلغت 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أضرار جزئية قابلة للإصلاح في مكاتبها. وعلى الرغم من أن هذا الضرر الجزئي ليس خطيراً مثل الحالات المتضررة تماماً أو غير القابلة للإصلاح، إلا أنه لا يزال يؤثر على عمليات المنظمة ومواردها. قد تتطلب الإصلاحات وقتاً وجهداً واستثماراً مالياً، مما قد يؤدي إلى صرف الانتباه والأموال بعيداً عن الأنشطة الأساسية للمنظمة. ولم تتمكن سوى 5 منظمات مجتمع مدني من الإفلات من الضرر تماماً، مما يشير إلى أنها كانت محظوظة بما يكفي لتجنب الدمار أو الضرر الذي تعرض له العديد من أقرانها. ومن المهم أن نلاحظ أن التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني بسبب المكاتب المتضررة تمتد إلى ما هو أبعد من البنية التحتية المادية. يمكن أن يؤدي فقدان المعدات والسجلات والموارد الأخرى إلى إضعاف قدرتهم بشكل كبير على خدمة مجتمعاتهم بفعالية. يمكن أن تفرض الحاجة إلى الإصلاحات أو التجديدات أو إعادة البناء عبئاً مالياً على المنظمات، مما يؤدي إلى تحويل الموارد التي يمكن استخدامها للبرمجة والتواصل المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن

أن تؤثر الاضطرابات الناجمة عن المكاتب المتضررة على معنويات الموظفين والإنتاجية العامة، مما يزيد من عرقلة عمليات المنظمات.

6.2.1.2 مرافق منظمات المجتمع المدني ومراكز الخدمة

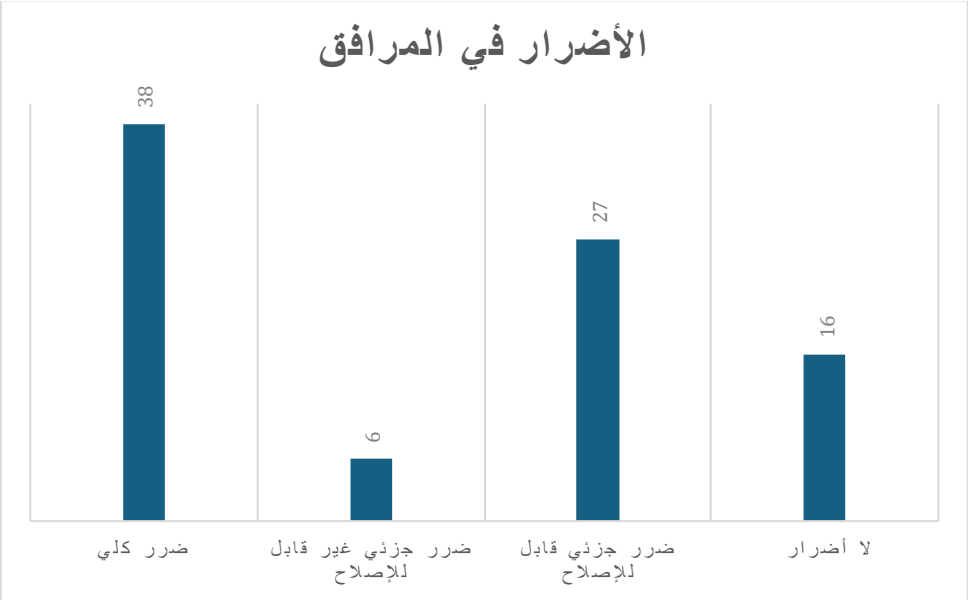

وكان التأثير على منظمات المجتمع المدني واضحاً في الأضرار التي لحقت بمرافقها ومراكز الخدمة التابعة لها. ومن بين منظمات المجتمع المدني الـ 38 التي أبلغت عن أضرار كاملة، كان حجم الدمار كبيراً، مما جعل مبانيها غير صالحة للاستخدام وأعاق قدرتها على تنفيذ عملياتها. يتطلب هذا المستوى من الضرر جهود إعادة بناء مكثفة لاستعادة الوظائف.

ومن بين منظمات المجتمع المدني المتضررة، أبلغت 6 منظمات عن أضرار جزئية لا يمكن إصلاحها. كان هذا الضرر شديداً بدرجة كافية بحيث اعتبرت الإصلاحات غير عملية أو غير مجدية من الناحية المالية. وكانت المناطق أو الهياكل المتضررة داخل هذه المرافق غير قابلة للإنقاذ، مما استلزم الحاجة إلى ترتيبات بديلة أو إنشاء بنية تحتية جديدة.

ومع ذلك، لم تشهد جميع منظمات المجتمع المدني نفس المستوى من الدمار. أبلغت مجموعة مكونة من 27 منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أضرار جزئية يمكن إصلاحها. ورغم أن هذه المرافق تعرضت لأضرار، إلا أن حجمها كان أقل خطورة، مما سمح بإجراء الإصلاحات والترميم. ومن المحتمل أن تستأنف منظمات المجتمع المدني هذه عملياتها بعد الانتهاء من الإصلاحات اللازمة، وإن كانت تواجه بعض الاضطرابات أثناء عملية التجديد.

في المقابل، كانت 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني محظوظة بما يكفي للإبلاغ عن عدم حدوث أضرار في مرافقها. وقد نجت هذه المنظمات من التأثير المادي للكارثة، مما مكنها من مواصلة عملياتها دون انقطاع كبير. وتمكنوا من الحفاظ على خدماتهم ودعم المجتمعات المتضررة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

تسلط درجات الضرر المتفاوتة التي لحقت بمنظمات المجتمع المدني الضوء على التأثير المتنوع للحرب على قطاع المجتمع المدني. وبينما واجهت بعض المؤسسات تحديات كبيرة واحتاجت إلى موارد كبيرة للتعافي، تمكنت منظمات أخرى من الصمود في وجه العاصفة بأقل قدر من الاضطرابات. إن فهم الاحتياجات والظروف المحددة لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني المتضررة أمر بالغ الأهمية لتنسيق الدعم المستهدف وتسهيل جهود التعافي.

6.2.1.3 تقديرات تكلفة الضرر

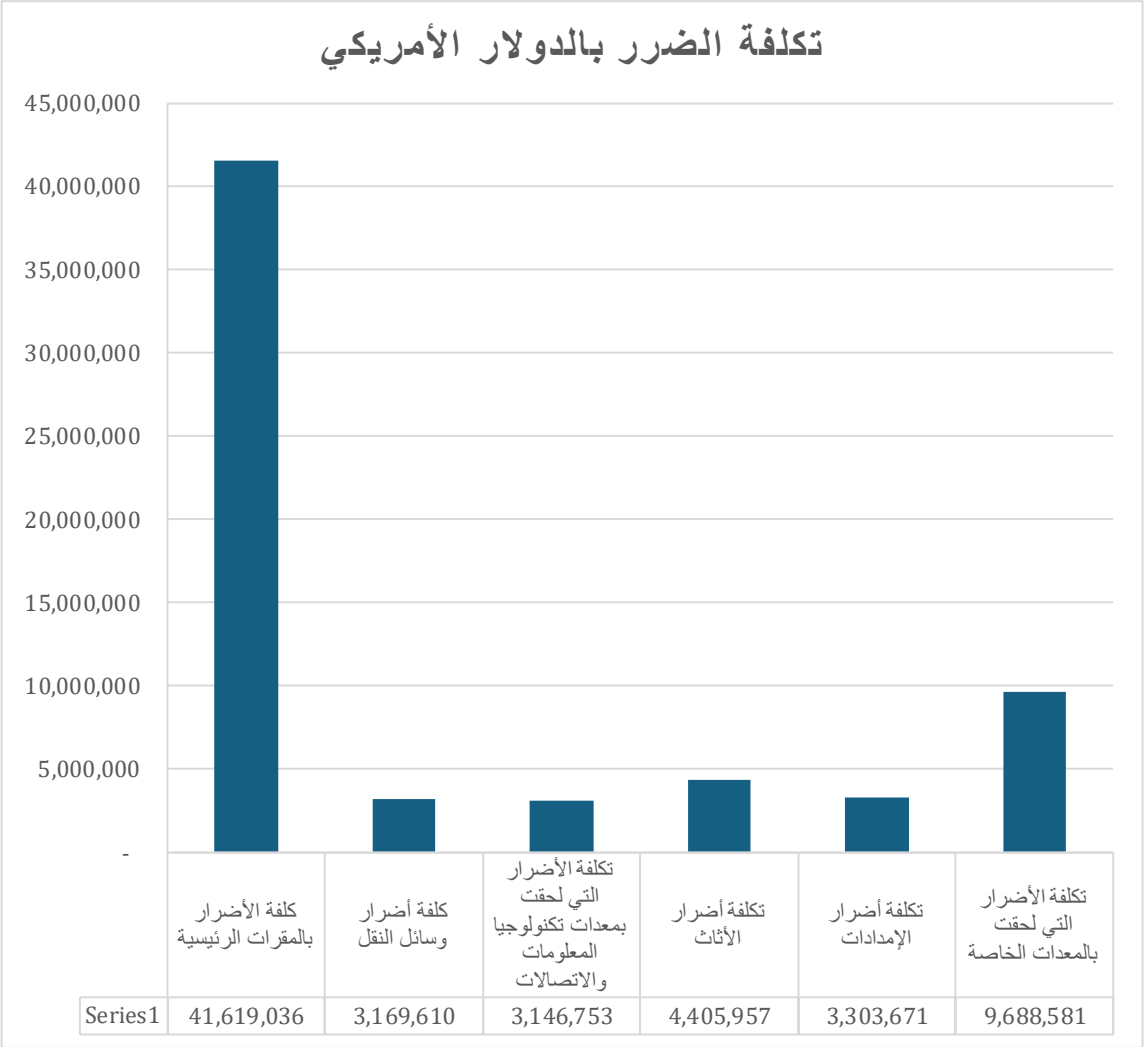

وبعد إجراء مزيد من الفحص لتقديرات التكلفة المرتبطة بالأضرار التي لحقت بمنظمات المجتمع المدني في غزة، يصبح من الواضح أنه تم تكبد أعباء مالية كبيرة. ويعزى جزء كبير من التكاليف إلى الأضرار التي لحقت بالمكاتب الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المباني نفسها والبنية التحتية داخلها. وفي حين أن فئات التكلفة الأخرى قد تبدو أصغر بالمقارنة، إلا أنه لا يمكن التقليل من أهميتها نظرا للوضع الهش والضعيف لمنظمات المجتمع المدني في غزة.

ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الأضرار المتعلقة بالنقل ومعدات تكنولوجيا المعلومات والأثاث واللوازم تظهر نطاقاً قريباً نسبياً. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمعدات المتخصصة المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، فإن التكلفة المتكبدة تكون أعلى بثلاث مرات تقريباً. ويسلط هذا التفاوت الضوء على الأهمية الحاسمة لهذه المعدات في تمكين منظمات المجتمع المدني من تنفيذ مهامها بشكل فعال وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات في غزة.

تعرضت البنية التحتية في قطاع غزة لأضرار جسيمة نتيجة سنوات من الصراع والهجمات الإسرائيلية المتعمدة. وتأثرت الاتصالات والنقل والكهرباء.

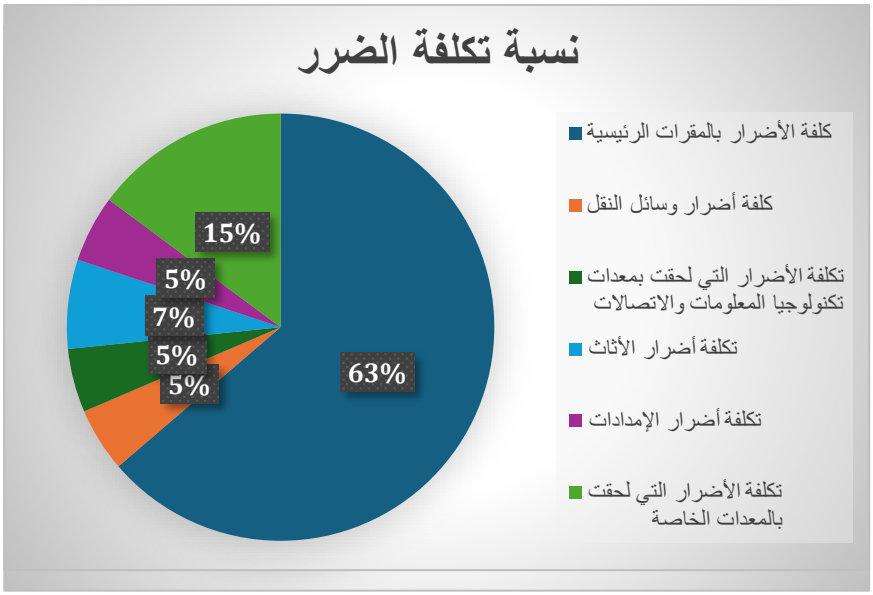

لا يمكن المبالغة في تقدير الآثار الكارثية التي لحقت بأبراج وكابلات الهاتف الخليوي على خدمات الاتصالات. فقد تسبب هذا الضرر في انقطاع واسع النطاق للاتصالات الخلوية والإنترنت، مما ترك قطاع غزة بأكمله بدون اتصالات وإنترنت لأيام.
وأدت الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية للاتصالات، إلى جانب نقص الوقود والكهرباء، إلى عدم قدرة شبكات الاتصالات على تقديم الخدمات لفترات طويلة تصل إلى أيام، وفي بعض الأحيان، إلى أسبوع واحد[66]. وحتى عند إصلاحها جزئياً، كانت خدمات الاتصالات والإنترنت تعاني من التحميل الزائد والانقطاع.

إن انقطاع الاتصالات له عواقب واسعة النطاق تؤثر على جوانب عديدة من الحياة. بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، أدى ذلك إلى نقص التواصل، وتعطيل الإدارة، وبطء عمليات صنع القرار، وأدى إلى فجوة في المعلومات، أو، في أفضل السيناريوهات، تأخير تبادل المعلومات، مما أدى إلى تأخير الاستجابات.

وكان قطاع الرعاية الصحية هو الأكثر تضرراً، حيث أصبحت خدمات الطوارئ، مثل الاتصال بالخطوط الساخنة لطلب المساعدة الطبية، صعبة بشكل متزايد عندما تعطلت قنوات الاتصالات.

لم تتمكن جميع منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المستفيدين والمجموعات المستهدفة بسبب عدم وجود قنوات اتصال. وكان لا بد من تعليق جميع جهود توزيع المساعدات، وكذلك إيقاف التدقيق وجميع العمليات المتعلقة بإدارة بيانات المستفيدين بسبب انقطاع الإنترنت. وفي بعض الحالات، لجأت منظمات المجتمع المدني إلى استخدام الأعمال الورقية للتغلب على انقطاع الإنترنت أو عدم القدرة على الوصول.
وبما أن الشركات تأثرت أيضاً بشكل كبير، فقد تعطلت سلاسل التوريد والعمليات اللوجستية، مما أدى إلى التأخير وعدم الكفاءة. أصبحت المعاملات المالية والتواصل مع البنوك أكثر صعوبة، مما أثر على جميع العمليات الرئيسية بما في ذلك المشتريات والتعاقدات واستلام الأموال وإنفاق الأموال ودفع الرواتب.

6.2.1.4 النقل والمواصلات

إن الحركة داخل غزة معوقة بسبب ما يلي:

- الطرق والجسور مدمرة بسبب القصف والغارات الجوية.
- نقص الوقود يجعل السفر بالسيارة صعبا.
- إن تدمير البنية التحتية للنقل العام يحد من الخيارات المتاحة لأولئك الذين ليس لديهم مركبات.

6.2.1.5 الكهرباء

تضررت شبكة الكهرباء بشدة:

- تم استهداف محطات توليد الكهرباء، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع.
- إن الوصول المحدود إلى الوقود اللازم لتشغيل المولدات يقيد مصادر الطاقة البديلة.
- العديد من الأسر لديها القليل جدا من الكهرباء أو لا تملكها على الإطلاق لفترات طويلة.

[66] سي إن إن، انقطاع الاتصالات في غزة، الأطول خلال الحرب، يصل إلى أسبوع واحد

وبشكل عام، فإن البنية التحتية في غزة بالكاد تعمل وتمثل تحديات كبيرة للسكان. وتعرقلت جهود إعادة البناء بسبب القيود المفروضة على المواد والحرب المستمرة.

"إن التأثير العام للحرب على منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، يمكن وصفه بأنه مدمر وكارثي، حيث قطع شرايين الحياة وحرم المواطنين من الوصول إلى الموارد الأساسية على المدى الطويل."

أنس مسلم - منسق مجموعة الأمن الغذائي

إن سوء حالة البنية التحتية في قطاع غزة له تأثير كبير على حياة الناس الذين يعيشون هناك. إنه يجعل من الصعب على الناس التواصل مع بعضهم البعض والتنقل وكسب لقمة العيش. كما أنه يجعل من الصعب على الشركات العمل وعلى الحكومة تقديم الخدمات.

6.2.2 حالة نشاط منظمات المجتمع المدني

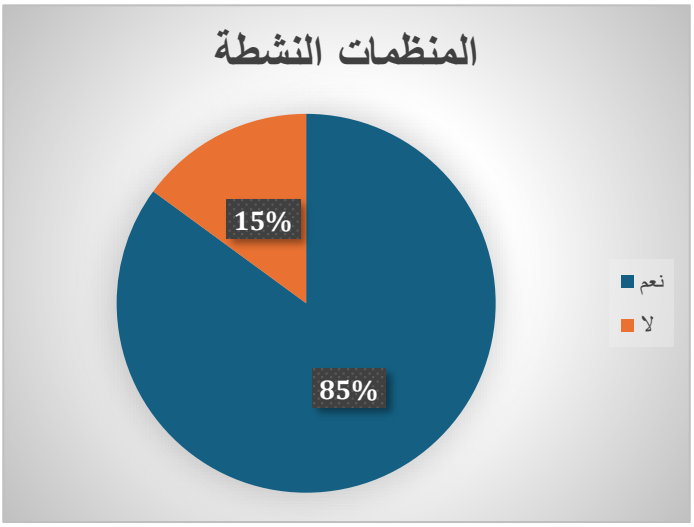

ومن بين منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة، كان 85% منها يقدمون الخدمات لمجتمعاتهم بشكل فعال. ومع ذلك، فمن المثير للقلق أن 15% من منظمات المجتمع المدني اضطرت إلى البقاء غير نشطة بسبب التأثير المدمر للعدوان. واضطرت منظمات المجتمع المدني غير النشطة هذه إلى وقف عملياتها نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت ببنيتها التحتية، أو فقدان الموارد البشرية، أو مزيج من الاثنين معا.

علاوة على ذلك، حتى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي ظلت نشطة، فإن العدوان والأضرار التي لحقت بها قللت بشكل كبير من مستوى عملياتها. وكانت نسبة كبيرة، حوالي 28%، من منظمات المجتمع المدني النشطة تعمل بأقل من نصف قدرتها الأصلية. وأدى هذا الانخفاض في القدرة إلى إعاقة قدرتهم على تقديم الخدمات الأساسية بشكل فعال. في المقابل، لم يتمكن سوى 29% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة من الحفاظ على 80% أو أكثر من قدرتها الأصلية، مما يدل على التحديات التي واجهتها في مواصلة عملياتها وسط العدوان.

تؤكد هذه النتائج على التأثير العميق للحرب على منظمات المجتمع المدني وقدرتها على تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات المحتاجة. إن الخمول القسري لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني وانخفاض قدرة المنظمات التي لا تزال لها عواقب بعيدة المدى على السكان الضعفاء الذين يعتمدون على خدماتها. يؤدي فقدان الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني إلى تفاقم التحديات القائمة التي تواجهها المجتمعات المتضررة من الحرب على غزة ويعيق الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز بناء السلام ودعم التنمية المستدامة.

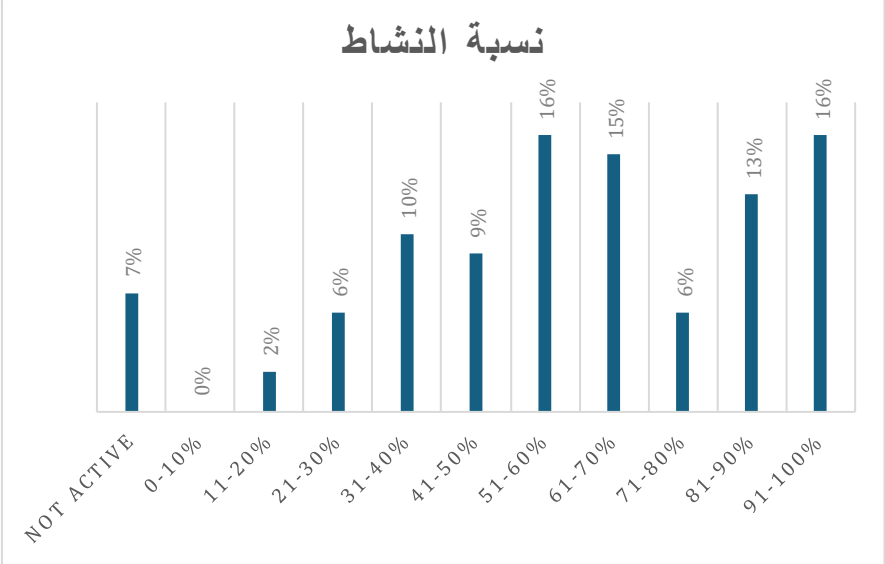

خلال الحرب، اضطرت غالبية منظمات المجتمع المدني النشطة (74%) إلى تعديل عملياتها. ركزت هذه المبادرات الجديدة على التدابير المنقذة للحياة مثل توزيع الطرود الغذائية والمساعدة الطبية والمأوى وغيرها من الخدمات المطلوبة بشكل عاجل. كان هذا التحول في التركيز ضرورياً لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص المتأثرين بالنزاع.

ومن المهم ملاحظة أن بعض منظمات المجتمع المدني لم تكن بحاجة إلى تعديل أنشطتها لأنها كانت منخرطة بالفعل في أعمال الاستجابة لحالات الطوارئ. وكانت هذه المنظمات في وضع جيد لمواصلة تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات المتضررة، حيث كانت لديها الخبرة والموارد اللازمة.

تأثر قرار تغيير الأنشطة أو الحفاظ عليها أثناء الحرب بعدة عوامل. وكثيراً ما تواجه منظمات المجتمع المدني التي يتعين عليها تغيير تركيزها قيوداً على الموارد وتحتاج إلى التكيف بسرعة مع الوضع المتغير. وكان عليهم أن يعطوا الأولوية للتدخلات التي من شأنها أن يكون لها أكبر الأثر على بقاء الناس على قيد الحياة ورفاههم بشكل مباشر.

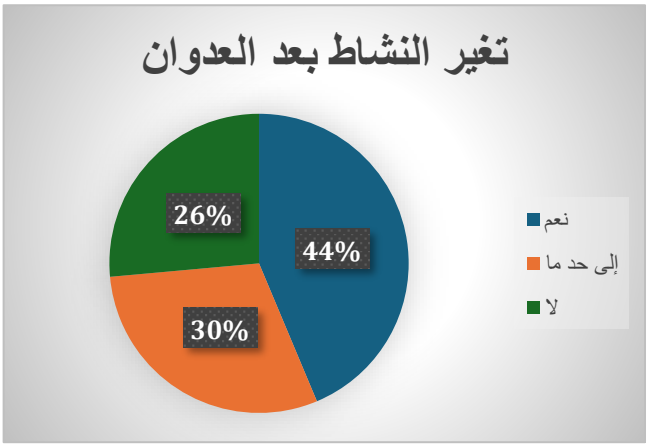

إن قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف والمرونة أثناء الحرب تستحق الثناء. لقد لعبوا دوراً حيوياً في تقديم المساعدات الإنسانية، وحماية الفئات السكانية الضعيفة، والدعوة إلى السلام وحقوق الإنسان. وقد ساهمت جهودهم بشكل كبير في تخفيف المعاناة وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات التي يخدمونها.

بعد أشهر قليلة من اندلاع الحرب، وجدت العديد من منظمات المجتمع المدني في غزة نفسها بحاجة إلى مكاتب ومرافق جديدة لاستئناف خدماتها وتدخلاتها. وكانت غالبية منظمات المجتمع المدني موجودة فعلياً في مدينة غزة، مما يعني أنها جميعاً قد نزحت وتواجه الآن التحدي المتمثل في توفير مساحات مكتبية جديدة لموظفيها ومرافق جديدة لاستيعاب تقديم الخدمات. أشارت منظمات المجتمع المدني المشاركة إلى أن 53% منها اضطرت لفتح مرافق جديدة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من قطاع غزة.

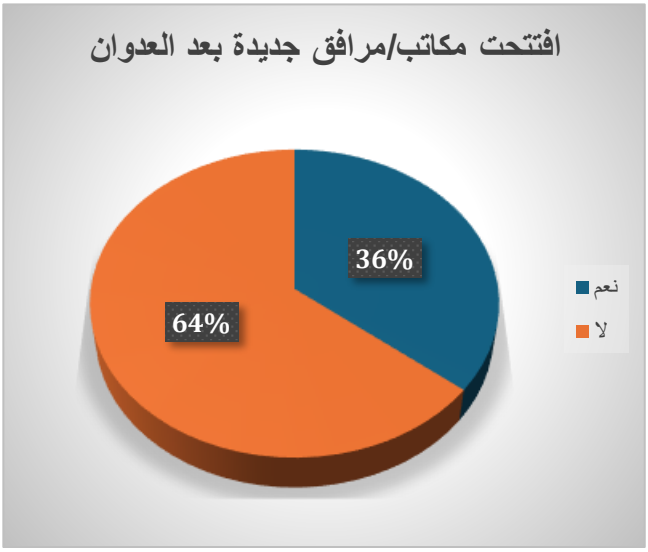

ومن بين الاحتياجات الأكثر أهمية النقاط الطبية، ومرافق التخزين والتوزيع، والمساحات المكتبية، ومكاتب التسجيل، ومكاتب الاستشارة. وكانت هذه المرافق ضرورية لمنظمات المجتمع المدني لتقديم خدماتها بشكل فعال، والتي تراوحت بين توفير الرعاية الطبية والمساعدة الغذائية إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية.
ولم تكن عملية افتتاح مكاتب ومرافق جديدة خالية من التحديات. وكان على منظمات المجتمع المدني التغلب على العقبات البيروقراطية، وتأمين التمويل، والعثور على المواقع المناسبة. وكان على العديد من المنظمات أيضاً أن تتعامل مع الموارد المحدودة ونقص الموظفين المهرة.

6.2.3 الحوكمة

بعض منظمات المجتمع المدني توجد مكاتبها الرئيسية ومجلس إدارتها في الضفة الغربية، ولم تتأثر هذه المنظمات من حيث الحوكمة أو اتخاذ القرار أو قدرتها على إدارة العمليات المالية والحسابات المصرفية. ومع ذلك، فإن الوضع مختلف تماماً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الموجودة في غزة.
ووفقاً لنتائج الاستطلاع، فقدَ عدد كبير من منظمات المجتمع المدني أعضاء في مجالس إدارتها. وأظهر المسح أن معظم أعضاء مجلس الإدارة هؤلاء قد غادروا غزة لأسباب مختلفة، بينما قُتل أو أصيب آخرون نتيجة الحرب المستمرة على غزة.
تشير نتائج المسح إلى أن 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني أفادت بأن بعض أعضاء مجلس إدارتها قد سافروا خارج غزة. ويمثل هذا خسارة كبيرة لهذه المنظمات في القيادة والخبرة، حيث يلعب أعضاء مجلس الإدارة دوراً حاسماً في تحديد الاتجاه والإشراف على عمليات منظمات المجتمع المدني.
بالإضافة إلى أولئك الذين سافروا خارج غزة، أفاد الاستطلاع أيضاً أن ثماني منظمات مجتمع مدني فقدت أعضاء مجلس إدارتها الذين قتلوا نتيجة الحرب. وهذه خسارة مأساوية للمنظمات ومجتمعاتها، وتسلط الضوء على المخاطر والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق المتضررة من النزاع.

إن فقدان أعضاء مجلس الإدارة له تأثير عميق على عمل وفعالية منظمات المجتمع المدني. وبدون مجلس إدارة قوي وقادر، قد تكافح منظمات المجتمع المدني للحفاظ على عملياتها، وتنفيذ برامجها، والدفاع عن احتياجات مجتمعاتها. ناهيك عن التعقيدات القانونية المرتبطة بنقل السلطة إلى أعضاء جدد أو حاليين لتمكين المنظمة من استئناف عملياتها. ويمكن أن يكون لهذا تأثير مضاعف على تقديم الخدمات الأساسية والدعم للسكان الضعفاء في غزة.

في الاستطلاع الذي تم إجراؤه، أفاد 76% من منظمات المجتمع المدني بقدرتهم على الاتصال بأعضاء مجلس إدارتهم، بينما واجهت نسبة 24% المتبقية تحديات أو لم تتمكن من التواصل. تم تحديد ضعف الاتصالات، ونقص الوصول إلى الإنترنت، وغياب أعضاء مجلس الإدارة بسبب الغياب أو السفر خارج غزة كعوامل مساهمة كبيرة.

تظهر البيانات أن 63% من منظمات المجتمع المدني المشاركة أشارت إلى أن مجالس إدارتها لا تجتمع كما هو متوقع. وكان لذلك تأثير سلبي على عمليات صنع القرار والإدارة العامة للمنظمات. إن عدم القدرة على عقد اجتماعات منتظمة لمجلس الإدارة يعيق الأداء الفعال والرقابة على المنظمات، مما يؤدي إلى تحديات في التخطيط الاستراتيجي، وتخصيص الموارد، والمساءلة.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، أفادت 22% من منظمات المجتمع المدني أن مجالس إدارتها لم تتمكن من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة. ورغم أن هذه نسبة ملحوظة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن 78% من مجالس الإدارة كانت قادرة على العمل بفعالية في ظل هذه الظروف. إن هذه المرونة والالتزام بالوفاء بمسؤولياتهم هي شهادة على تفاني واحترافية أعضاء مجلس الإدارة والمنظمات التي يخدمونها.

يعد مستوى التواصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا أمراً بالغ الأهمية للحوكمة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني. فهو يسهل تبادل المعلومات، مما يضمن أن مجلس الإدارة على علم جيد بأنشطة المنظمة وأدائها. يمكّن هذا التواصل أيضاً مجلس الإدارة من توفير التوجيه الاستراتيجي والتوجيه للإدارة العليا، مما يضمن توافق منظمات المجتمع المدني مع مهمتها ورؤيتها.

حقيقة أن 80% من منظمات المجتمع المدني أفادت بوجود اتصالات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا تشير إلى وجود اتجاه إيجابي في حوكمة منظمات المجتمع المدني. ويشير إلى أن منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية التواصل الفعال في ضمان المساءلة والشفافية.

علاوة على ذلك، فإن النتيجة التي تفيد بأن 86% من منظمات المجتمع المدني ذكرت أنها لا تزال تعمل تحت إشراف مجلس الإدارة تعزز فكرة أن منظمات المجتمع المدني ملتزمة بممارسات الحكم الرشيد. يعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة ضرورياً لضمان امتثال المنظمة للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن حماية مصالح أصحاب المصلحة.

تشير هذه النتائج إلى أن حوكمة منظمات المجتمع المدني لا تزال سليمة ويمكن الاعتماد عليها لتوجيه تدخلات منظمات المجتمع المدني. إن المستوى العالي من التواصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا، إلى جانب الدور الرقابي لمجلس الإدارة، يوفر أساساً متيناً لمنظمات المجتمع المدني للعمل بفعالية وتحقيق أهدافها.

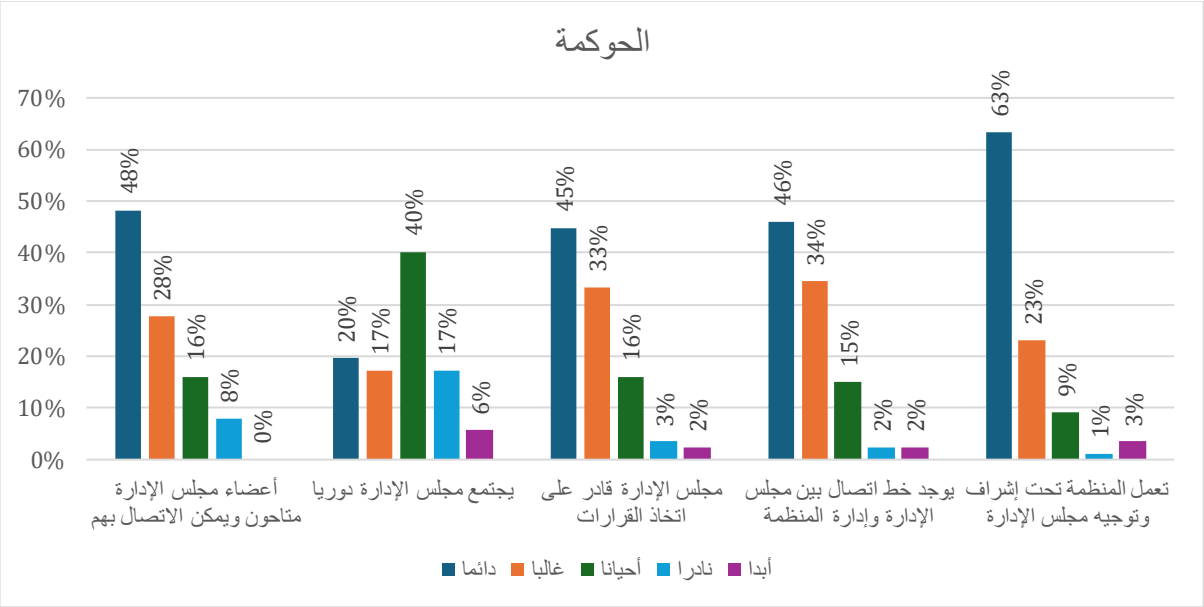

أثرت الحرب المستمرة في غزة بشكل كبير على الحكم في جميع القطاعات. فيما يلي العناصر الرئيسية للحوكمة التي تأثرت وكيف:

1. **اجتماعات مجلس الإدارة:** واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في عقد اجتماعات مجلس الإدارة بسبب الحرب على غزة، مما أدى إلى اتخاذ قرارات غير متسقة وتأخير في اتخاذ القرارات الحاسمة.
2. **الاجتماعات وجهاً لوجه وعبر الإنترنت:** حاولت بعض المؤسسات عقد الاجتماعات افتراضياً، لكن تحقيق النصاب القانوني كان تحدياً، مما حد من كفاءة عملية صنع القرار.
3. **وضع جدول الأعمال:** تأثرت جداول أعمال منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير بالحرب، مع التركيز على الاستجابة لحالات الطوارئ والقضايا الملحة.
4. **المناقشات المالية:** أكدت مناقشات مجلس الإدارة على التحديات المالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الحسابات المجمدة وغيرها من الصعوبات.
5. **المشاريع الجديدة والخطط البديلة:** تم تأجيل المناقشات حول المشاريع الجديدة والخطط البديلة بسبب الظروف الطارئة الناجمة عن النزاع.
6. **الغيابات والإصابات:** أدى غياب أعضاء مجلس الإدارة عن الاجتماعات بسبب الإصابات أو الاعتقالات أو السفر إلى تقليل فعالية الإدارة.
7. **التواصل:** استمر التواصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولكنه كان أقل تواتراً من المعتاد وركز بشكل أساسي على التحديات العاجلة والقرارات الفورية.
8. **الأنشطة الميدانية:** انخفضت قدرة أعضاء مجلس الإدارة على مراقبة التدخلات وتقديم الدعم المطلوب بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة تفويض صلاحيات اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج إلى الإدارة التنفيذية.

6.2.4 إدارة البرنامج

وفيما يتعلق بالبرمجة، تظل منظمات المجتمع المدني فعالة للغاية، كما يتضح من نتائجها. وأفادت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني، التي تمثل 82% من المشاركين، أنهم بارعون في تطوير خطط ومشاريع التدخل في حالات الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، أظهر 84% من منظمات المجتمع المدني فهماً قوياً لاحتياجات مجموعاتهم المستهدفة. إنهم قادرون على التحديد الدقيق للمتطلبات ونقاط الضعف المحددة للسكان الذين يخدمونهم.

ومن المهم أن نلاحظ أنه في السياق الحالي للعدوان المستمر والأزمة الإنسانية، فإن منظمات المجتمع المدني تعطي الأولوية للتدخلات المنقذة للحياة. وفي مثل هذه الحالات، قد لا تكون تقييمات الاحتياجات التفصيلية أو المعرفة المتعمقة باحتياجات المجموعات المستهدفة ممكنة أو ضرورية دائماً. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تتحرك بسرعة لتلبية الاحتياجات العاجلة والفورية، مثل توفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والحماية للسكان الضعفاء.

تكشف البيانات التي تم جمعها من منظمات المجتمع المدني بعض الأفكار المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بقدراتها على إدارة الموارد. أفاد 87% من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع عن قدرتها على إدارة الموارد المتاحة لها. علاوة على ذلك، أفاد 78% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتهم على تخصيص الموارد خصيصاً للتدخلات، مما يشير إلى قدرتهم على تحديد الأولويات ومعالجة الاحتياجات المحددة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت 82% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على تنفيذ التدخلات الطارئة، مما سلط الضوء على استعدادها واستجابتها في أوقات الأزمات.

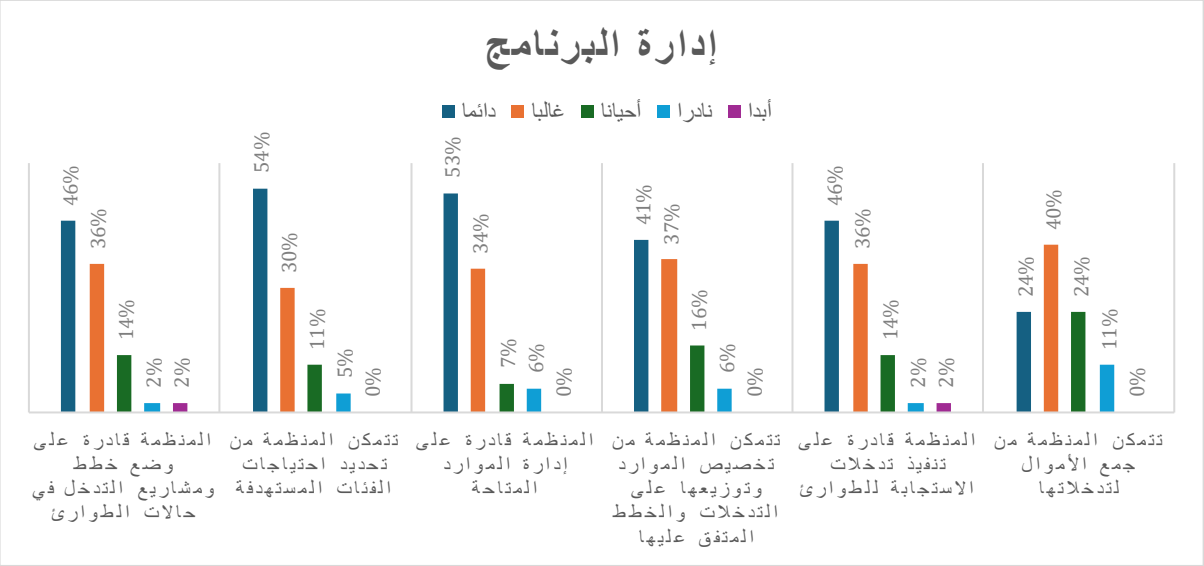

ومع ذلك، تسلط البيانات الضوء أيضاً على الجانب الصعب الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني. أشار ما يقرب من 36% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة إلى عدم القدرة على جمع الأموال لتدخلاتهم. ويشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني تكافح من أجل تأمين الموارد المالية الكافية لتنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها. يعد جمع التبرعات جانباً مهماً لمنظمات المجتمع المدني، لأنه يمكّنها من الوصول إلى التمويل اللازم لتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات ودعم المستفيدين. وبدون التمويل الكافي، قد تواجه منظمات المجتمع المدني قيوداً في قدرتها على تنفيذ مهامها وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي.

يمكن أن تعزى التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في جمع الأموال إلى عوامل مختلفة. وقد تشمل هذه العوامل محدودية الوصول إلى فرص التمويل، والتنافس على الموارد، والمتطلبات الصارمة للمنح، والحاجة إلى إثبات سجل حافل من التأثير. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعوامل الخارجية مثل الانكماش الاقتصادي وتغيير أولويات الجهات المانحة أن تؤثر أيضاً على مدى توفر التمويل لمنظمات المجتمع المدني.

توفر بيانات منظمات المجتمع المدني رؤى قيمة حول تأثير العدوان المستمر على أنشطتها. على الرغم من الظروف الصعبة، أظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني مرونة وقدرة ملحوظة في التخطيط والإدارة، مما سمح لها بالحفاظ على جوانب البرمجة الخاصة بها سليمة إلى حد كبير.

تعكس البرمجة المستمرة لمنظمات المجتمع المدني خلال العدوان التزامها القوي بخدمة مجتمعاتها والوفاء بمهامها. كما أنها تسلط الضوء على قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف وسعة الحيلة في إيجاد طرق لمواصلة عملها في مواجهة الشدائد. غالباً ما

تكون هذه المرونة متجذرة في الروابط العميقة التي تربط منظمات المجتمع المدني بالمجتمعات التي تخدمها، مما يمكنها من فهم الاحتياجات المحلية والاستجابة لها بشكل فعال.

علاوة على ذلك، فإن مرونة منظمات المجتمع المدني هي انعكاس لتفاني والتزام موظفيها والمتطوعين. على الرغم من المخاطر والتحديات الشخصية التي قد يواجهونها، فقد أظهر موظفو منظمات المجتمع المدني ومتطوعوها تصميماً لا يتزعزع في تنفيذ عملهم، وغالباً ما يذهبون إلى أبعد الحدود لتلبية احتياجات مجتمعاتهم.

6.2.5 العمليات

كان للعدوان الإسرائيلي على غزة تأثير كبير على عملية الشراء في منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى تحديات واضطرابات مختلفة.

تكشف البيانات التي جمعتها منظمات المجتمع المدني عن رؤى مهمة حول قدراتها التشغيلية. ووفقاً للمسح، فإن 63% من منظمات المجتمع المدني المشاركة قادرة على الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع الموردين، مما يضمن التدفق المستمر للموارد الضرورية. ومع ذلك، فإن القدرة على توفير المواد التي يحتاجونها تبلغ 47%، مما يشير إلى وجود فجوة محتملة بين الطلب والعرض. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 53% من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع عن قدرتها على سداد المدفوعات في الوقت المناسب للموردين، مما يدل على مخاوف تتعلق بالقدرة المالية المتعلقة بتوافر الموارد، أو المشاكل المصرفية، أو مزيج من الاثنين معا.

وفيما يتعلق بإدارة سلسلة التوريد، فإن النتائج مختلطة. في حين أفاد 69% من منظمات المجتمع المدني المجيبة عن قدرتهم على تنفيذ الرقابة على الإمدادات، مما يشير إلى درجة من الرقابة والكفاءة، أعرب 61% منهم فقط عن ثقتهم في قدرتهم على حماية الإمدادات وتأمينها. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التدابير الأمنية لسلسلة التوريد وتقليل مخاطر السرقة أو الضرر. علاوة على ذلك، أفاد 67% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتهم على تخزين الإمدادات، مما يشير إلى تحديات كبيرة تتعلق بمرافق التخزين وممارسات إدارة المخزون.

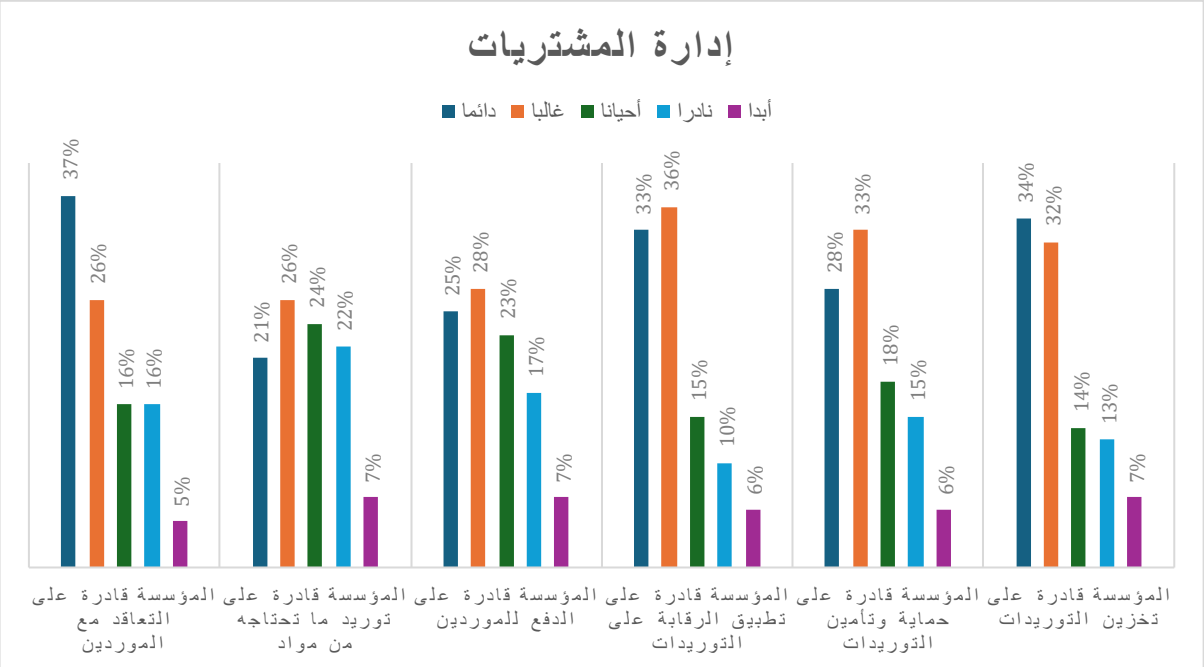

ويمكن تلخيص التحديات المتعلقة بالمشتريات خلال الحرب على غزة في النقاط التالية:

- تكبدت منظمات المجتمع المدني خسائر مالية فادحة نتيجة الدمار والاضطرابات الواسعة النطاق التي سببتها الحرب على غزة.
- وتعرضت البنية التحتية والأصول والمعدات لأضرار جسيمة أو دمرت، مما أدى إلى أعباء مالية كبيرة.
- وأدى فقدان مصادر الدخل، مثل التبرعات والمنح ورسوم البرامج، إلى تفاقم التحديات المالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني.

- وبسبب ارتفاع الطلب على المواد خلال فترة الحرب على غزة، ارتفعت أسعار الإمدادات الأساسية بشكل كبير.
- وواجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات في تلبية متطلبات ميزانيتها، حيث أدى ارتفاع التكاليف إلى الضغط على مواردها المحدودة.
- وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى صعوبة شراء المعدات واللوازم والخدمات الضرورية.
- وأدت القيود المفروضة على الحركة خلال الحرب على غزة إلى إعاقة قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي الإمدادات وتوزيعها بشكل كبير.
- وأدى إغلاق الطرق ونقاط التفتيش والقيود الحدودية إلى تعطيل سلاسل التوريد والعمليات اللوجستية.
- وأدى التأخير في تسليم السلع والخدمات الأساسية إلى نقصها وعرقلة تقديم المساعدة الإنسانية.
- واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات لوجستية في نقل الإمدادات والموظفين داخل قطاع غزة.
- وشكلت البنية التحتية المتضررة ونقص الوقود والمخاوف الأمنية عقبات كبيرة أمام حركة البضائع.
- وأدى النقص في موارد النقل وارتفاع تكلفة الوقود إلى تفاقم التحديات اللوجستية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني.
- أدى قطع القطاع عن مدينة غزة وشمال غزة إلى إيقاف جميع التدخلات وإيصال المساعدات إلى تلك المواقع، مما أدى إلى انحسار تدخلات منظمات المجتمع المدني على الأجزاء الوسطى والجنوبية من قطاع غزة.
- أجبرت التحديات المذكورة أعلاه منظمات المجتمع المدني على إعادة تقييم عمليات واستراتيجيات الشراء الخاصة بها.
- وأصبح تحديد أولويات المشتريات الأساسية وتحسين تخصيص الموارد أمراً بالغ الأهمية لضمان الاستخدام الفعال للموارد المحدودة. إلى جانب بطء عمليات اتخاذ القرار والتواصل المحدود مع الإدارة ومجلس الإدارة، حدثت تأخيرات واسعة النطاق.
- وكان على منظمات المجتمع المدني استكشاف موردين بديلين، والبحث عن شراكات جديدة، واعتماد أساليب مبتكرة للتغلب على عقبات الشراء. وكان هذا يستغرق وقتا وجهدا.
- من المتوقع أن تكون آثار الحرب الإسرائيلية على غزة على عمليات الشراء لدى منظمات المجتمع المدني طويلة المدى. وستتطلب إعادة بناء البنية التحتية المتضررة، وتجديد الإمدادات، ومعالجة الخسائر المالية المتكبدة، بذل جهود وموارد متواصلة.
- تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى تنفيذ خطط تعافي شاملة للتخفيف من تأثير الصراع وضمان استمرارية عملياتها.

6.2.6 الأمن والحماية

خلال زمن الحرب، تصبح سلامة وأمن موظفيها وعملياتها هي الاهتمامات الأكثر إلحاحاً والأكثر أهمية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، وفقاً لنتائج الاستطلاع، أشارت 61% فقط من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تستطيع توفير الحماية اللازمة لتنفيذ تدخلاتها بشكل فعال. يسلط هذا الرقم المثير للقلق الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في حماية موظفيها وأنشطتها أثناء الحرب.

وكشفت البيانات أيضاً أن 47% فقط من منظمات المجتمع المدني أبلغت عن قدرتها على توفير الحماية لموظفيها أثناء العمل. وتؤكد هذه الإحصائية المثيرة للقلق المخاطر التي يواجهها عمال الإغاثة والعاملون في المجال الإنساني الذين يكرسون حياتهم لتقديم المساعدة في بيئات خطيرة وغير مستقرة.

تعد القدرة على حماية المرافق والموارد جانباً مهماً آخر لعمليات منظمات المجتمع المدني أثناء الحرب. وللأسف، أشار 30% فقط من منظمات المجتمع المدني المشاركة إلى أن بإمكانها حماية مرافقها ومواردها أثناء الحرب. ويعرض هذا النقص في الحماية منظمات المجتمع المدني لمخاطر مثل النهب والتدمير ومصادرة الأصول الأساسية، مما يزيد من إعاقة قدرتها على تقديم المساعدة والدعم للمحتاجين.

علاوة على ذلك، أشارت 34% فقط من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تستطيع توفير شكل من أشكال الحماية للمستفيدين. وتؤدي هذه القدرة المحدودة على حماية الفئات السكانية الضعيفة التي تعتمد على خدمات منظمات المجتمع المدني إلى تفاقم الظروف الصعبة التي يواجهونها بالفعل.

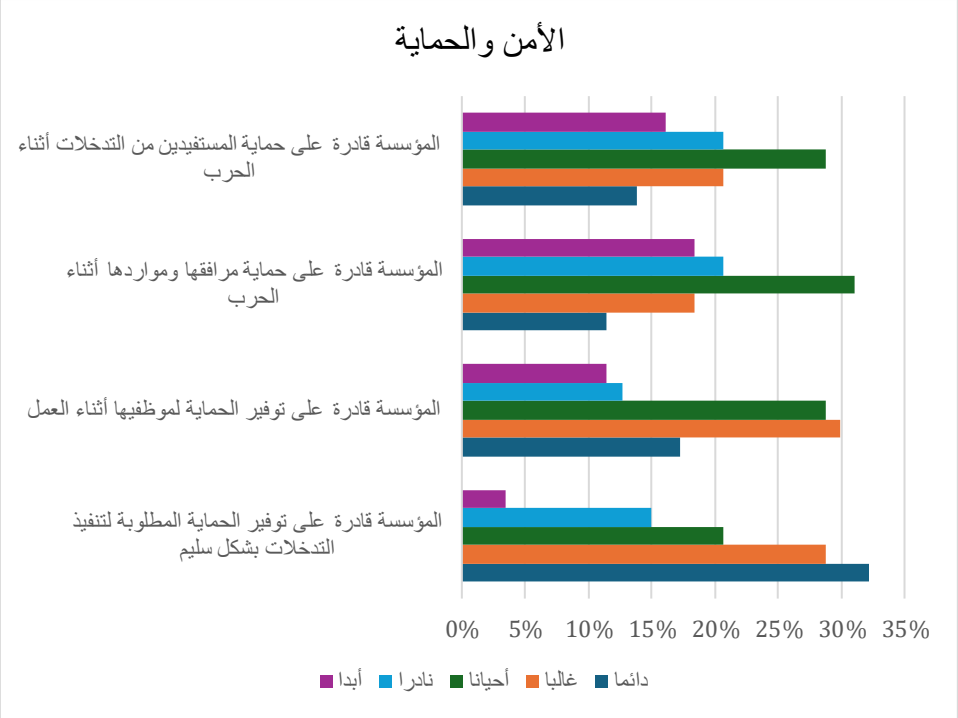

6.2.7 الموارد البشرية

خلال الحرب على غزة، واجهت عملية إدارة الموارد البشرية في منظمات المجتمع المدني تحديات واضطرابات كبيرة. وقد تأثرت عملية تعيين الموظفين الجدد بشدة، حيث أدت الظروف القاسية وعدم الاستقرار الناجم عن الحرب على غزة إلى صعوبة إجراء المقابلات وعمليات الإعداد. وزادت عملية التوظيف تعقيداً بسبب المخاوف الأمنية، حيث كان على منظمات المجتمع المدني ضمان سلامة المرشحين والموظفين المحتملين.

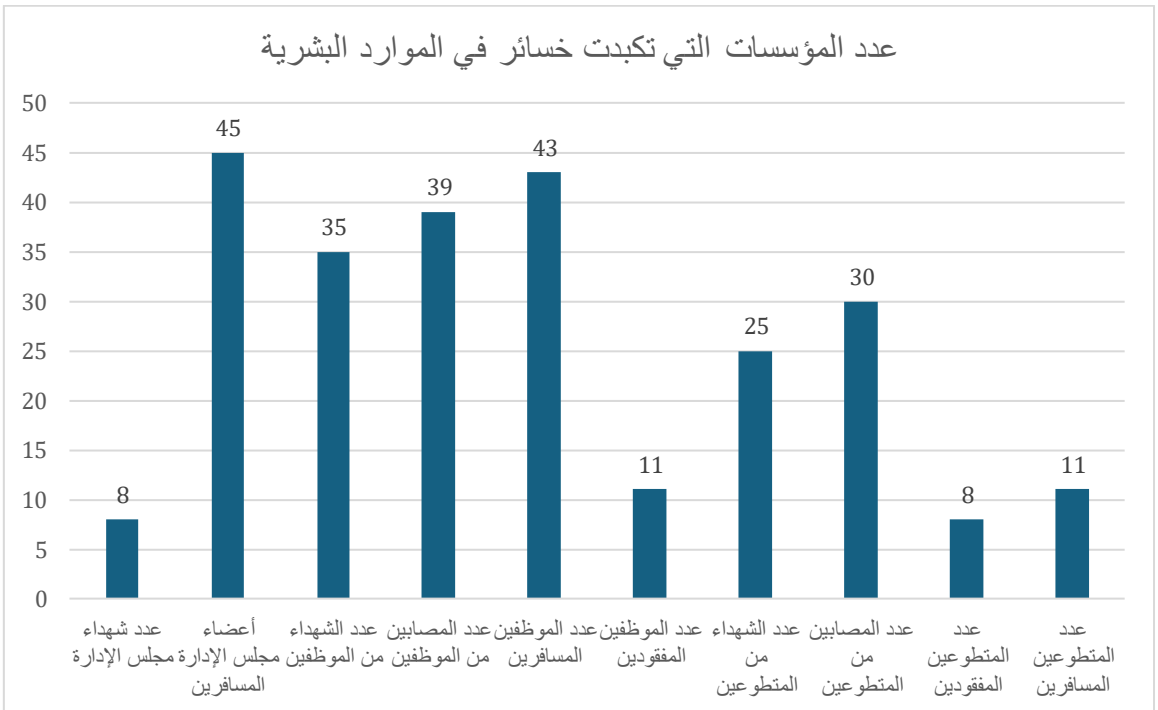

تظهر بيانات منظمات المجتمع المدني المستجيبة أن جميع منظمات المجتمع المدني فقدت مواردها البشرية، سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو موظفين أو متطوعين. تظهر البيانات أن 43 منظمة مجتمع مدني (49%) لديها موظفين سافروا أو غادروا غزة خلال الحرب، و45 منظمة مجتمع مدني (52%) لديها أعضاء مجلس إدارة خارج غزة.

فقدت ما لا يقل عن 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني موظفيها و/أو أعضاء مجلس إدارتها خلال الحرب. بالإضافة إلى ذلك، 39 منظمة من منظمات المجتمع المدني أفادت بإصابة موظفين أو أعضاء مجلس إدارة أو متطوعين.

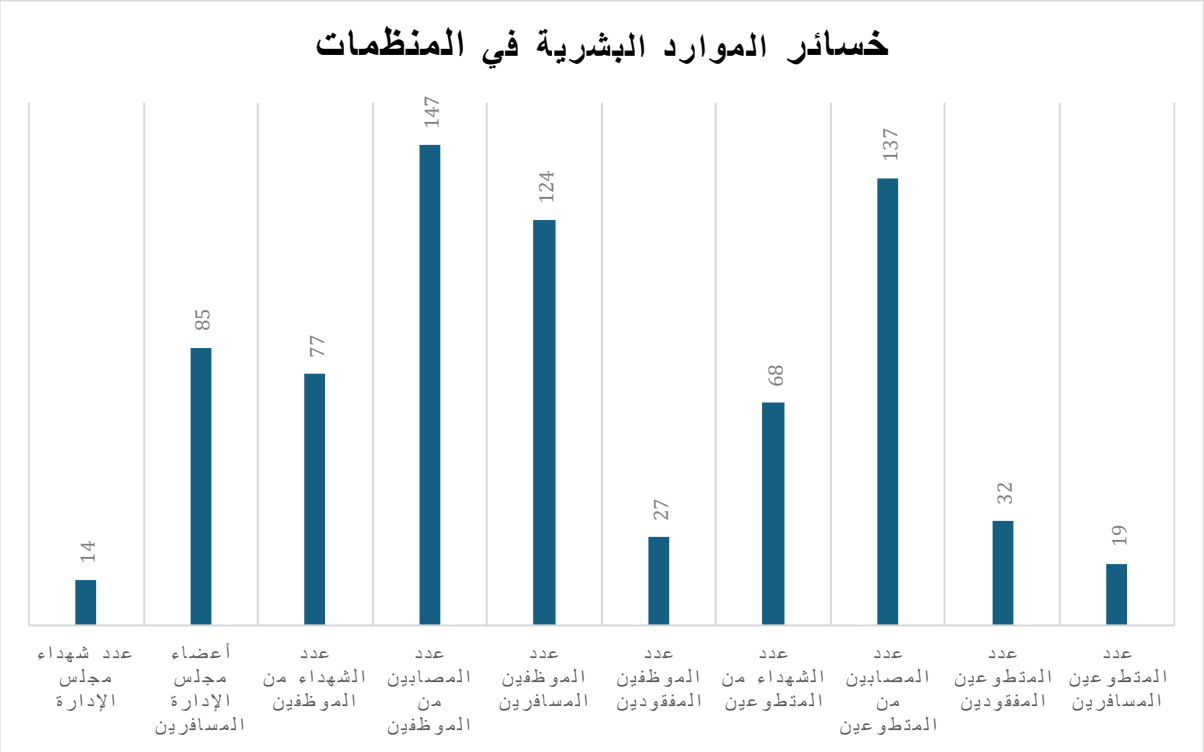

خلال الحرب المروعة، عانت القوى العاملة الإنسانية من معاناة هائلة، حيث أبلغت منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن 159 حالة وفاة. ويشمل هذا الرقم المروع قتل 14 عضواً في مجلس الإدارة، و77 موظفاً، و68 متطوعاً.
ولم تنته حصيلة الحرب بالقتلى. وأفادت منظمات المجتمع المدني كذلك أن 147 موظفاً و137 متطوعاً أصيبوا أثناء النزاع. وقد أصيب هؤلاء الأفراد بجروح جسدية من شأنها أن تترك أثرا دائما على حياتهم. ويكافح العديد منهم للحصول على الرعاية الطبية الكافية وخدمات إعادة التأهيل، مما يزيد من معاناتهم.

وبالإضافة إلى الوفيات والإصابات، أفادت منظمات المجتمع المدني أيضاً أن 27 موظفاً و32 متطوعاً ما زالوا في عداد المفقودين. ومصير هؤلاء الأفراد مجهول، تاركين عائلاتهم وأحبائهم في حالة من الألم وعدم اليقين. ويستمر البحث عن مكان وجودهم، لكن مرور الوقت يقلل من الأمل في العثور عليهم أحياء.

لقد ألحقت الحرب خسائر فادحة بالموارد البشرية لمنظمات المجتمع المدني، مما ترك فراغا سيكون من الصعب ملؤه. كان لفقدان الموظفين والمتطوعين ذوي الخبرة والمتفانين تأثير كبير على قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة. وقد تُرك الناجون من الحرب ليصارعوا الصدمة ويعيدوا بناء حياتهم، وغالباً بدون دعم من المنظمات نفسها التي كانت في السابق شريان حياتهم.

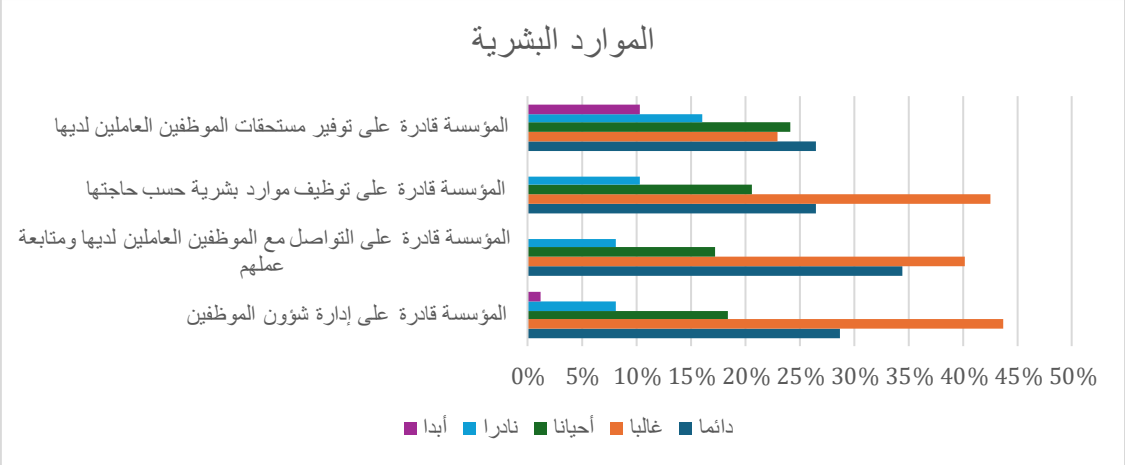

استناداً إلى نتائج الاستطلاع، أفادت غالبية منظمات المجتمع المدني (72%) أن لديها القدرة على إدارة موظفيها بفعالية. علاوة على ذلك، أشارت 75% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تستطيع التواصل مع موظفيها ومراقبة تقدم عملهم.

ومع ذلك، كشف المسح أيضاً عن بعض التحديات في مجال إدارة الموارد البشرية. وأشار حوالي 69% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على توظيف الموارد البشرية حسب احتياجاتها. ويشير هذا إلى أن ثلث منظمات المجتمع المدني تواجه صعوبات في تحديد وتوظيف الموظفين المؤهلين. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت 49% فقط من منظمات المجتمع المدني أنها قادرة على تقديم مزايا الموظفين. يشير هذا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني قد تفتقر إلى الموارد المالية أو البنية التحتية لتقديم حزم مزايا تنافسية، مما قد يؤثر على معنويات الموظفين والاحتفاظ بهم.

كما تعطل صرف رواتب الموظفين بسبب التوترات الأمنية والاضطرابات المالية التي صاحبت الحرب على غزة. وكانت البنوك والمؤسسات المالية في كثير من الأحيان مغلقة أو تعمل بقدرة محدودة، مما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني الوصول إلى الأموال ودفع رواتب موظفيها في الوقت المحدد. وتسبب هذا التعطيل في دفع الرواتب في حدوث ضائقة مالية للعديد من الموظفين وأسرهم.

كما واجهت عملية تجنيد المتطوعين تحديات كبيرة. إن التوترات والظروف الخطيرة التي سادت خلال الحرب على غزة جعلت من الصعب حشد المتطوعين وضمان سلامتهم. كان العديد من المتطوعين مترددين في المشاركة في الأنشطة خارج منازلهم، لأنهم كانوا يخشون الوقوع في مرمى النيران أو استهدافهم بالعنف. ونتيجة لذلك، اضطرت منظمات المجتمع المدني إلى تقليص برامجها التطوعية أو العمل بعدد أقل من المتطوعين.

كما اضطرت المؤسسات الصحية إلى مواجهة تحديات في التعامل مع ملفات الموظفين الذين استشهدوا أو أصيبوا أو غادروا غزة. وكثيراً ما كان توثيق هذه الحالات ومعالجتها يتأخر أو يتعقد بسبب الفوضى والاضطراب الناجم عن الصراع. وكان على منظمات المجتمع المدني أن تعمل بشكل وثيق مع الوكالات الحكومية والمنظمات الأخرى لضمان حصول أسر الموظفين المتوفين أو النازحين على الدعم والتعويض اللازمين.

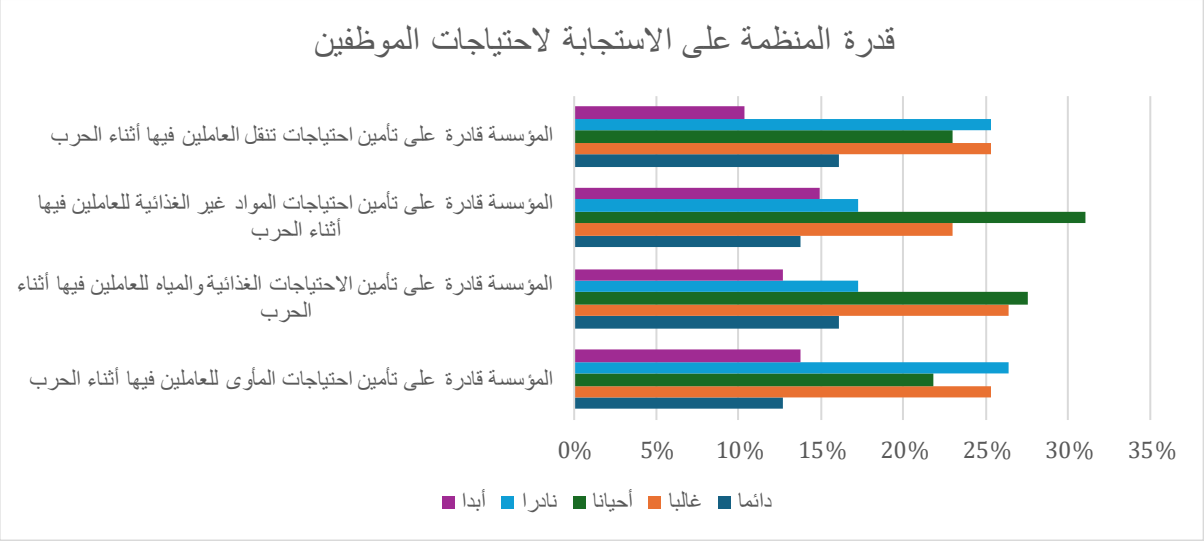

إن الوضع فيما يتعلق باحتياجات الموظفين وقدرة منظمات المجتمع المدني على تلبيتها أثناء الحرب خطير ويطرح تحديات كبيرة. وكشف مسح منظمات المجتمع المدني أن 38% فقط من منظمات المجتمع المدني كانت قادرة على تأمين احتياجات المأوى لموظفيها خلال الحرب. تشير هذه الإحصائية المثيرة للقلق إلى ضعف موظفي منظمات المجتمع المدني وعدم وجود الدعم الكافي لاحتياجاتهم الأساسية.

علاوة على ذلك، أفاد 43% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة بأنها قادرة على تأمين احتياجات الغذاء والماء لموظفيها خلال الحرب. ولا يؤثر هذا النقص في الموارد الأساسية على رفاهية الموظفين فحسب، بل يعيق أيضاً قدرتهم على القيام بعملهم الحاسم.

وفيما يتعلق بالمواد غير الغذائية، فإن الوضع مثير للقلق بنفس القدر. تمكنت 37% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة من تأمين الاحتياجات غير الغذائية لموظفيها خلال الحرب. وتشمل المواد غير الغذائية الإمدادات الأساسية مثل الملابس ومستلزمات النظافة والإمدادات الطبية الأساسية. يمكن أن يكون لعدم الوصول إلى هذه العناصر عواقب مدمرة على معنويات الموظفين وقدرتهم على أداء واجباتهم بفعالية.

يشكل النقل أيضاً تحديات أمام منظمات المجتمع المدني أثناء الحرب. تمكنت 41% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة من تأمين احتياجات النقل لموظفيها. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى نقص إمدادات الوقود، وتضرر الطرق والبنية التحتية، وتضرر وسائل النقل. وهذا النقص في وسائل النقل يعيق حركة الموظفين ويحد من قدرتهم على الوصول إلى السكان المتضررين وتقديم المساعدات الإنسانية.

6.2.8 التواصل والتنسيق

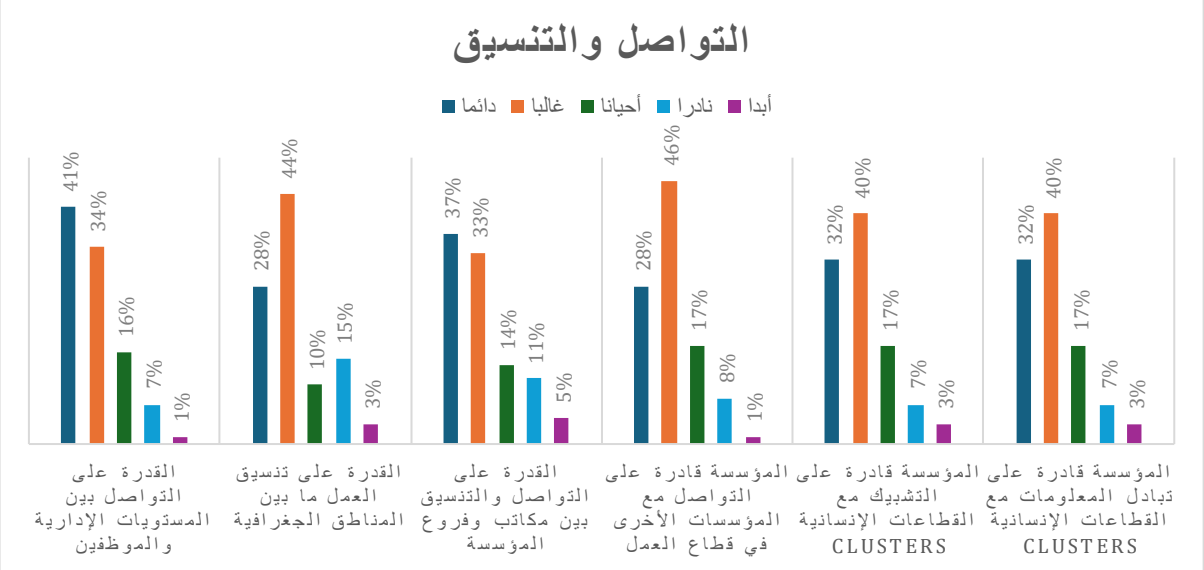

وفي الاستطلاع، قدمت منظمات المجتمع المدني رؤى حول مستوى التواصل والتنسيق داخل منظماتهم وعبر القطاع. وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من تحسن الاتصالات والتنسيق في الأشهر الأخيرة، إلا أنه كانت هناك تحديات أولية خلال أول شهرين أو ثلاثة أشهر من الحرب.

خلال المراحل الأولى من الحرب، واجهت منظمات المجتمع المدني النزوح وانقطاع الاتصالات، مما أعاق قدرتها على التنسيق بفعالية. ومع ذلك، مع استقرار وضع منظمات المجتمع المدني، تمكنت من إنشاء قنوات اتصال واستعادة آليات التنسيق.

وتظهر نتائج الاستطلاع أن غالبية منظمات المجتمع المدني (76%) أبلغت عن القدرة على التواصل بشكل فعال بين المستويات الإدارية والموظفين. ويشير هذا إلى أنه تم الحفاظ على الاتصال الداخلي إلى حد كبير، مما يضمن تدفق المعلومات بسلاسة داخل المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت 71% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تنسيق العمل عبر المناطق الجغرافية. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مناطق أو مواقع مختلفة، لأنه يمكّنها من مواءمة أنشطتها ومواردها بشكل فعال.

علاوة على ذلك، أفادت 70% من منظمات المجتمع المدني بالقدرة على التواصل والتنسيق بين مكاتب وفروع المنظمة. ويشير هذا إلى وجود تواصل وتعاون فعال بين مختلف أجزاء المنظمة، مما يسهل العمليات الفعالة وصنع القرار.

وفيما يتعلق بالتواصل والتنسيق مع المنظمات الأخرى في القطاع، أفادت 74% من منظمات المجتمع المدني أنها قادرة على القيام بذلك. وهذا يسلط الضوء على أهمية التعاون والتواصل بين منظمات المجتمع المدني، حيث يعملون معاً لمواجهة التحديات المشتركة وتعظيم تأثيرها.

أخيراً، فيما يتعلق بالتنسيق مع المجموعات ذات الصلة، أفادت 72% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن قدرتها على التواصل مع المجموعات، وأبلغت نفس النسبة عن قدرتها على تبادل المعلومات مع المجموعات. ويشير هذا إلى أن منظمات المجتمع المدني تعمل بنشاط مع أصحاب المصلحة المعنيين وتنسق جهودهم لتقديم مساعدة إنسانية شاملة وفعالة.

بشكل عام، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن منظمات المجتمع المدني قد حققت تقدماً كبيراً في إنشاء وصيانة قنوات الاتصال والتنسيق داخل منظماتها وعبر القطاع. وعلى الرغم من وجود تحديات أولية، فقد قامت المنظمات بتكييف وتنفيذ التدابير للتغلب على هذه العوائق وضمان التعاون الفعال في تقديم المساعدة الإنسانية.

6.2.9 التخطيط

أفاد 47% فقط من منظمات المجتمع المدني المشاركة أن لديها خططاً واضحة المعالم، في حين أشار 15% إلى عدم وجود خطط لديها وأشار 38% إلى أن لديها خطط تقريبية. ومن الواضح أن نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني كانت تفتقر إلى خطط واضحة خلال الحرب على غزة.

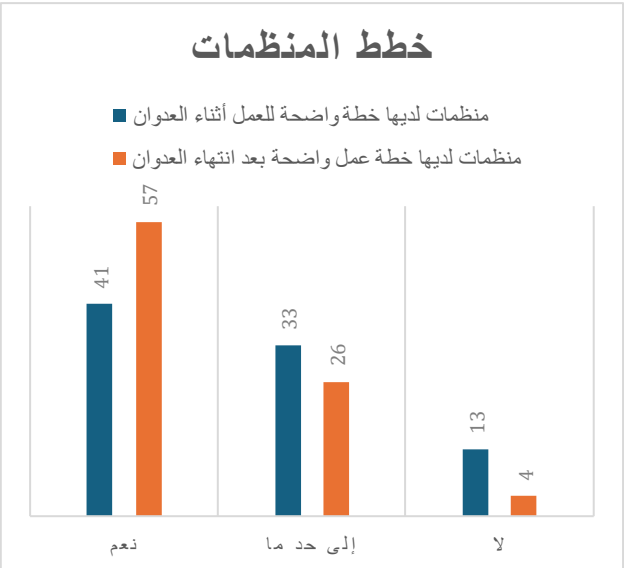

علاوة على ذلك، كشفت الدراسة أنه ليس لدى جميع منظمات المجتمع المدني خطط شاملة لفترة ما بعد الحرب. أشار 65% فقط من منظمات المجتمع المدني المشاركة إلى أن لديها خططاً للمرحلة التالية للحرب. ومن الجدير بالذكر أن غالبية منظمات المجتمع المدني هذه تعتمد على خطط تم وضعها مسبقاً وتم استخدامها بعد أحداث مماثلة، مثل هجمات 2021 و2014 و2009/2008 على غزة. وفي حين أن هذه الخطط قد توفر نقطة انطلاق، إلا أن تكييفها مع

التحديات والفرص الفريدة لسياق ما بعد الحرب الحالي قد يكون ضرورياً.

6.2.10 الوصول إلى البيانات

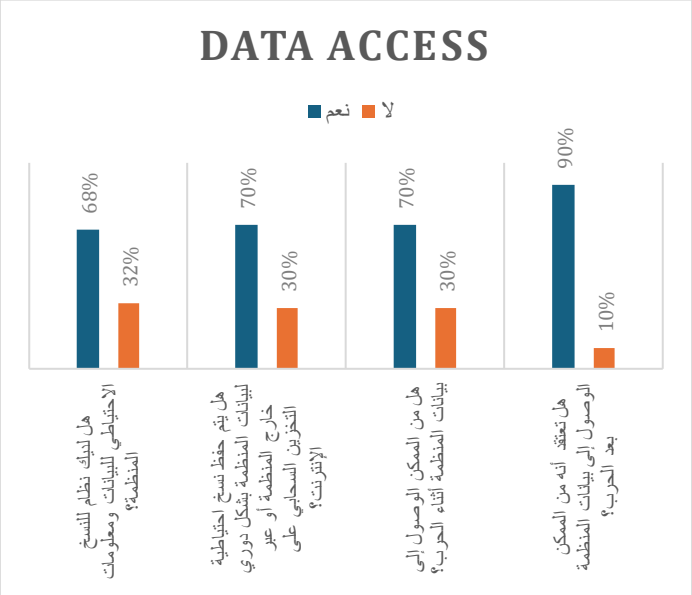

خلال الحرب، واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في الوصول إلى أنظمة إدارة البيانات والمعلومات الخاصة بها، مما كان له تأثير ضار على عملياتها. أفاد 68% فقط من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة أن لديها نسخاً احتياطية من بياناتها، مما يشير إلى عدم الاستعداد لمثل هذه الطوارئ.

ومن بين أولئك الذين لديهم نسخ احتياطية، ثبت أن الوصول إلى البيانات يمثل عقبة كبيرة. واجهت منظمات المجتمع المدني مشكلات تتعلق بعدم الوصول المستقر إلى الإنترنت والأجهزة المناسبة والمعدات الموثوقة. وقد جعلت هذه العوامل من الصعب تحديث البيانات بمعلومات جديدة وأعاقت استمرارية العمليات.

علاوة على ذلك، أفادت 30% من منظمات المجتمع المدني بأنها غير قادرة تماما على الوصول إلى بياناتها أثناء الحرب. وهذا يعني أنهم لم يتمكنوا من تسجيل بيانات جديدة أو معالجة المعلومات الموجودة كما فعلوا من قبل. وكان لهذا الوضع عواقب وخيمة، حيث لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من توثيق القضايا الحرجة والإبلاغ عنها، ومراقبة وتقييم برامجها، والتواصل بشكل فعال مع أصحاب المصلحة.

كما أثر عدم القدرة على الوصول إلى البيانات على قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة. وبدون الوصول إلى المعلومات الحديثة، وجدت منظمات المجتمع المدني صعوبة في تحديد احتياجات الفئات السكانية الضعيفة والاستجابة لها، وتنسيق جهودها مع المنظمات الأخرى، والدعوة إلى تغييرات في السياسات.

ومما زاد الطين بلة أن 10% من المنظمات التي شملتها الدراسة أشارت إلى أنها لم تتمكن من استرجاع أو استعادة الوصول إلى بياناتها المفقودة حتى بعد انتهاء الحرب. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الفقدان الكامل للخوادم ومستودعات البيانات، والذي غالباً ما يحدث بسبب التدمير أو النهب أو السرقة أثناء النزاع. وأدى عدم القدرة على استعادة هذه المعدات إلى فقدان دائم لبيانات قيمة، مما كان له آثار طويلة المدى على عمل المنظمات.

6.2.11 التمويل

وكان مجتمع المانحين وآليات التمويل يتغير لصالح المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة على حساب منظمات المجتمع المدني المحلية. ويعود هذا التحول في أولويات التمويل إلى عدة عوامل، بما في ذلك الافتقار إلى التواصل بين منظمات المجتمع المدني المحلية والجهات المانحة، والقضايا الأمنية في المنطقة، والمخاوف بشأن تحويل المساعدات.

وكان للتغيير في آليات التمويل تأثير كبير على قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على تقديم الخدمات. غالباً ما تتمتع منظمات المجتمع المدني المحلية بفهم أفضل لاحتياجات المجتمعات التي تخدمها، كما أنها أكثر عرضة للمساءلة أمام تلك المجتمعات. ومع ذلك، فإن التحول في أولويات التمويل يعني أن منظمات المجتمع المدني المحلية لديها قدرة أقل على الوصول إلى الموارد لدعم عملها.

أحد الأمثلة على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني المحلية هو حالة الأونروا. واتهمت الحكومة الإسرائيلية 12 من موظفي الأونروا بالمشاركة في هجوم حماس على إسرائيل يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول. ولم يتم إثبات هذه الاتهامات مطلقاً، لكنها دفعت العديد من المانحين الرئيسيين إلى حجب تمويلهم عن الأونروا. وأثارت الاتهامات الإسرائيلية ضد العشرات من موظفي الأونروا

ردود فعل من المانحين الدوليين، مما دفع 16 دولة إلى وقف أو خفض تمويلها للأونروا [67] بشكل مؤقت. ويمثل هذا القرار ضربة مالية كبيرة للمنظمة، التي تكافح بالفعل من أجل معالجة الأزمة الإنسانية الحادة في غزة، والتي تفاقمت بسبب الهجوم الإسرائيلي على المنطقة.

لقد خلق المشهد المتغير لتمويل منظمات المجتمع المدني بيئة مليئة بالتحديات لمنظمات المجتمع المدني المحلية، التي تلعب دوراً حيوياً في تقديم خدمات الرعاية الصحية. ناهيك عن أن منظمات المجتمع المدني المحلية تواجه بالفعل منافسة متزايدة على التمويل من المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة. ومن شأن هذا التحول في أولويات التمويل أن يؤدي إلى تقويض جودة الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني وإمكانية الوصول إليها للأشخاص المتضررين من الحرب على غزة.

6.2.12 الموارد المالية

خلال الحرب، واجهت الإدارة المالية من قبل منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة. وقد أدى تدمير البنية التحتية وتشريد الموظفين إلى صعوبة الاحتفاظ بسجلات مالية دقيقة وضمان ممارسات الإدارة المالية الشفافة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية والشكوك المتعلقة بالتمويل تزيد من تعقيد التخطيط والإدارة المالية.

وكشف استطلاع منظمات المجتمع المدني أنه في حين أفادت 84% من منظمات المجتمع المدني المشاركة أن لديها القدرة على إدارة منحها، فإن 68% منها فقط كانت قادرة على إدارة حساباتها المصرفية بشكل فعال. ويمكن أن يعزى هذا التناقض في المقام الأول إلى إغلاق البنوك وما ينتج عن ذلك من عدم توافر النقد.

كما أشارت الردود على الاستطلاع إلى أن 55% فقط من منظمات المجتمع المدني كانت قادرة على دفع رواتب موظفيها. وهذا أمر مثير للقلق، حيث يعتمد جميع الموظفين على رواتبهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، خاصة خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الأسعار. ويرتبط عدم القدرة على دفع الرواتب بشكل أساسي بنقص التمويل ونقص السيولة النقدية في البنوك.

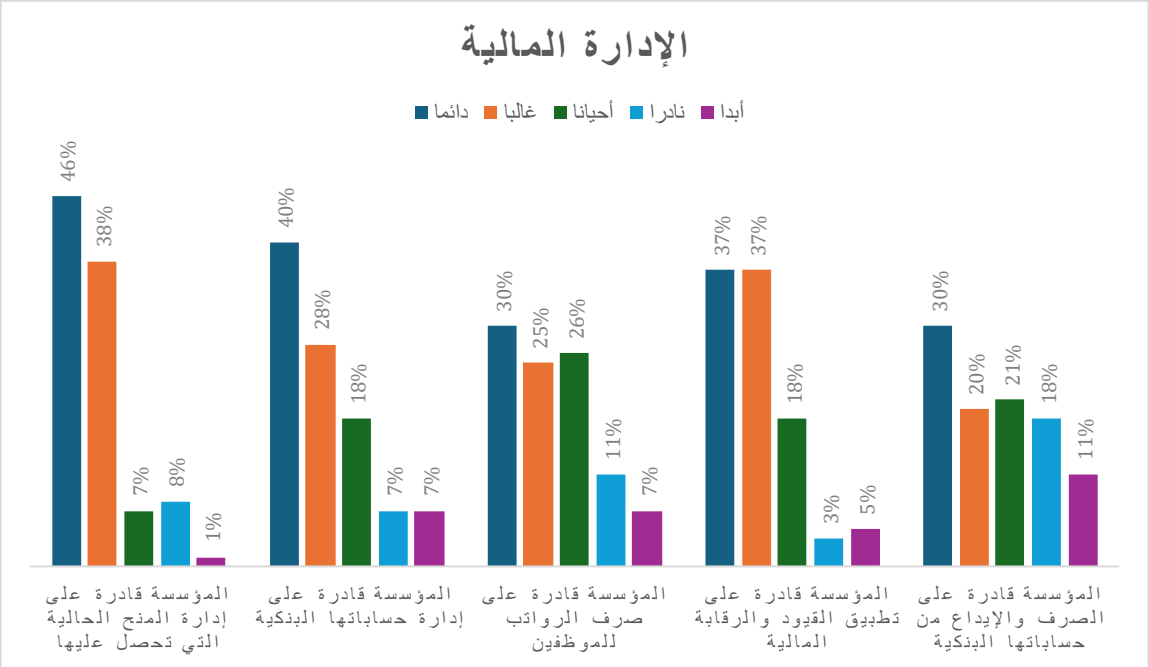

كما أبرز الاستطلاع أن 74% من منظمات المجتمع المدني أشارت إلى قدرتها على تنفيذ القيود المالية والإجراءات الرقابية، في حين أن 49% منها فقط تمكنت من صرف وإيداع الأموال من حساباتها المصرفية. وتعكس هذه النسبة المنخفضة التحديات المالية الكبيرة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تنفيذ عملياتها بفعالية.

---

[67] Reuters

وتؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة للتدخلات لمعالجة القيود المالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من هذه التحديات، بذلت منظمات المجتمع المدني جهوداً لتكييف ممارسات الإدارة المالية الخاصة بها مع الأزمة. ونفذوا تدابير مثل ترشيد النفقات الإدارية، وإعطاء الأولوية للخدمات الأساسية، والبحث عن مصادر بديلة للتمويل. ومع ذلك، ظل المشهد العام للإدارة المالية معقداً ومتوتراً بسبب الحرب المستمرة.

6.2.13 ممارسات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

تكشف نتائج المسح الذي أجرته منظمات المجتمع المدني عن مستوى معتدل من القدرة على إجراء ممارسات الرصد والتقييم (MEAL).

وعلى وجه التحديد، أشار 72% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة إلى قدرتها على رصد وتقييم التدخلات المنفذة. يشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني قد أنشأت أنظمة وعمليات لتتبع التقدم وقياس النتائج واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على الأدلة.

علاوة على ذلك، أبلغت 72% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تنفيذ أنظمة ضمان الجودة، مؤكدة التزامها بالحفاظ على جودة وفعالية تدخلاتها. تضمن أنظمة ضمان الجودة التزام منظمات المجتمع المدني بالمعايير والبروتوكولات وأفضل الممارسات المعمول بها، مما يساهم في نهاية المطاف في مصداقية وتأثير عملها.

ومن النتائج البارزة الأخرى أن 75% من منظمات المجتمع المدني أشارت إلى قدرتها على تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية. وهذا يدل على فهمهم والتزامهم بالممارسات المسؤولة والأخلاقية، بما في ذلك الشفافية في إعداد التقارير، والمساءلة المالية، والاستجابة لأصحاب المصلحة.

ومع ذلك، فإن البيانات المستمدة من المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في إجراء ممارسات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم أثناء العدوان. كانت التكلفة المتزايدة والمضاعفات الإضافية المرتبطة بأنشطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم في البيئات المتأثرة بالصراع من الشواغل الرئيسية. أبلغت العديد من منظمات المجتمع المدني عن لجوئها إلى خفض معاييرها، أو تقليل جهود القياس، أو تقليل متطلبات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم الخاصة بها لتحديد أولويات الأداء وتلبية الاحتياجات الفورية.

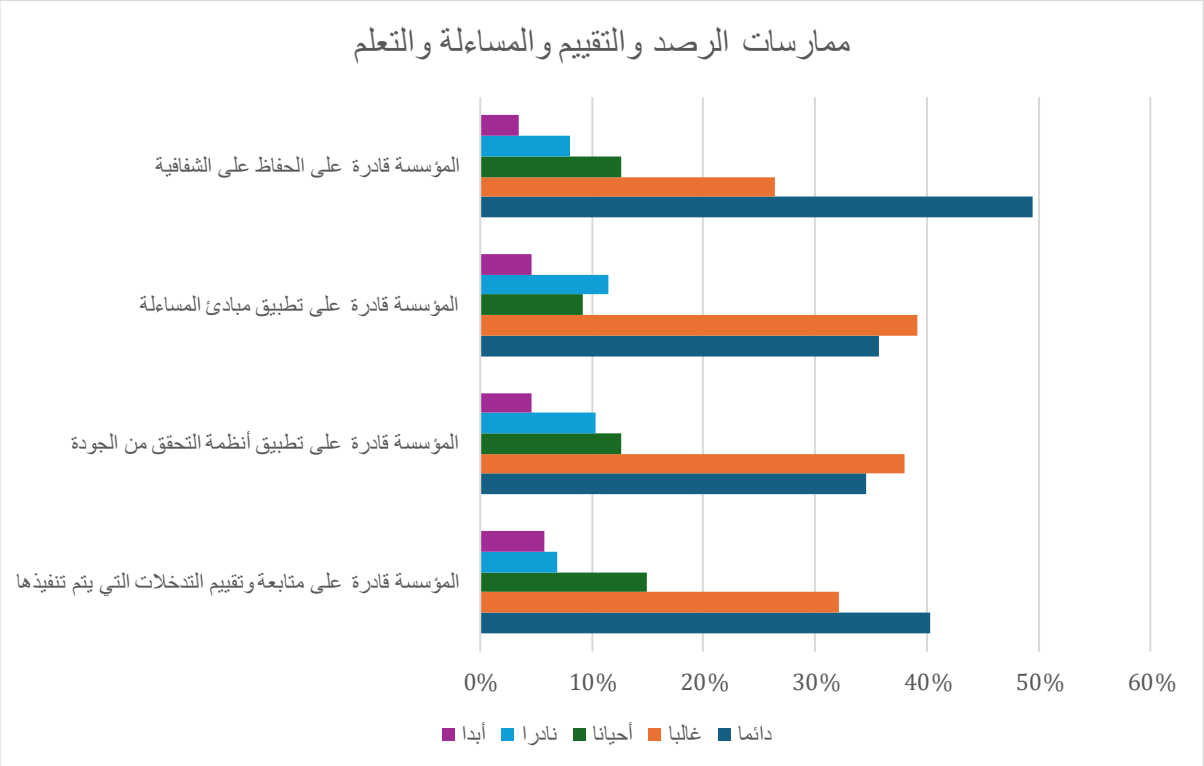

6.3 قطاع الصحة

نظراً لطبيعة الحرب على غزة، فإن الخدمات الصحية ذات أهمية قصوى لإنقاذ الأرواح ومساعدة الأعداد الكبيرة من الإصابات. يضاف إلى ذلك أن القطاع الصحي نفسه، وخاصة المستشفيات، كان مستهدفاً بالعمليات العسكرية الإسرائيلية. وما بدأ بمستشفى القدس ومستشفى الشفاء بمدينة غزة، تكرر في مستشفى العودة شمال غزة، ومستشفى ناصر بخانيونس. إن الهجمات الإسرائيلية المتعمدة على مرافق الرعاية الصحية لم تدمرها فحسب، بل عرضت جميع مرافق الرعاية الصحية الأخرى لخطر الاستهداف.

6.3.1 البنية التحتية

تأثر القطاع الصحي في قطاع غزة بشكل كبير جراء الحرب على غزة، حيث شهد الكادر البشري فقدان بعض أعضائه وخروج البعض الآخر إلى مناطق آمنة. وتضررت المؤسسات الطبية، وفقد بعضها مبانيه وموارده الضرورية من أدوية ومعدات طبية ومستهلكات. وأدى ذلك إلى نقل بعض المؤسسات الطبية إلى مواقع أخرى بسبب الدمار، مما أثر على استمرارية تقديم الخدمات الصحية للمجتمع. وتوقفت المشاريع الصحية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، كما توقفت عمليات الشراء ودفع مستحقات الموردين، مما زاد من توتر الوضع الاقتصادي للمؤسسات الطبية. وتأثرت المؤسسات بخسارة دخلها نتيجة توقف الخدمات التي كانت تقدمها، بالإضافة إلى توقف عقود تقديم الخدمات من الجهات المانحة مثل الأونروا. وقد أثرت هذه العوامل بشكل كبير على قدرة القطاع الصحي ومنظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للمجتمع المحلي في قطاع غزة.

كان للحرب آثار سلبية عميقة على القطاع الصحي في قطاع غزة، حيث تعرضت المرافق الطبية والمراكز الصحية لأضرار جسيمة وخسائر كبيرة. وشملت هذه الأضرار أضرار وخسائر في المباني الإدارية والمستودعات التي تستخدم للإدارة اليومية وتخزين المستلزمات الطبية، وأضرار وخسائر في المراكز الصحية ومراكز العلاج الطبيعي التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية. كما شملت الأضرار تلف وتدمير المعدات ومراكز الأطراف الصناعية وبرامج إعادة التأهيل التي تستخدم لدعم المرضى والمصابين، بالإضافة إلى أضرار وتدمير المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التي تقدم الخدمات العلاجية المتخصصة. وتأثرت الشبكات الاجتماعية التي تقدم الدعم والحماية للفئات الضعيفة والمحتاجة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الأنشطة التطوعية التي تساهم في تقديم الخدمات والمساعدة في التنسيق والتوجيه. كما تضررت ودُمرت وسائل النقل المستخدمة للإدارة والإسعاف ونقل الموارد والمرضى، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالمركبات الإدارية وسيارات الإسعاف التي تسهل الحركة وتقديم الخدمات. ويقدر حجم أضرار الحرب بنسبة 70-80%، مما يجعل من الصعب على بعض المنظمات العودة إلى العمل خلال العامين المقبلين بسبب صعوبة استعادة القدرات المتضررة.

6.3.1.1 مرافق منظمات المجتمع المدني

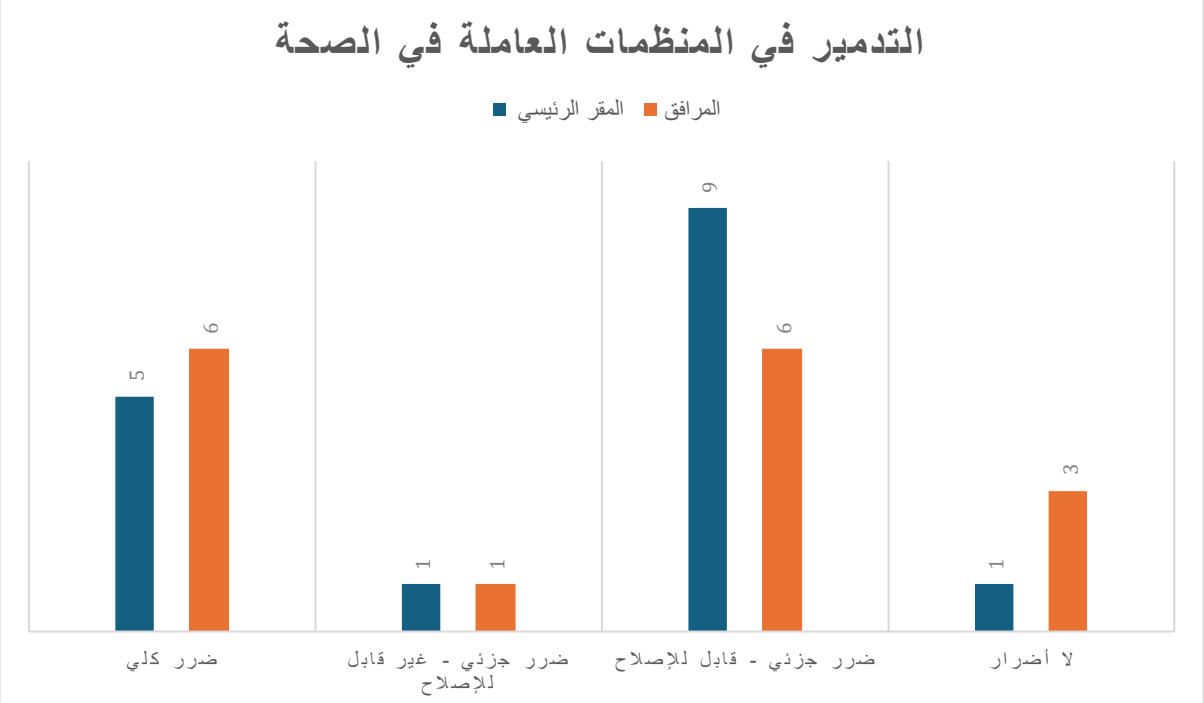

في التقييم الذي أجري بين 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني، أبلغت منظمة واحدة فقط عن عدم حدوث أضرار لمكاتبها، في حين أبلغت ثلاث منظمات عن عدم حدوث أضرار في مرافقها.

من ناحية أخرى، أبلغت خمس منظمات مجتمع مدني عن أضرار كاملة لحقت بمكاتبها، وأبلغت عشر منظمات عن أضرار جزئية، بما في ذلك منظمة واحدة تعرضت لأضرار غير قابلة للإصلاح.

عندما يتعلق الأمر بالمرافق، أبلغت ست منظمات مجتمع مدني عن أضرار كاملة، وأبلغت سبع منظمات عن أضرار جزئية، مع تعرض منظمة واحدة فقط لأضرار لا يمكن إصلاحها.

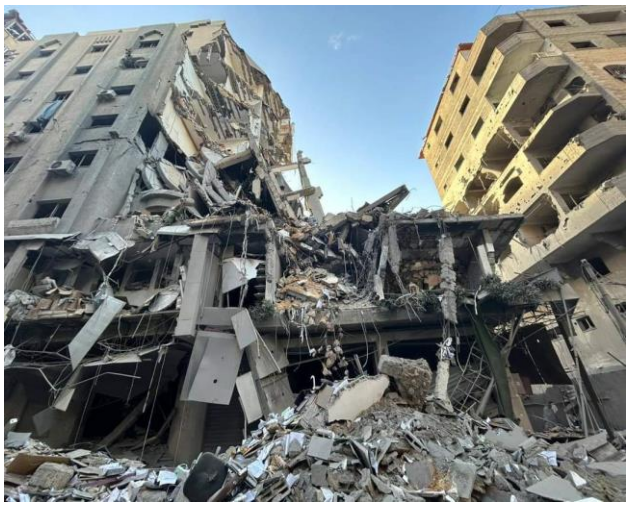

4 الهيئة الفلسطينية للصحة النفسية

6.3.1.2 تقدير تكلفة الأضرار

وقدرت منظمات المجتمع المدني المستجيبة تكلفة الأضرار التي لحقت بها بمبلغ مذهل قدره 38,368,000 دولار أمريكي، وهو مبلغ ضخم يتحدث كثيراً عن التأثير المدمر الذي تعرضت له هذه المنظمات. ومن المثير للقلق بشكل خاص أن هذا الرقم يمثل 16 فقط من بين مجموعة أكبر بكثير من منظمات المجتمع المدني المتضررة من الأزمة.

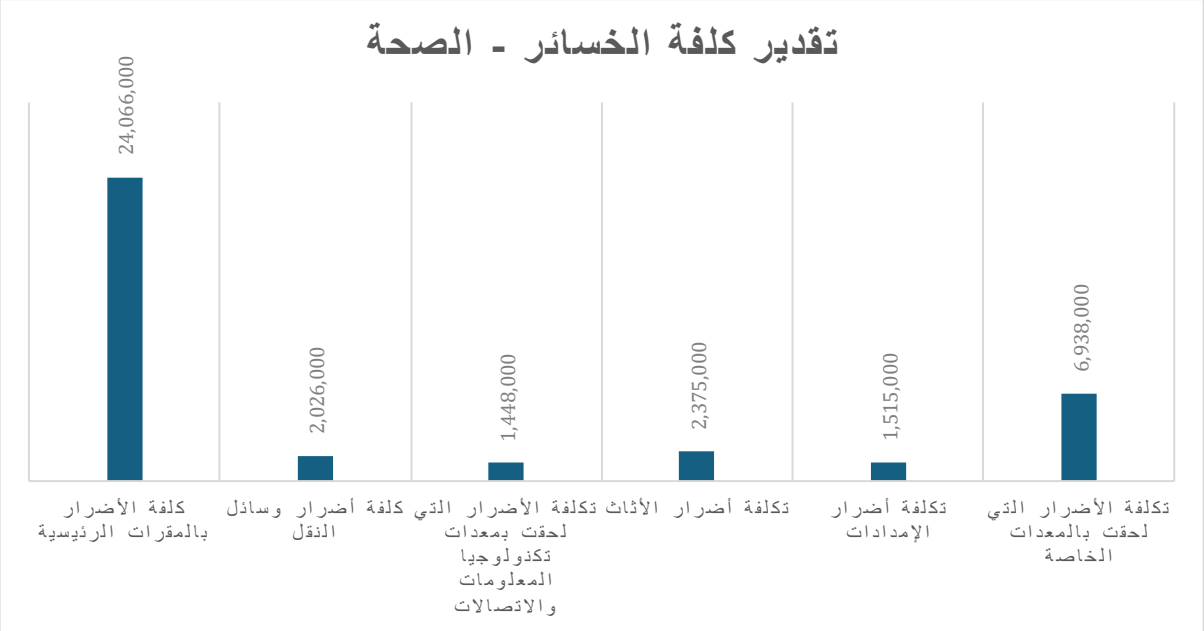

ويعزى الجزء الأكبر من الأضرار إلى المكاتب والمرافق الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني، والتي تمثل حوالي 63% من التكلفة الإجمالية. وقد أدى هذا الضرر الواسع النطاق إلى إضعاف قدرة هذه المنظمات على تقديم الخدمات الأساسية لمجتمعاتها. كما تعرضت معدات الخدمة، التي تلعب دوراً حيوياً في العمليات اليومية لمنظمات المجتمع المدني، لأضرار كبيرة تقدر بنحو 18% من التكلفة الإجمالية. ويشكل التأثير المشترك لهذه الخسائر تحدياً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني، مما يعيق قدرتها على خدمة الفئات الضعيفة من السكان بشكل فعال وتلبية الاحتياجات الصحية الملحة.

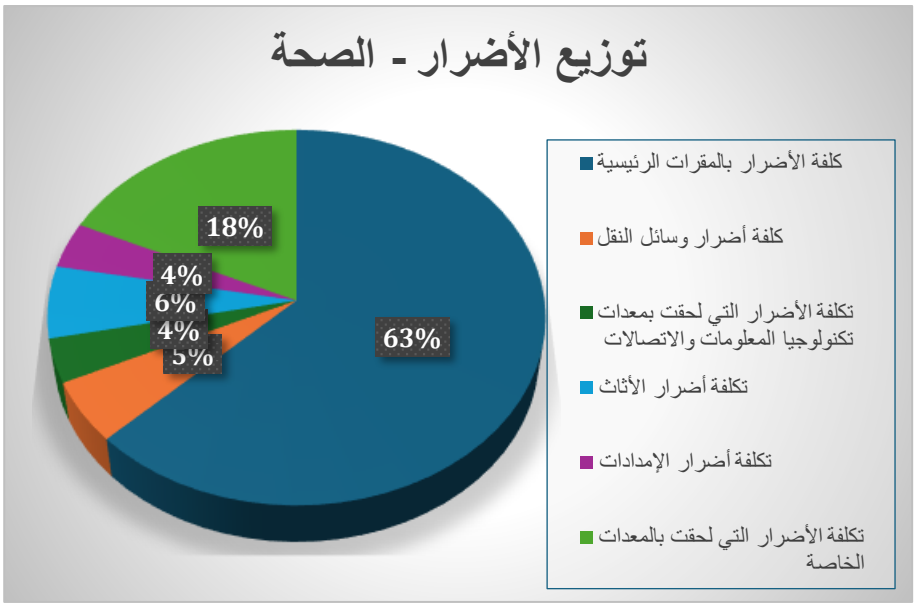

إن الضرر الذي يلحق بمنظمات المجتمع المدني له عواقب طويلة الأمد تتجاوز الانقطاع الفوري للخدمات. ويؤدي فقدان البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مساحات العمل والمعدات، إلى إعاقة قدرتهم على تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج طويلة الأجل.

6.3.2 الحوكمة

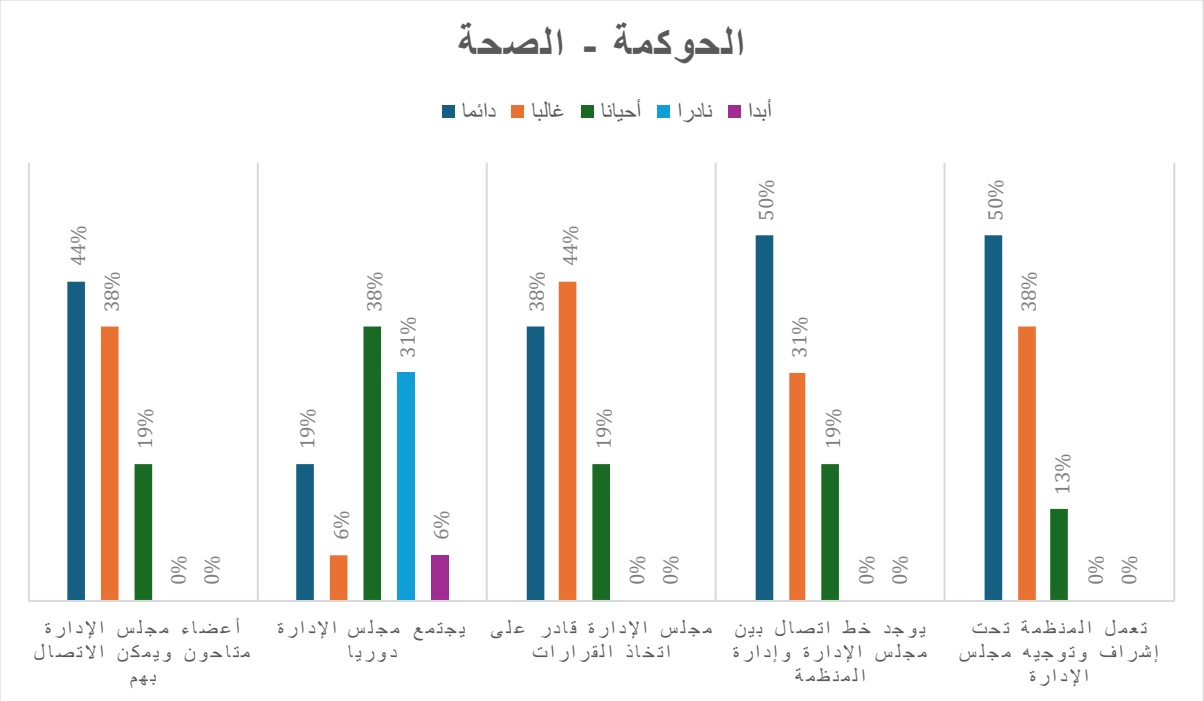

من حيث الحوكمة، تعكس نتائج منظمات المجتمع المدني الصحية مستوى عالٍ من الحوكمة. وهذا واضح بعدة طرق.

أولاً، أفادت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني (81%) أن لديها القدرة على الاتصال بمجلس إدارتها. ويشير هذا إلى مستوى قوي من التواصل والمساءلة بين مجلس الإدارة في منظمات المجتمع المدني.
ثانياً، على الرغم من أن 25% فقط من منظمات المجتمع المدني ذكرت أنها عقدت اجتماعات دورية لمجلس الإدارة، فقد أفادت 82% من منظمات المجتمع المدني أن مجلس إدارتها لا يزال قادراً على اتخاذ القرارات. ويشير هذا إلى أن مجلس الإدارة لا يزال يشارك بنشاط في الإشراف على منظمات المجتمع المدني، حتى لو لم يتمكنوا من الاجتماع بانتظام.
ثالثاً، أفادت 81% من منظمات المجتمع المدني بوجود تواصل بين مجلس الإدارة وإدارتها. ويشير هذا إلى وجود تبادل قوي للمعلومات والتنسيق بين مجلس الإدارة ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيراً، أفاد 88% من منظمات المجتمع المدني أن مجلس الإدارة يواصل القيام بدوره الإشرافي على منظمات المجتمع المدني. ويشير هذا إلى أن مجلس الإدارة لا يزال يقوم بدوره بنشاط في الإشراف على أنشطة منظمات المجتمع المدني.

بشكل عام، على الرغم من تأثير العدوان على قدرتهم على عقد الاجتماعات، لم يتم إعاقة دور مجلس الإدارة واتخاذ القرار داخل منظمات المجتمع المدني. إن حيوية الخدمات الصحية دفعتهم إلى الحفاظ على مستوى عال من التنسيق مع مجلس الإدارة لضمان استمرارية عمليات اتخاذ القرار.

6.3.3 إدارة البرنامج

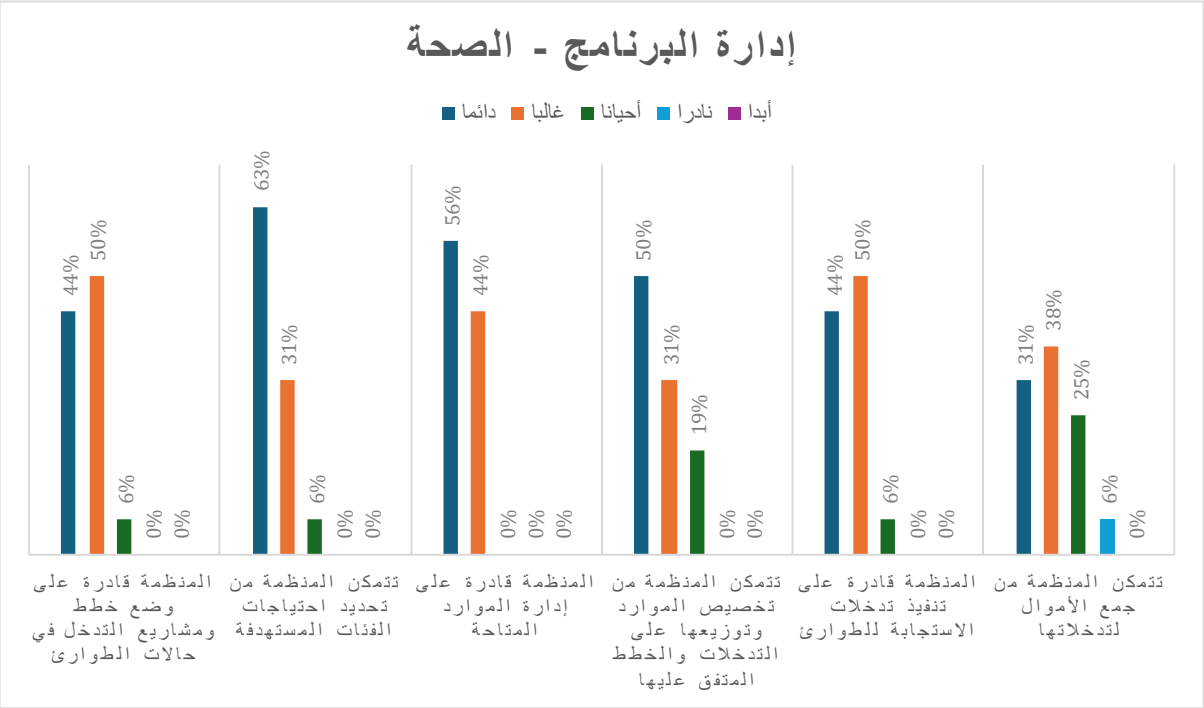

تكشف النتائج التي تم جمعها من الردود المقدمة من منظمات المجتمع المدني عن مستوى ملحوظ من الأداء الوظيفي فيما يتعلق بالبرمجة. وأفادت الأغلبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني المشاركة، والتي بلغت 95%، بقدرتها على صياغة خطط التدخل في حالات الطوارئ وتنفيذ المشاريع المقابلة. وبالمثل، أظهر 94% منهم القدرة على تحديد الاحتياجات المحددة لمجموعاتهم المستهدفة. ويمكن أن يعزى هذا المستوى العالي من الكفاءة إلى الخصائص الفريدة للخدمات الصحية المقدمة داخل مرافق منظمات المجتمع المدني وأنواع الخدمات التي تقدمها.

علاوة على ذلك، أكدت جميع منظمات المجتمع المدني المشاركة قدرتها على إدارة مواردها بشكل فعال. ومن الجدير بالذكر أن 79% من هذه المنظمات أفادت بأن لديها القدرة على تخصيص الموارد بشكل استراتيجي وفقاً للاحتياجات المحددة.

وفيما يتعلق بتنفيذ التدخلات، أشارت 94% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على تنفيذ تدخلاتها كما هو مخطط لها، مع الالتزام بالاستراتيجيات والأهداف المحددة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نسبة كبيرة تبلغ 69% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة قدرتها على تعبئة الأموال لدعم تدخلاتها.

ومع ذلك، ورغم أن النسب مرتفعة وتعكس قدرة رائعة على العمل، إلا أنه ينبغي فهم ذلك مع القيود التالية:

- تأتي هذه النتائج من المنظمات التي لا تزال تعمل أثناء الحرب. وهذا يعني أن أولئك الذين أصبحوا خارج الخدمة، أو لم يتمكن فريق البحث من الوصول إليهم، غير ممثلين. وفي رأي الباحثين، ستنخفض هذه الأرقام بشكل كبير إذا تم تضمين منظمات المجتمع المدني الأخرى "خارج الخدمة" أو "المتضررة بشدة."

- حقيقة أن هؤلاء المستجيبين لا يزالون يعملون، تعني أنهم يتلقون أكبر قدر ممكن من الدعم من منظمة الصحة العالمية من خلال وزارة الصحة، والمنظمات الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة. مثل هذا النوع من الدعم يساعدهم من حيث الحفاظ على قدرتهم على برمجة وإدارة تدخلاتهم.

بشكل عام، تأثرت العديد من منظمات المجتمع المدني الصحية بشكل كبير، وفي بعض الحالات كانت هدفاً للهجمات الإسرائيلية، مما جعلها خارج الخدمة أو متضررة بشدة وغير قادرة على تقديم جزء كبير من خدماتها. وتمكنت منظمات المجتمع المدني المتبقية، وخاصة تلك الموجودة في محافظتي دير البلح ورفح، أو تلك التي تمكنت من الانتقال إلى تلك المناطق، من الحفاظ على قدرتها على البرمجة.

6.3.4 القدرة على تقديم الخدمات

تتمثل الاضطرابات في برامج وأنشطة المنظمات الصحية المدنية في تعطيل البرامج بسبب الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية، ونقص الموارد البشرية والمالية، وضعف البنية التحتية والمعدات اللازمة، بالإضافة إلى تأثير الظروف الأمنية وتغير الأولويات الاجتماعية والصحية للمجتمع المحلي.
لم يتم الحفاظ -إلى حد ما- إلا على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة مثل العمليات الجراحية والإسعافات الأولية. أما الخدمات الأخرى مثل الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل فقد توقفت بشكل شبه كامل خلال الأشهر القليلة الأولى، وتم استعادتها ببطء مع انخفاض القدرة. كما تأثرت خدمات مثل الصحة الإنجابية بشكل كبير حيث تمكن عدد قليل فقط من مقدمي الخدمات من مواصلة جهودهم في هذا الصدد. وفيما يلي الأسباب التي أثرت على تقديم الخدمات:

1. **إعاقة تقديم الخدمات:** أدى الدمار والخراب واسع النطاق إلى إضعاف قدرة مؤسسات الرعاية الصحية على تقديم الخدمات الصحية للفئات المستهدفة خلال الحرب على غزة.
2. **القيود المالية:** شكل تدمير المرافق والمعدات الطبية، إلى جانب تكاليف إعادة البناء، عبئاً مالياً كبيراً على مقدمي الرعاية الصحية. وهذا ما حد من قدرتهم على تقديم الخدمات والوفاء بالمسؤوليات المجتمعية.
3. **الضغط النفسي:** تعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية لصدمة نفسية بسبب مشاهدتهم للخسائر البشرية والدمار خلال الحرب على غزة، مما أثر على أدائهم وقدرتهم على التعامل مع احتياجات المجتمع.
4. **تقلص القوى العاملة:** أدت الحرب على غزة إلى فقدان الموظفين والمتطوعين، مما أثر على قدرة مؤسسات الرعاية الصحية على العمل. وتعرض العديد منهم لإصابات أو لقوا حتفهم، مما أدى إلى تقويض عملية تقديم الخدمات.
5. **تعطل التخطيط والاستجابة:** استلزم الدمار الهائل والفوضى التركيز على إعادة بناء البنية التحتية واستعادة القدرة التشغيلية، مما ترك مقدمي الرعاية الصحية مع قدرة محدودة على التخطيط الاستراتيجي والاستجابة بفعالية لاحتياجات المجموعة المستهدفة.

6.3.5 العمليات

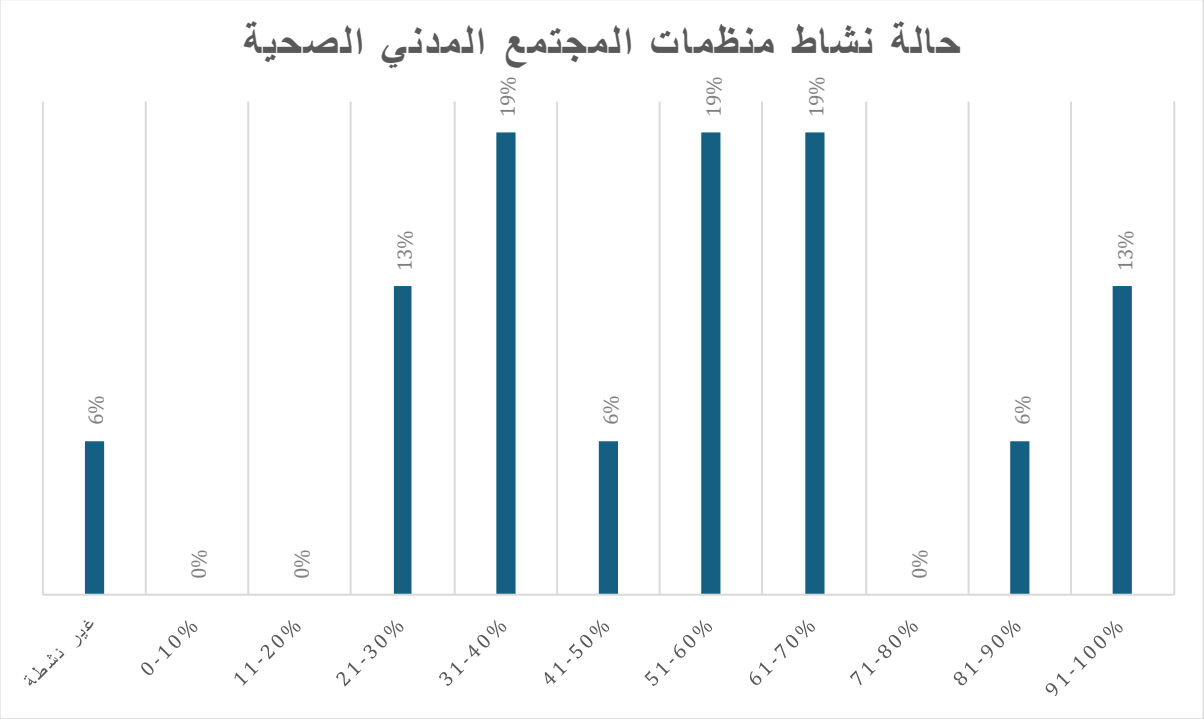

خلال الحرب، أفادت نسبة صغيرة فقط، حوالي 6%، من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة بتجميد تدخلاتها. وفي الوقت نفسه، واصلت نسبة 94% المتبقية من منظمات المجتمع المدني العمل بقدرات متفاوتة.

أفاد جزء كبير من منظمات المجتمع المدني العاملة، حوالي 38%، أنها تعمل بأقل من 50% من قدراتها المعتادة. ويُعزى هذا الانخفاض في القدرة في المقام الأول إلى الأضرار أو الخسارة التي لحقت بالمرافق، مما جعلها غير قادرة على تقديم الخدمات على أكمل وجه. وشكل تدمير البنية التحتية أو تعريضها للخطر، مثل المكاتب أو العيادات أو المراكز المجتمعية، تحديات كبيرة فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

ومن ناحية أخرى، تمكنت نسبة ملحوظة بلغت 57% من منظمات المجتمع المدني من الحفاظ على عملياتها بأكثر من 50% من قدراتها، مما أظهر المرونة والقدرة على التكيف. واصلت منظمات المجتمع المدني هذه تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات، على الرغم من القيود والقيود المحتملة.

"لقد أدى حجم الكارثة إلى صعوبة التزام المؤسسات بمعايير اسفير والسكان، مما جعل الوضع غير مستدام وفشل في توفير الحد الأدنى من الحماية والاستجابة الصحية أثناء الأزمة".

د. بسام زقوت - الإغاثة الطبية الفلسطينية

ومن الجدير بالذكر أن الأضرار التي لحقت بالمستشفيات الكبرى خلال الحرب أدت إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الصحية الأخرى. وكانت هذه الزيادة في الطلب واضحة بشكل خاص بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم الرعاية الصحية الأولية وغيرها من أشكال الرعاية. لعبت منظمات المجتمع المدني هذه دوراً حاسماً في سد الفجوات في تقديم الخدمات الصحية التي خلقتها المستشفيات المتضررة، مما يضمن وصول المجتمعات إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والضرورية.

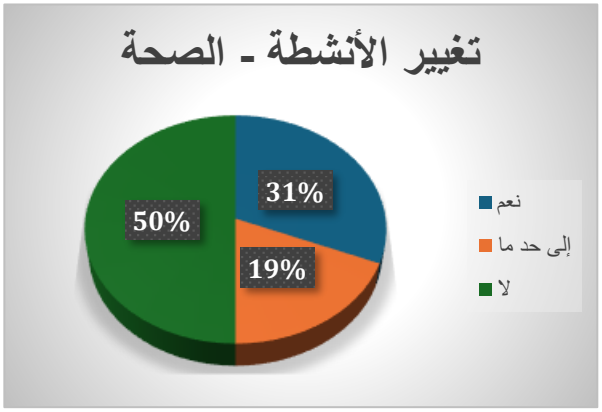

وتفاقمت الأوضاع الإنسانية وزادت معاناة النازحين المتضررين خلال الحرب، واجهت منظمات المجتمع المدني المستجيبة تحديات كبيرة في مواصلة أنشطتها. وأجرت 31% فقط من منظمات المجتمع المدني تغييرات على أنشطتها، بينما اضطر 19% منها إلى إجراء بعض التعديلات للتكيف مع حالة الطوارئ.

أولئك الذين غيروا أنشطتهم ركزوا في المقام الأول على الخدمات الصحية التكميلية أو لديهم خبرة سابقة في العمل المجتمعي، مما سهل عملية الانتقال. ومع ذلك، فإن ما يقرب من 50% من منظمات المجتمع المدني لم تقم بتعديل أنشطتها، وخاصة مقدمي الرعاية الصحية الذين لم تسمح إعداداتهم ومرافقهم بمثل هذه التغييرات. وكانت أسباب عدم تغيير الأنشطة متعددة الأوجه. وكانت بعض منظمات المجتمع المدني منخرطة بالفعل في خدمات الرعاية الصحية الأساسية، مثل توفير الرعاية الطبية، وشعرت بالحاجة إلى الحفاظ على تركيزها أثناء الأزمة. وواجهت منظمات أخرى قيوداً عملية، مثل محدودية الموارد، أو نقص الموظفين، أو المخاوف الأمنية، مما جعل من الصعب تغيير برامجها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المتخصصة لعمل بعض منظمات المجتمع المدني، مثل توفير الرعاية الطبية المتخصصة أو المساعدة الفنية، جعلت من الصعب عليها تحديد محور أنشطتها.

كان لتهجير منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة خلال الحرب تأثير كبير على عملياتها. وأفاد ما يقرب من نصف منظمات المجتمع المدني المستجيبة أنهم اضطروا إلى نقل مكاتبهم أو مرافق الخدمات بسبب التهديد بهجوم بري إسرائيلي. وقد انتقلت غالبية منظمات المجتمع المدني هذه إلى منطقتي دير البلح ورفح، اللتين لم تكونا مهددتين بشكل مباشر بالهجمات البرية العسكرية الإسرائيلية.
وكان لنقل منظمات المجتمع المدني عدد من العواقب. أولاً، عطلت عملياتها وجعلت من الصعب عليها تقديم الخدمات للمستفيدين. ثانياً، أدى ذلك إلى زيادة تكاليفهم، حيث كان عليهم العثور على مساحات مكتبية ومعدات جديدة. ثالثاً، تعريض موظفيها للخطر، حيث أنهم غالباً ما يضطرون إلى العمل في المناطق التي تتعرض لإطلاق النار.

تأثرت العمليات اللوجستية داخل منظمات المجتمع المدني الصحية في قطاع غزة بشكل كبير بسبب الحرب، وتشير الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي الخاص إلى ما يلي:

- الحد الأدنى من العمل: انخفضت قدرة المؤسسات على العمل بشكل كامل بسبب الخراب والدمار الذي لحق بالمباني الإدارية والمرافق الصحية الأخرى.
- صعوبة الحركة: واجهت المنظمات صعوبات في الحركة بسبب انتشار الدمار، مما أدى إلى صعوبة وبطء حركة الموظفين والنازحين.
- نقص البنية التحتية: كان هناك نقص في البنية التحتية الصحية، مما أثر على توفر معدات التشخيص والمختبرات الطبية اللازمة للتشخيص والعلاج.
- تأثير الظروف البيئية: تفاقمت الظروف البيئية السيئة نتيجة التلوث والعدوى وانتشار الأمراض، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات الطبية بمختلف مستوياتها الأولية والثانوية.
- صعوبات في عمليات الشراء والتوريد: تعتمد عمليات الشراء على المواد المتوفرة في الأسواق بسبب قلة الموردين والموارد الطبية.
- تحديات التخزين والنقل: يعاني القطاع من صعوبات في تخزين الأدوية التي تتطلب تبريداً خاصاً، مما يزيد من تعقيد عملية النقل والتوزيع.

- نقص الخدمات الصحية: يعتمد الشمال في تقديم الخدمات الصحية على المتطوعين، وهم في الغالب من الخريجين الجدد ولديهم خبرة محدودة في التعامل مع الحالات المرضية والإصابات في ظل حالات الطوارئ المعقدة، في ظل محدودية الإمكانيات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية.

كما تأثرت عمليات الصيانة على النحو التالي:

- نقص قطع الغيار والأدوات والمعدات اللازمة لإصلاح المعدات المتضررة بسبب الدمار الواسع النطاق.
- نقص الفنيين المهرة والشركات المتخصصة في صيانة وتوريد الأجهزة الطبية الحيوية مثل أجهزة السونار والأشعة المقطعية.
- ارتفاع تكاليف الصيانة واستبدال المعدات
- صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف الصيانة واستبدال المعدات التالفة.
- صعوبة الحصول على المعدات والمستلزمات الطبية من الموردين.

6.3.6 الموارد البشرية

6.3.6.1 خسائر الموارد البشرية

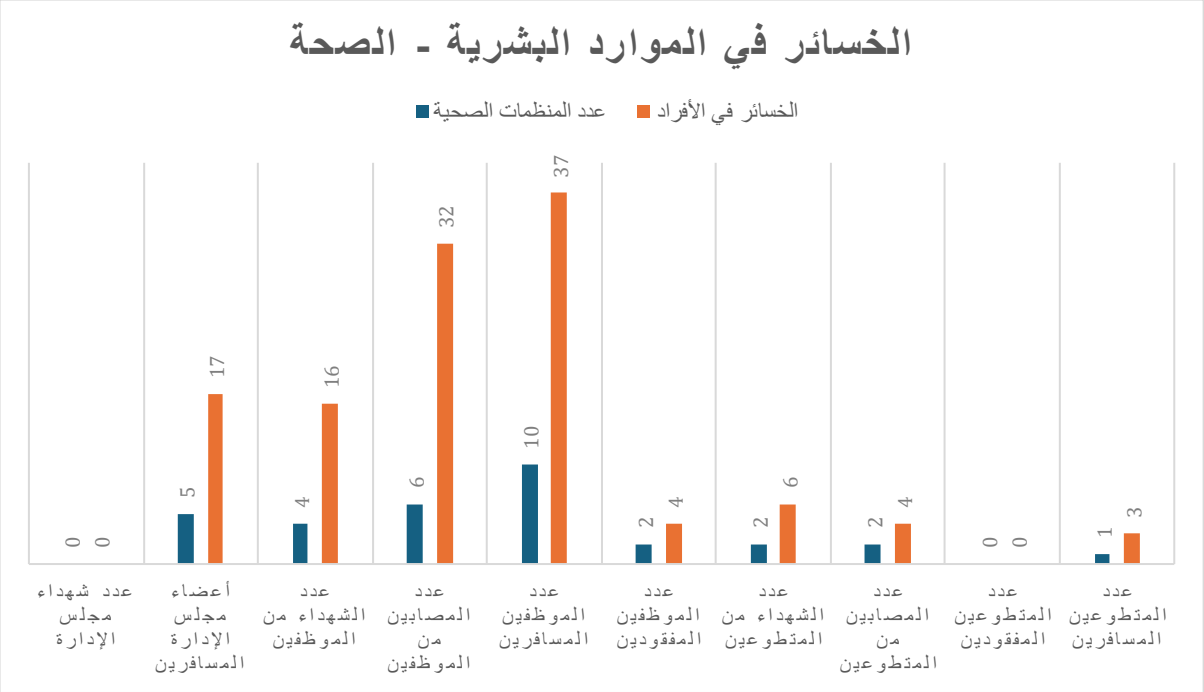

خلال الحرب، قُتل 22 فرداً مرتبطاً بمنظمات المجتمع المدني الصحية المستجيبة، منهم 16 موظفاً و6 متطوعين. بالإضافة إلى ذلك، أصيب 36 شخصاً، من بينهم 32 موظفاً و4 متطوعين. علاوة على ذلك، أفادت التقارير أن 57 شخصاً كانوا مسافرين أو غادروا غزة، من بينهم 17 عضواً في مجلس الإدارة، و37 موظفاً، و3 متطوعين.

6.3.6.2 احتياجات الموظفين

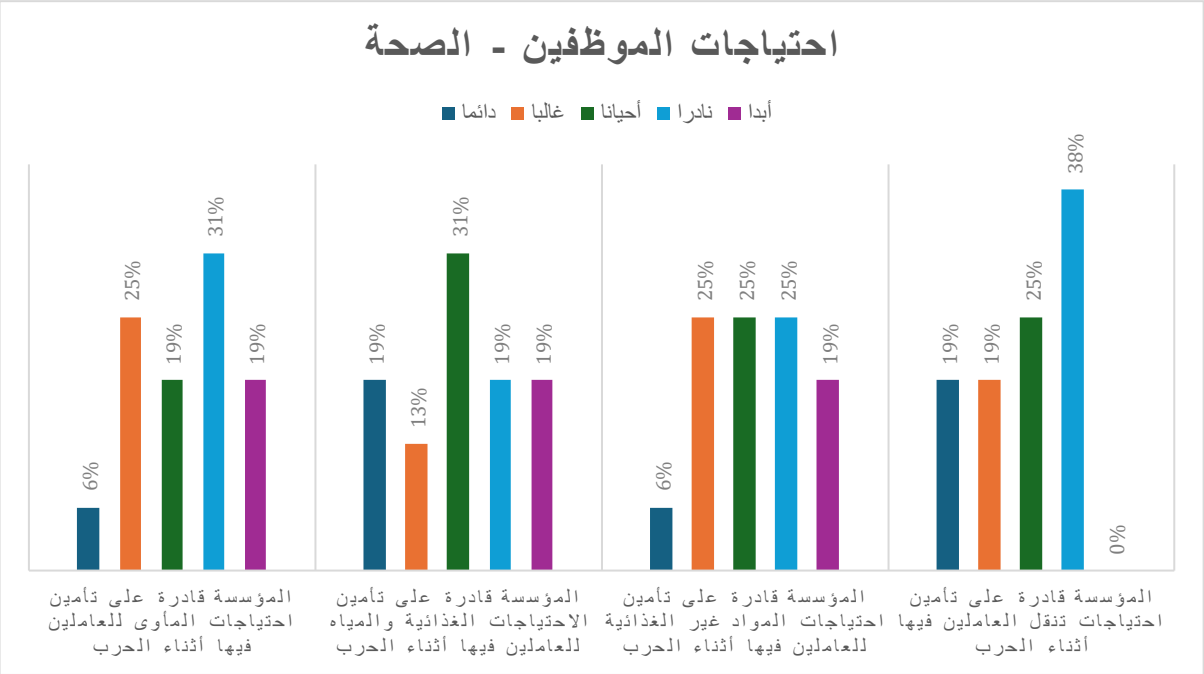

كشفت نتائج المسح عن محدودية قدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية احتياجات موظفيها، لا سيما فيما يتعلق بالضروريات الأساسية مثل المأوى والغذاء والنقل. أشارت نسبة صغيرة فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة، 31%، إلى قدرتها على توفير المأوى لموظفيها، في حين ذكرت نسبة كبيرة 19% أنها غير قادرة على القيام بذلك على الإطلاق. ويشير هذا إلى وجود فجوة خطيرة في قدرة منظمات المجتمع المدني على ضمان رفاهية وسلامة موظفيها، مما قد يؤثر على إنتاجيتهم ومعنوياتهم.

وفيما يتعلق بالاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، أفاد 32% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على توفير هذه الأساسيات لموظفيها، بينما أشار 19% إلى أنهم غير قادرين على ذلك، وواجه 50% تحديات في تلبية هذه الاحتياجات باستمرار. إن النسبة العالية من منظمات المجتمع المدني التي تواجه صعوبات في توفير الضروريات الأساسية تسلط الضوء على القيود المفروضة على الموارد والتحديات التي تواجهها في استمرار عملياتها.

شكلت وسائل النقل تحدياً آخر لمنظمات المجتمع المدني، حيث أشار 38% فقط من المشاركين إلى القدرة على توفير وسائل النقل لموظفيهم. ومن الجدير بالذكر أن 62% واجهوا تحديات في هذا المجال، مما يشير إلى وجود نقص في الموارد أو البنية التحتية لتسهيل تنقل الموظفين.

تؤكد هذه النتائج على الظروف القاسية التي يعمل فيها موظفو منظمات المجتمع المدني الصحية. فهذه الظروف تؤثر على قدرتهم على تلبية احتياجات المستفيدين وتؤثر أيضاً على سلامتهم ورفاههم.

6.3.6.3 إدارة الموارد البشرية

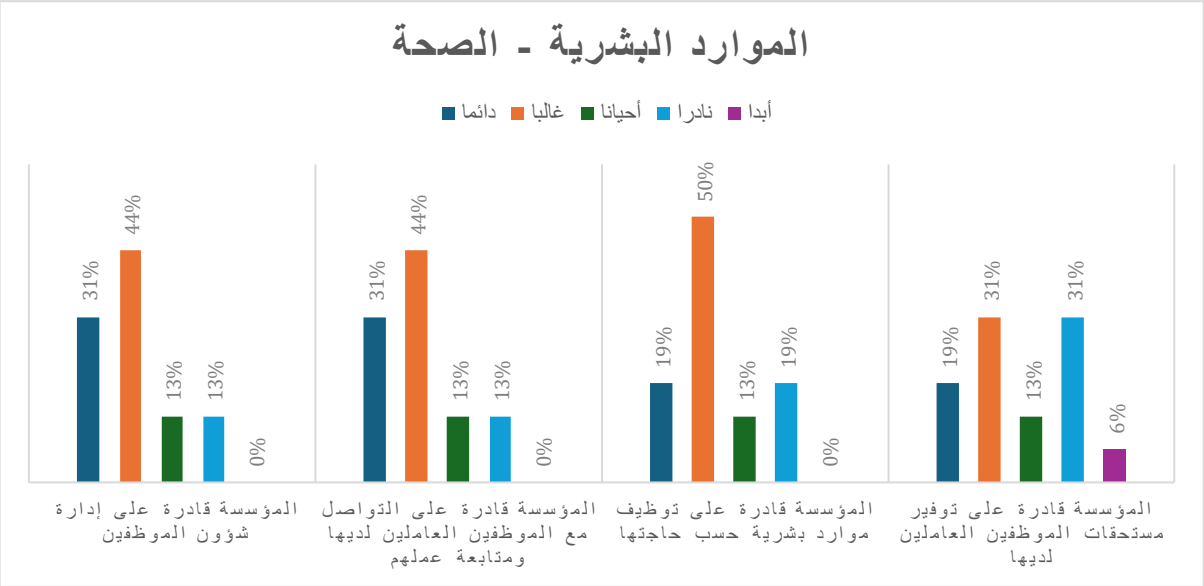

قدمت حالة إدارة الموارد البشرية داخل منظمات المجتمع المدني الصحية صورة مختلطة. في حين أفاد 75% من منظمات المجتمع المدني بأنهم قادرون على إدارة موظفيهم بشكل فعال، أشار ربعهم إلى أن ذلك ممكن ولكنه يمثل تحدياً. ويشير هذا إلى أنه في حين أن غالبية منظمات المجتمع المدني لديها الأنظمة والعمليات اللازمة لإدارة مواردها البشرية، إلا أن أقلية كبيرة واجهت تحديات في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتواصل والمتابعة، أفادت ثلاثة أرباع منظمات المجتمع المدني بأنها قادرة على الحفاظ على التواصل الفعال مع موظفيها ومتابعة عملهم. ومع ذلك، وجدت ربع منظمات المجتمع المدني أن ذلك ممكن ولكنه يمثل تحدياً.

وعندما يتعلق الأمر بتوظيف الموارد البشرية حسب الحاجة، أفاد 69% من منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على القيام بذلك، بينما واجه 31% تحديات في هذا الصدد. يشير هذا إلى أن منظمات المجتمع المدني عموماً كانت لديها القدرة على توظيف وتعيين الموظفين الذين تحتاجهم، لكن أقلية كبيرة واجهت صعوبات إما بسبب الافتقار إلى الخبرة المطلوبة، أو صعوبات في التواصل، أو نقص التمويل.

شكل توفير مزايا الموظفين تحدياً أكبر لمنظمات المجتمع المدني الصحية. وأشار نصف منظمات المجتمع المدني فقط إلى قدرتها على توفير المزايا لموظفيها، في حين قال ما يقرب من 44% أنه من الصعب القيام بذلك. ويشير هذا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني واجهت قيوداً مالية أو تحديات أخرى منعتها من تقديم مزايا الموظفين.

بشكل عام، كانت حالة إدارة الموارد البشرية داخل منظمات المجتمع المدني الصحية مقبولة، حيث تمكنت غالبية منظمات المجتمع المدني المبلغة من إدارة موظفيها، والحفاظ على التواصل، وتوظيف الموارد البشرية حسب الحاجة. ومع ذلك، واجهت أقلية كبيرة من منظمات المجتمع المدني تحديات في هذه المجالات، لا سيما في توفير مزايا الموظفين.

ويمكن تلخيص تحديات إدارة الموارد البشرية داخل منظمات المجتمع المدني الصحية على النحو التالي:

- فقدان الكوادر الأساسية: نتيجة النزوح والسفر، فقدت المؤسسات العديد من الكوادر الأساسية والمهرة، مما أثر سلباً على قدرتها على تقديم الخدمات الصحية.
- نقص الفنيين المتخصصين: تأثرت المؤسسات بنقص الفنيين المتخصصين في المجالات الطبية والجراحية والتصوير الطبي والمختبرات، وهم من كوادر وزارة الصحة الذين يعملون ساعات إضافية مقابل تعويض.
- الاعتماد على العمل التطوعي: اضطرت بعض المؤسسات إلى الاعتماد بشكل كبير على العمل التطوعي لسد النقص في القوى العاملة.
- انتهاء مدة المشاريع الممولة: تواجه بعض المؤسسات صعوبة في الاستمرار بعد انتهاء مدة المشاريع الممولة، وذلك بسبب نقص الموارد والكوادر.

- توقف بعض الخدمات الصحية: نتيجة عدم توفر الكوادر المؤهلة والمعدات اللازمة، تعطلت بعض الخدمات الصحية مثل المختبرات والأشعة.
- تحول الاعتماد على نظام الأجر اليومي: بسبب نقص الموظفين، اضطرت بعض المؤسسات إلى الاعتماد على نظام الأجر اليومي لإدارة الأزمة، مما يؤثر على استمرارية وجودة الخدمات المقدمة.

"إن عدم الاستقرار النفسي يقف عائقاً أمام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الموظفين وصناع القرار، فالالتزامات الأسرية التي نشأت بسبب النزوح تشكل أولوية لدى الجميع، بل وتعيقهم عن القيام بمسؤولياتهم تجاه المؤسسات، سواء باتخاذ القرارات بشكل عام أو مناقشة القضايا بعمق"

عبد الرحمن المزعنن – جمعية بيتنا للتنمية المجتمعية

6.3.7 الإدارة المالية

أثناء النزاع، واجهت الإدارة المالية من قبل منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة. وقد أدى تدمير البنية التحتية وتشريد الموظفين إلى صعوبة الاحتفاظ بسجلات مالية دقيقة وضمان ممارسات الإدارة المالية الشفافة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية والشكوك المتعلقة بالتمويل تزيد من تعقيد التخطيط والإدارة المالية.

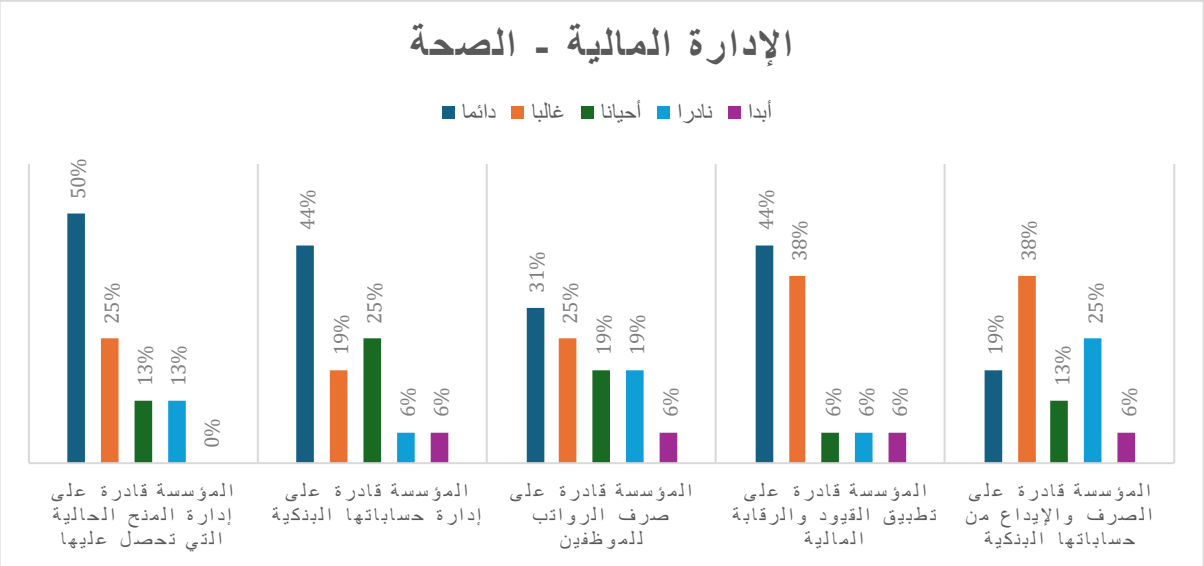

وعلى الرغم من هذه التحديات، بذلت منظمات المجتمع المحلي جهوداً لتكييف ممارساتها في الإدارة المالية مع الأزمة. ونفذوا تدابير مثل ترشيد النفقات الإدارية، وإعطاء الأولوية للخدمات الأساسية، والبحث عن مصادر بديلة للتمويل. ومع ذلك، ظل المشهد العام للإدارة المالية معقداً ومتوتراً بسبب مقتضيات الحرب على غزة.

كشفت نتائج المسح عن مستوى مختلط من الإدارة المالية بين منظمات المجتمع المدني المشاركة. في حين أظهرت غالبية منظمات المجتمع المدني الكفاءة في إدارة منحها (75%) وحساباتها المصرفية (63%)، كانت هناك تباينات كبيرة في الجوانب الأخرى للإدارة المالية.

وكانت إحدى النتائج الملحوظة هي النسبة المنخفضة نسبياً لمنظمات المجتمع المدني (56%) التي أشارت إلى قدرتها على صرف وإيداع الأموال من حساباتها المصرفية. ويشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني قد تواجه تحديات في إدارة تدفقاتها النقدية ومعاملاتها المالية. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى مشاكل القطاع المصرفي حيث أن معظم البنوك كانت مغلقة ولم يكن لديها ما يكفي من النقد.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد 56% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن قدرتهم على دفع الرواتب، حيث تمكن 38% من دفع رواتب جزئية أو غير منتظمة و6% غير قادرين على دفع الرواتب على الإطلاق. ويشير هذا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، الأمر الذي قد يكون له آثار على معنويات الموظفين والاحتفاظ بهم. وترتبط هذه التحديات بالتمويل المتاح وبسبب نقص السيولة النقدية في البنوك المحلية.

وعلى الجانب الإيجابي، أفادت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني (82٪) عن قدرتها على تطبيق الضوابط المالية. ويشير هذا إلى أن منظمات المجتمع المدني تتخذ خطوات لضمان الرقابة السليمة على مواردها المالية.

6.3.8 التمويل

خلال الحرب على غزة، تأثرت الموارد المالية وجهود جمع الأموال بشكل كبير، حيث واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني الصحية تحديات في الوصول إلى الأموال بسبب تدمير البنية التحتية، ونزوح الموظفين، والصعوبات الاقتصادية بين الجهات المانحة. ونتيجة لذلك، تم إعاقة أنشطة جمع التبرعات، مما جعل من الصعب على منظمات الرعاية الصحية تأمين الأموال اللازمة لدعم العمليات بشكل فعال.

كان تأثير الحرب على تمويل الرعاية الصحية متعدد الأوجه. أولاً، أدى تدمير البنية التحتية، مثل المستشفيات والعيادات، إلى صعوبة قيام منظمات الرعاية الصحية بتقديم الخدمات والحصول على الإمدادات الطبية. ثانياً، أدى نزوح الموظفين، سواء داخل البلاد أو خارجها، إلى زيادة الضغط على موارد الرعاية الصحية. ثالثاً، أدت الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المانحون، أفراداً ومنظمات، إلى الحد من قدرتهم على المساهمة في جهود جمع الأموال.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكنت بعض مؤسسات الرعاية الصحية، مثل جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، وجمعية بيتنا للتأهيل المجتمعي، والجمعية الوطنية للتأهيل، من إجراء حملات لجمع التبرعات تستهدف المنظمات المانحة. وتمكنت هذه المنظمات من تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطتها رغم الحرب المستمرة.

6.3.9 إدارة المشتريات

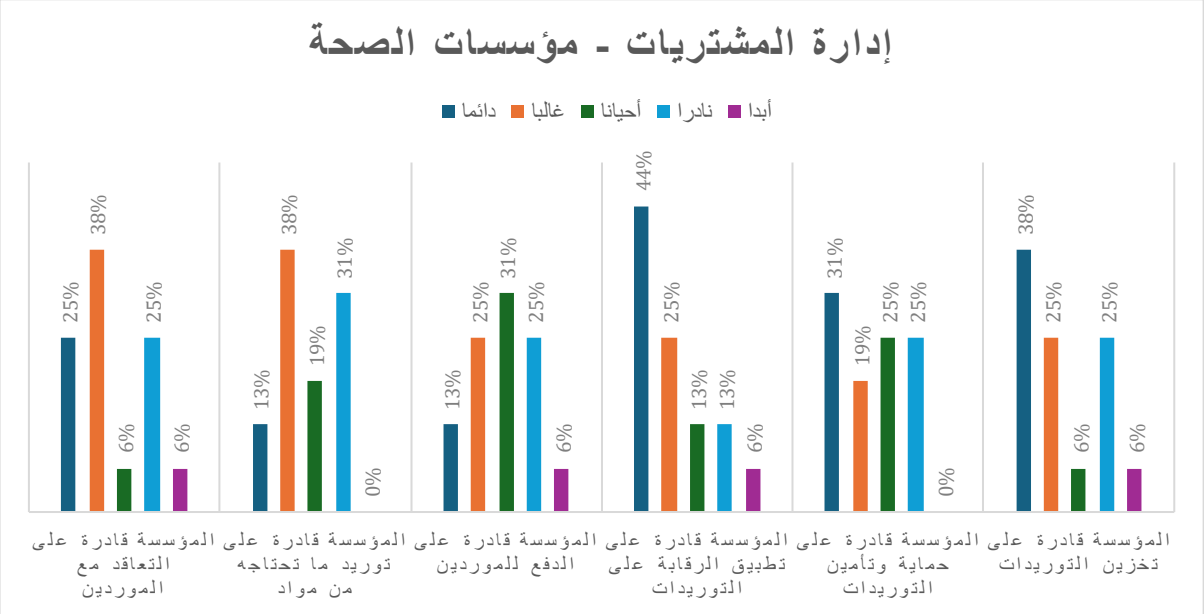

أشارت أغلبية كبيرة (63%) من منظمات المجتمع المدني إلى القدرة على التعاقد على الإمدادات بشكل فعال. إلا أن نسبة ملحوظة (31%) واجهت تحديات في هذا الجانب، وقالت نسبة صغيرة (6%) أن التعاقد على التوريدات غير ممكن بالنسبة لهم.
وأفاد نصف منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على توفير مواد الإمداد التي يحتاجون إليها، مما يشير إلى التوزيع المتوازن بين أولئك الذين لديهم موارد كافية وأولئك الذين واجهوا صعوبات.

"من الصعب الشراء خلال هذه الحرب بسبب شح المواد وتضخم الأسعار في السوق المحلي وهي مرتفعة جداً مقارنة بالأوقات العادية"

جمال الرزي - الجمعية الوطنية للتأهيل

وأفاد 38% فقط من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على الدفع لمورديها بسلاسة. وأشار أكثر من النصف (أكثر من 50%) إلى وجود تحديات وصعوبات في عملية الدفع، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المالية، ونقص التمويل، ونقص التدفق النقدي.
وأفادت نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني تبلغ 69% عن قدرتها على تنفيذ ضوابط فعالة على إمداداتها. إلا أن 26% واجهوا صعوبات في تنفيذ هذه الضوابط، مما يشير إلى نقص الموارد وانقطاع الاتصالات.

عندما يتعلق الأمر بحماية الإمدادات وتأمينها، أعربت 50% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على حماية إمداداتها بشكل فعال. وأقر الـ 50% الآخرون بأنه على الرغم من إمكانية تنفيذ ذلك، إلا أنهم واجهوا تحديات وصعوبات في ضمان الحماية الكافية.
وأفادت غالبية منظمات المجتمع المدني (63%) عن قدرتها على تخزين إمداداتها بشكل مناسب، مما يضمن الحفاظ على الموارد الأساسية وتوافرها. ومع ذلك، واجه 31% تحديات تتعلق بالتخزين، وأشارت نسبة صغيرة (6%) إلى أن التخزين لم يكن خياراً ممكناً بالنسبة لهم.

6.3.10 التنسيق

خلال الصراع في غزة، تسبب الدمار الهيكلي وانقطاع الكهرباء في فشل شبكات الاتصالات. وأدى ذلك إلى إعاقة التواصل الداخلي والخارجي لمؤسسات الرعاية الصحية بشدة، مما أدى إلى الإضرار بفعالية الاستجابة لحالات الطوارئ والتنسيق.

1. **وسائل الاتصال الحيوية:** أدى انقطاع قنوات الاتصال الأساسية، مثل الهواتف والإنترنت، إلى زيادة تعقيد التواصل بين مؤسسات الرعاية الصحية والمنظمات الخارجية المشاركة في التنسيق والمساعدة.
2. **التأثير على عمليات الإسعاف والإنقاذ:** أدى انقطاع الاتصالات إلى إعاقة التنسيق بين الفرق الطبية أثناء عمليات الإسعاف، مما شكل تحديات في تقديم المساعدة الطبية الفعالة وفي الوقت المناسب.
3. **صعوبة تبادل المعلومات الحيوية:** أدى عدم القدرة على تبادل المعلومات الحيوية، مثل بيانات المرضى والتقارير الطبية الهامة، إلى إعاقة قدرة الفرق الطبية على اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة، مما أثر بشكل مباشر على نتائج علاج المرضى.
4. **التأثير على توفير الرعاية الصحية:** أدى انقطاع الاتصالات إلى انقطاع خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الاتصال بالمرضى وتقديم الاستشارات الطبية عن بعد وتنسيق الموارد والإمدادات الطبية اللازمة.
5. **التأثير النفسي:** أدى انقطاع الاتصالات إلى زيادة القلق والارتباك بين السكان المتضررين، مما يؤكد الحاجة إلى الوصول إلى المعلومات والتواصل الفعال من قبل مؤسسات الرعاية الصحية لتقديم الدعم والمساعدة الأساسيين خلال الأوقات الصعبة

ويتمثل الضرر في مجال التعاون والشراكات بين منظمات المجتمع في تعطيل عمليات التنسيق والتعاون مع الجهات الدولية والمحلية، وتأثير ذلك على القدرة على تبادل المعلومات والخبرات، وتعطيل الجهود المشتركة في تقديم الخدمات والبرامج. إضافة إلى انقطاع التمويل والمساعدات الخارجية التي تعتمد عليها المنظمات في تنفيذ مشاريعها وبرامجها.

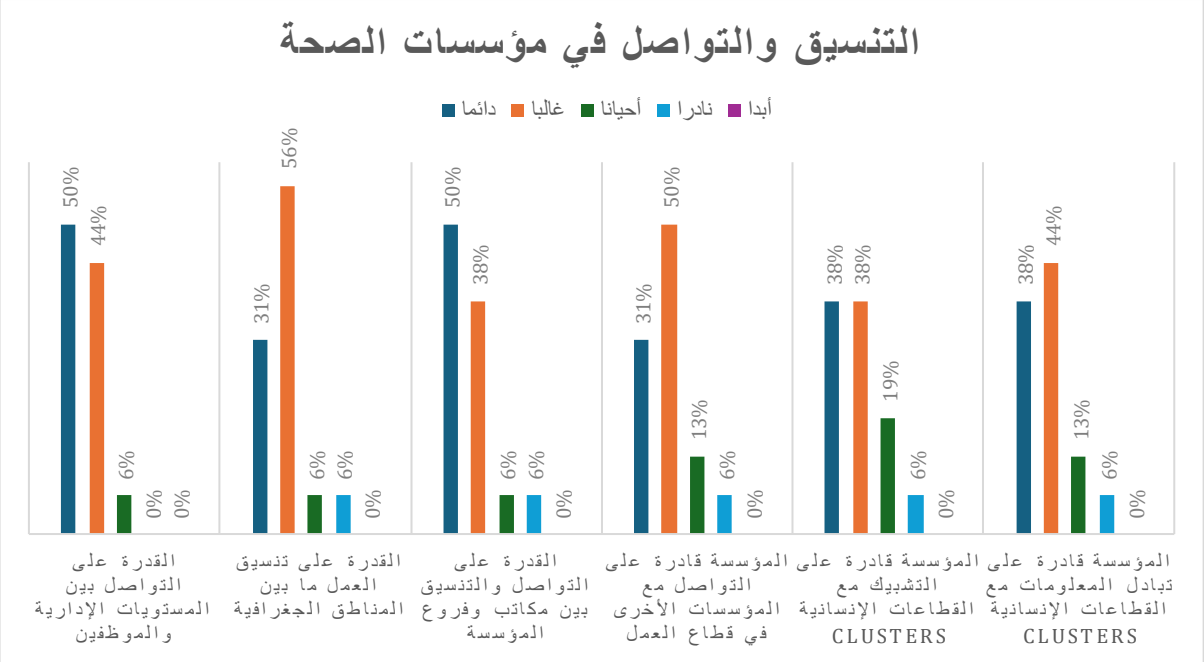

كشفت نتائج المسح عن مستوى واعد من التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني. حافظت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني، بنسبة 94%، على خطوط اتصال مفتوحة بين إدارتها وموظفيها.

وفيما يتعلق بالتنسيق الجغرافي، أفادت 87% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تنسيق العمل بشكل فعال عبر مناطق جغرافية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 88% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتهم على التواصل والتنسيق بين مكاتبهم المختلفة، مما يعزز التعاون السلس وتبادل المعلومات.

علاوة على ذلك، أظهرت منظمات المجتمع المدني قدرات قوية في مجال الاتصال والتواصل الخارجي. أفادت 81% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على التواصل بفعالية مع المنظمات الأخرى، وتسهيل الشراكات والتعاون وتبادل المعلومات.

وفيما يتعلق بالتواصل مع المجموعة العنقودية الصحة، أفاد 76% من منظمات المجتمع المدني بقدرتهم على المشاركة في أنشطة التواصل. بالإضافة إلى ذلك، أفادت غالبية منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تبادل المعلومات مع المجموعة وعبر القطاع، مما يساهم في تنسيق التدخلات وتعزيز التنسيق العام في الاستجابة الإنسانية.

خلال الحرب المستمرة، قامت منظمات المجتمع المدني الصحية بتنسيق التدخلات من خلال:

1. المشاركة في الاجتماعات التنسيقية الطارئة مع مجموعة الصحة
2. إجراء تقييمات أولية سريعة مشتركة للاحتياجات.
3. تقاسم الموارد وإنشاء شبكات الإحالة.
4. تطوير الشراكات مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الأخرى.
6. توفير التدريب على بناء القدرات.
7. الدعوة لزيادة التمويل ووصول المساعدات الإنسانية.

خلال الحرب، يصبح دور المجموعة/القطاع أكثر أهمية. تعمل مجموعة الصحة بمثابة شريان الحياة لتنسيق جهود الاستجابة الإنسانية وسط تحديات هائلة. تسبب العدوان على غزة في دمار واسع النطاق للبنية التحتية الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف، مما حد بشدة من إمكانية حصول السكان على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. علاوة على ذلك، أدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل إلى تفاقم الوضع من خلال تقييد دخول الإمدادات والمعدات الطبية والعاملين إلى غزة، مما أعاق قدرة المنظمات غير الحكومية الصحية على تقديم المساعدة المنقذة للحياة. في مثل هذه الأزمة الإنسانية الأليمة، تلعب مجموعة

الصحة دوراً محورياً في تنسيق تخصيص الموارد المحدودة، والدعوة إلى الوصول إلى المساعدات الطبية دون عوائق، وضمان تلبية الاحتياجات الصحية للسكان بشكل فعال على الرغم من الظروف الصعبة.

6.3.10.1 الحماية والأمن

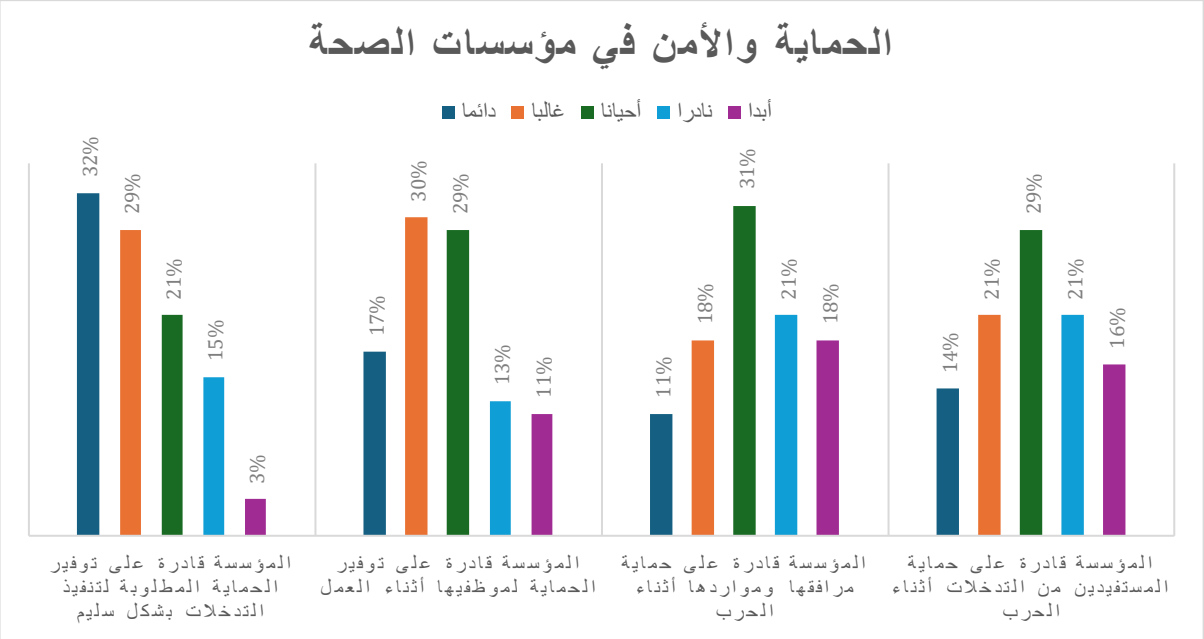

تشير نتائج المسح إلى أنه في حين تمكنت بعض منظمات المجتمع المدني من توفير الحماية الكافية لتدخلاتها وموظفيها ومرافقها والمستفيدين، إلا أن عدداً كبيراً واجه صعوبات جمة.

وعلى وجه التحديد، أفادت 61% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على توفير الحماية اللازمة لتنفيذ تدخلاتها بفعالية. ومع ذلك، أعرب ما يقرب من 39% عن مخاوفهم بشأن التحديات التي يواجهونها في ضمان سلامة وأمن عملياتهم.

وفيما يتعلق بحماية موظفيها، أشارت 47% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تستطيع حماية موظفيها أثناء العمل في المناطق المتضررة من النزاع. وفي المقابل، أقر 53% بالصعوبات في توفير الحماية الكافية، وسلطوا الضوء على المخاطر المتزايدة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني والمساعدات.

شكلت حماية المرافق تحدياً كبيراً، حيث أبلغ 29% فقط من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تأمين منشآتهم أثناء الحرب. وواجه ما يقرب من 52% تحديات في حماية مبانيهم، وذكر 18% أنه لم يكن من الممكن توفير الحماية.

وفيما يتعلق بحماية المستفيدين، أفادت 35% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على حماية الأفراد الذين تخدمهم بينما وجد 50% منها تحدياً في حماية المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت 16% من منظمات المجتمع المدني أنه لم يكن من الممكن ضمان حماية المستفيدين.

6.3.11 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

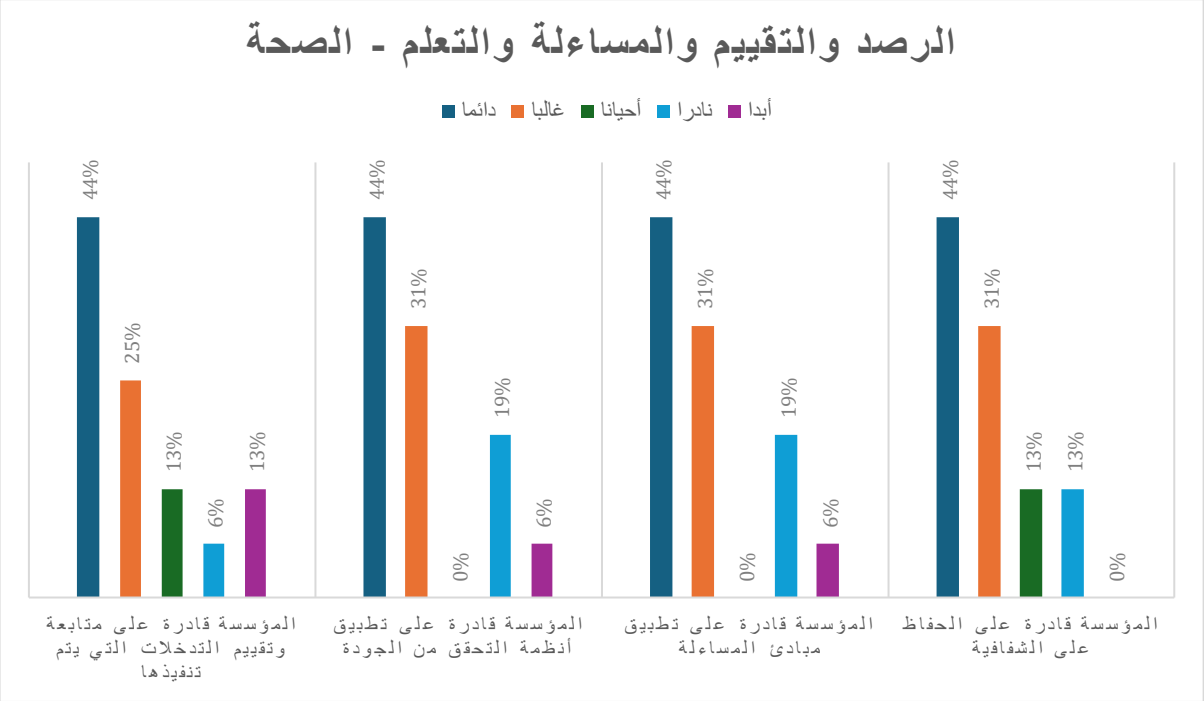

بناءً على المسح، من الواضح أن غالبية منظمات المجتمع المدني تمتلك القدرة على إجراء أنشطة الرصد والتقييم وتنفيذ ضمان الجودة والالتزام بمبادئ المساءلة والشفافية في تدخلاتها أثناء الحرب. ومع ذلك، من المهم أيضاً ملاحظة وجود تحديات تواجهها بعض منظمات المجتمع المدني في هذه المجالات.

في حين أبلغت 69% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على إجراء أنشطة الرصد والتقييم، فقد لوحظ أن 19% من منظمات المجتمع المدني أشارت إلى التحديات و13% أشارت إلى استحالة القيام بهذه الوظيفة.

على الرغم من أن 75% من منظمات المجتمع المدني أبلغت عن القدرة على تنفيذ ضمان الجودة، فمن الضروري التعمق في طبيعة هذه التحديات التي تواجهها الـ 25% المتبقية.

في حين أفادت 75% من منظمات المجتمع المدني بالقدرة على تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية.

واجهت منظمات المجتمع المدني الصحية تحديات كبيرة في تلبية الحد الأدنى من معايير الاستجابة الإنسانية خلال الحرب على غزة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الحجم غير المسبوق للحرب. وتعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية استهداف الطواقم والمرافق الصحية، مما أدى إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً. بالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار المشدد حول غزة إلى تقييد دخول الأدوية والإمدادات الأساسية، مما يحرم المرضى من الرعاية الحرجة. أعاقت هذه الظروف بشدة قدرة منظمات المجتمع المدني الصحية على توفير المستوى اللازم من المساعدة الطبية والالتزام بإجراءات التشغيل القياسية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلوها، فإن النطاق الهائل للحرب على غزة والاستهداف المتعمد للبنية التحتية الصحية جعل من الصعب للغاية على المنظمات غير الحكومية الصحية تلبية معايير الاستجابة الإنسانية المحددة.

6.3.12 الوصول إلى البيانات

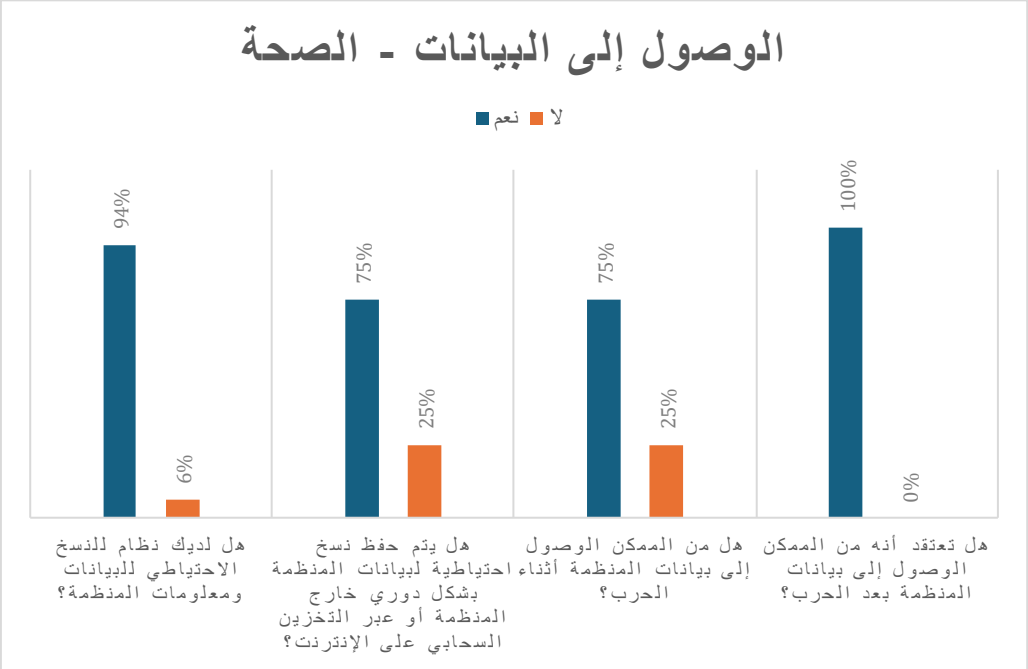

أفادت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني (94%) أنها تحتفظ بنسخ احتياطية من بياناتها، مما يدل على اتباع نهج استباقي لحماية معلوماتها.

علاوة على ذلك، أشارت 75% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها نفذت نسخاً احتياطية دورية، مما يؤكد الطبيعة المنتظمة والمنهجية لممارسات النسخ الاحتياطي للبيانات الخاصة بها. ويشير هذا إلى الالتزام بالحماية المستمرة للبيانات والاعتراف بأن البيانات يمكن أن تتغير وتتطور بمرور الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت 75% من منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على الوصول إلى بياناتها أثناء الحرب. ويشير هذا إلى أن منظمات المجتمع المدني قد نفذت حلولاً فعالة للنسخ الاحتياطي واستعادة البيانات التي تمكنها من الحفاظ على الوصول إلى معلوماتها الهامة حتى في الظروف الصعبة.

علاوة على ذلك، أعربت جميع منظمات المجتمع المدني عن توقعاتها باستعادة الوصول إلى بياناتها بعد الحرب. توضح هذه الثقة في استعادة البيانات الأهمية التي يوليها الحفاظ على البيانات والإيمان بفعالية التدابير المستخدمة لحماية البيانات.

6.3.13 قدرات منظمات المجتمع المدني الصحية

- الموظفون المهرة والمتفانون: لدى المنظمات غير الحكومية الصحية فريق من المهنيين المهرة الملتزمين بتقديم خدمات الرعاية الصحية للمجتمعات، حتى في الظروف الصعبة.
- المشاركة المجتمعية: أنشأت هذه المنظمات علاقات قوية مع المجتمعات التي تخدمها، مما يسمح بالمشاركة الفعالة وفهم الاحتياجات المحلية.
- تنفيذ البرنامج: تتمتع المنظمات غير الحكومية الصحية بالقدرة على تصميم وتنفيذ برامج صحية مختلفة، بما في ذلك الخدمات الطبية والتثقيف الصحي ومبادرات التوعية.
- الشراكات والتعاون: غالباً ما يتعاونون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية للاستفادة من الموارد والخبرات لتحقيق أقصى قدر من التأثير.
- تعبئة الموارد: تتمتع المنظمات غير الحكومية الصحية بخبرة في جمع الأموال وتأمين الموارد من الجهات المانحة، محلياً ودولياً، لدعم عملياتها ومبادراتها.
- الاستجابة لحالات الطوارئ: أنشأت العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة آليات للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، مما يسمح لها بتقديم المساعدة الطبية العاجلة أثناء النزاعات أو الكوارث الطبيعية.
- التخطيط للطوارئ: غالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة مبتكرة في إيجاد حلول للتحديات الصحية الناشئة، وتكييف استراتيجياتها لتلبية احتياجات المجتمع المتطورة والسياقات المتغيرة.

6.4 قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية

غالباً ما يتم تجاهل قطاع المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية والتقليل من قيمته، على الرغم من الدور الحاسم الذي يلعبه في ضمان رفاهية الأفراد والمجتمعات. ويتجلى هذا الإهمال بشكل خاص في الحرب على غزة، حيث كان التركيز على توفير المساعدات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء والماء والمأوى. ونتيجة لذلك، تم تجاهل احتياجات النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى حد كبير. ليس عن قصد، ولكن بسبب المستوى غير المسبوق من الفظائع والانتهاكات التي تركت الجميع في حاجة إليها. وأجبر هذا جميع مقدمي الخدمات على إعطاء الأولوية للتدخلات المنقذة للحياة المتمثلة في الغذاء والمياه والمأوى على حساب النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

"لقد أحدثت الحرب تغييرات جذرية في الثقافة والمجتمع، مما يؤثر على دور المرأة والجندر في المجتمع ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم التمييز والعنف ضد المرأة".

فريال ثابت - جمعية الثقافة والفكر الحر

يشمل قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية مجموعة واسعة من الخدمات والتدخلات، بما في ذلك:

- منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له: خدمات مثل الاستشارة والمساعدة القانونية والسكن الآمن للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف.
- حماية الطفل: خدمات مثل الحضانة والتبني ودعم الأطفال ذوي الإعاقة.
- المساعدة الاجتماعية: خدمات مثل التحويلات النقدية، وكوبونات الطعام، وإعانات الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض.
- العمل الاجتماعي: خدمات مثل الاستشارة وإدارة الحالات والدفاع عن الأفراد والأسر المحتاجة.

وهذه الخدمات ضرورية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية الفئات الضعيفة، والحد من الفقر. ومع ذلك، خلال الحرب على غزة، تعطلت هذه الخدمات أو دمرت بشدة. ونتيجة لذلك، فإن النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة معرضون بشكل متزايد لخطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

6.4.1 البنية التحتية

5 جمعية العطاء الخيرية - محافظة الشمال

من بين 41 منظمة مجتمع مدني مستجيبة، أبلغ عدد قليل فقط عن عدم وجود أضرار في مكاتبها ومراكز خدماتها ومرافقها. أبلغت غالبية منظمات المجتمع المدني، 38 من أصل 41، عن نوع ما من الضرر. وهذا يشير إلى التأثير الكبير للأحداث الأخيرة على البنية التحتية وعمليات منظمات المجتمع المدني. لقد أثر الدمار بشدة على تقديم خدمات فريدة وأساسية. تم تدمير مركز "حياة"، وهو المركز الوحيد الذي تديره منظمة مجتمع مدني والذي يوفر خدمات الإيواء للنساء المستضعفات، مما حرم النساء الأكثر ضعفاً من ملجئهن الوحيد.

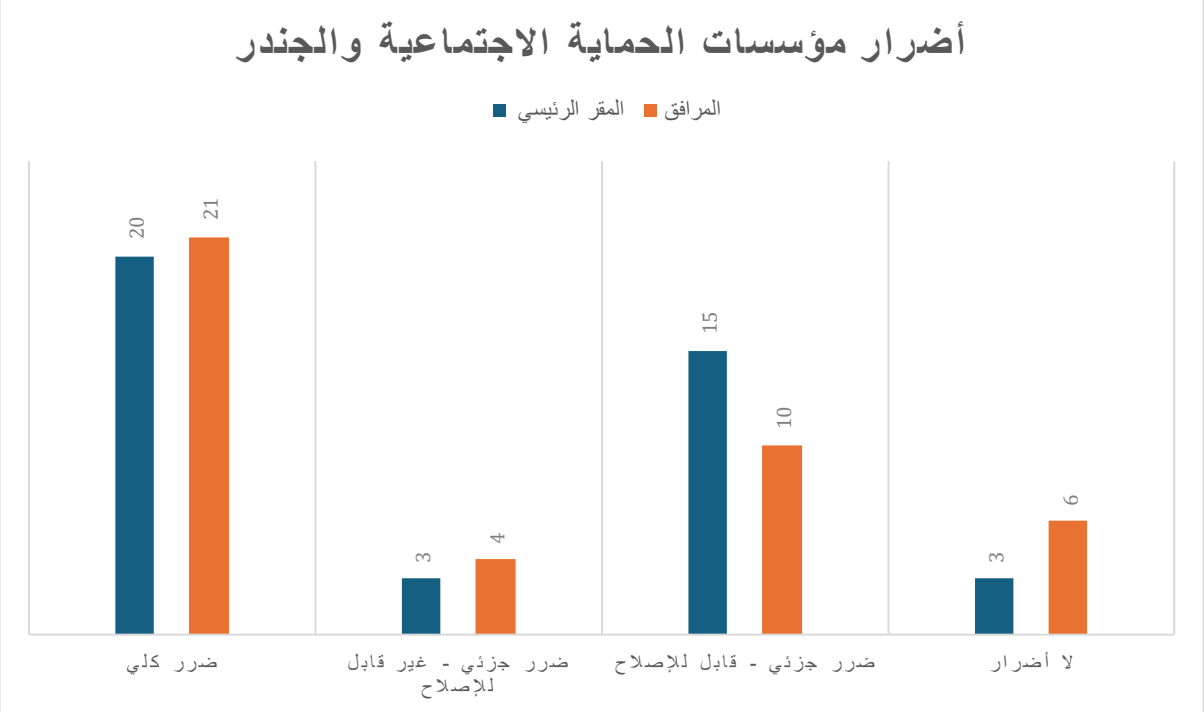

وفيما يتعلق بالمكاتب الرئيسية، أبلغت 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أضرار كاملة، مما يعني أن مكاتبها دمرت بالكامل أو تعرضت لأضرار جسيمة لا يمكن إصلاحها. في المقابل، أبلغت 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أضرار جزئية، حيث ذكرت 15 منها أن الضرر يمكن إصلاحه. ويشير هذا إلى أنه في حين تعرضت بعض منظمات المجتمع المدني لأضرار جسيمة في مكاتبها، فقد تعرضت منظمات أخرى لأضرار أقل خطورة يمكن معالجتها من خلال الإصلاحات.

"توقفت المراكز والخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات النسوية سواء كانت برامج صحية أو إغاثية أو حماية أو تعليمية أو تدريبية أو خدمية، بسبب تضرر مقرات المؤسسات والنزوح توقفت كل هذه البرامج".

فريال ثابت - جمعية الثقافة والفكر الحر

ولوحظ نمط مماثل في الأضرار المبلغ عنها التي لحقت بمرافق منظمات المجتمع المدني. وتعرضت 21 منظمة من منظمات المجتمع المدني لأضرار كاملة في مرافقها، مما يشير إلى دمار شديد أو أضرار لا يمكن إصلاحها. وبالمقارنة، أبلغت 14 منظمة من منظمات المجتمع المدني عن أضرار جزئية، وذكرت 10 منها أنه يمكن إصلاح الضرر. ويعكس هذا درجات متفاوتة من الضرر الذي لحق بمنظمات المجتمع المدني المختلفة، حيث يواجه البعض تدميراً كاملاً لمرافقهم والبعض الآخر لديه القدرة على الإصلاح.

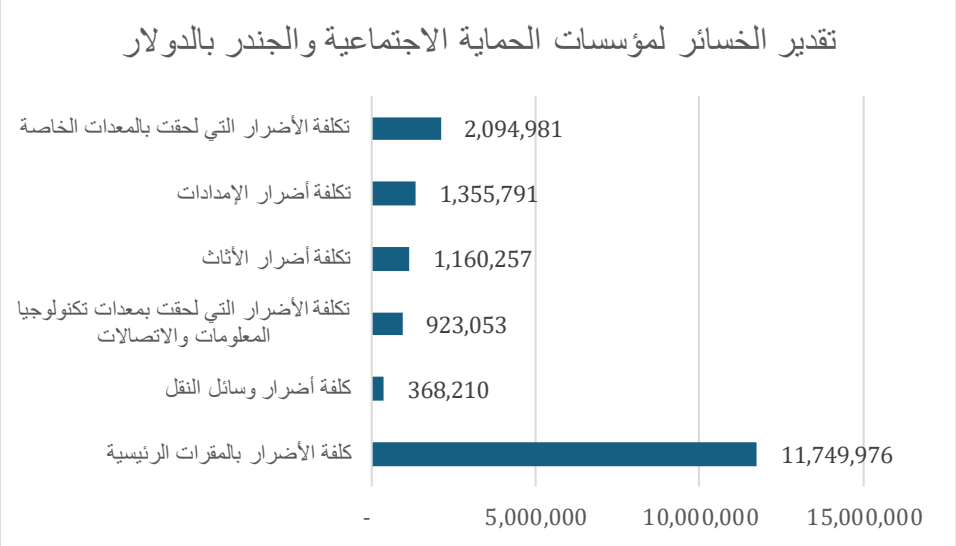

فيما يتعلق بتقدير تكلفة الأضرار، قدرت منظمات المجتمع المدني المستجيبة إجمالي الأضرار التي لحقت بها بمبلغ مذهل قدره 17,652,268 دولاراً أمريكياً. ويعكس هذا الرقم الكبير التأثير الشديد الذي خلفته الحرب على غزة على عملياتها وبنيتها التحتية.

يمكن تصنيف التكاليف التي تتكبدها منظمات المجتمع المدني إلى قطاعات مختلفة. الضرر الأكبر، الذي يمثل 66% من الإجمالي، لحقت بمكاتبهم الرئيسية. ويشمل ذلك الأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية الأساسية الأخرى اللازمة لعملياتها اليومية. وتم توزيع التكاليف المتبقية على وسائل النقل، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأثاث، واللوازم، والمعدات الخاصة.

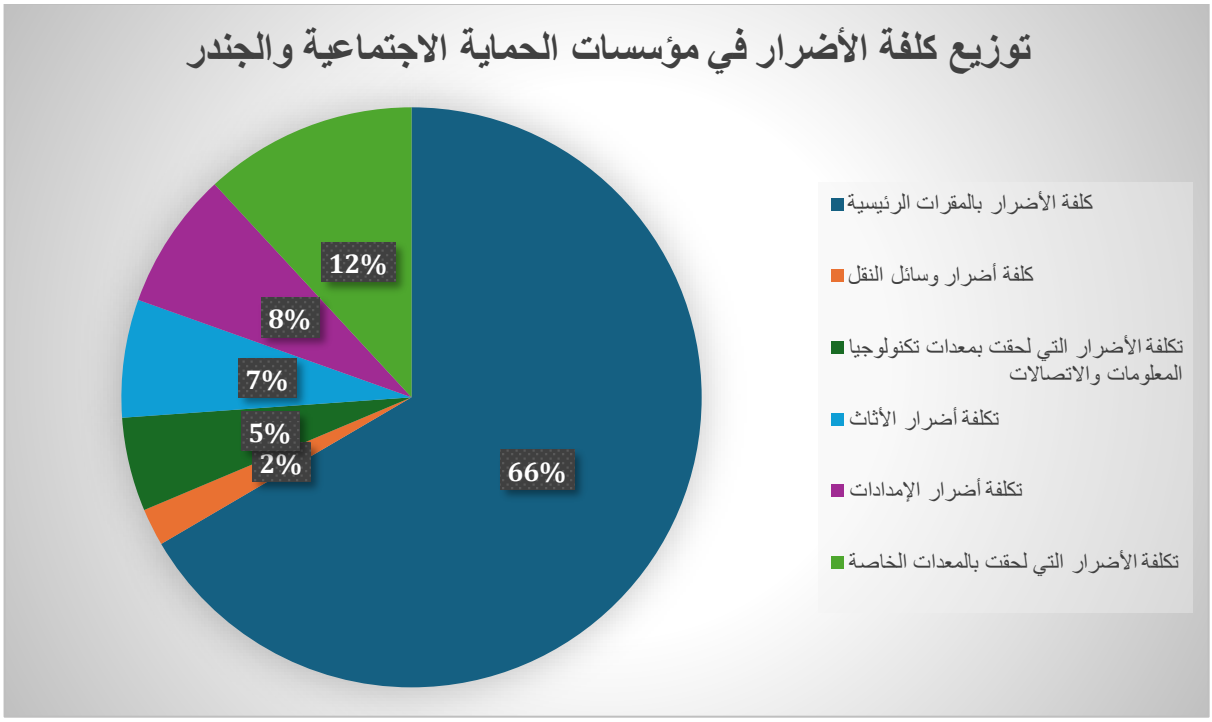

يشار إلى أن المعدات الخاصة برزت كثاني أكبر فئة لتشكل 12% من إجمالي الأضرار. وهذا يسلط الضوء على التكلفة العالية المرتبطة بالمعدات المتخصصة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تقديم خدماتها. يمكن أن يؤدي تلف هذه المعدات إلى تعطيل عملياتها بشدة وإعاقة قدرتها على تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات المحتاجة.

وفي مواجهة الحرب المأساوية في غزة، كانت العواقب المترتبة على السكان المدنيين وخيمة، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة. اختار 83% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة تغيير عملياتها وبرامجها استجابةً لحالة الطوارئ الإنسانية. وواصلت أقلية صغيرة، تمثل 17%، أنشطتها الأصلية دون إجراء أي تغييرات جوهرية.

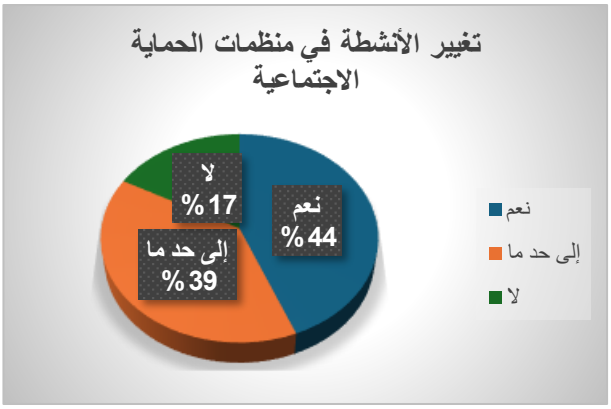

"لقد وقعت منظمات المجتمع المدني في مأزق فقدان دورها التخصصي بسبب التحول من دور الحماية الاجتماعية إلى العمل الإغاثي من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الإبادة الجماعية."

أمال صيام - مركز شؤون المرأة

وكشفت نتائج تقييم آخر أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة [68] أن معظم المنظمات المستجيبة (88%) في قطاع غزة والضفة الغربية وسعت أو حولت أولوياتها نحو المساعدات المنقذة للحياة والإغاثة الطارئة، حيث قامت بتكييف وإعادة ضبط عملها بين عشية وضحاها، مما أدى إلى استنزاف مواردها وقدراتها المحدودة. ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، ركزت استجابات المنظمات المستجيبة للمرأة على توفير الخدمات الأساسية المنقذة للحياة مثل توزيع المواد غير الغذائية (التي تقوم بها 64% من المنظمات)، وتوزيع الطرود الغذائية (56%)، والمساعدات النقدية (48%) والخدمات المتعلقة بالحماية، مثل خدمات الاستشارة متعددة القطاعات وجهاً لوجه أو عن بعد، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالة، وحقائب الكرامة.

إن القرار الذي اتخذته معظم منظمات المجتمع المدني بتغيير محور عملها يسلط الضوء على التأثير العميق للحرب على غزة. أدركت العديد من منظمات المجتمع المدني الحاجة الملحة لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين، والتي شملت توفير المأوى في حالات الطوارئ، والمساعدة الغذائية، والرعاية الطبية. يتطلب هذا التحول في التركيز من منظمات المجتمع المدني تعبئة الموارد وإعادة تقييم أولوياتها، وغالباً ما يكون ذلك خلال مهلة قصيرة.

"لقد خسرت المنظمات المحلية العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية أكثر من 50% من برامجها بسبب الحرب. وهناك بعض المشاريع التي توقفت بشكل كامل لأنها غير مناسبة لمرحلة الاستجابة للطوارئ".

مشارك في حلقة نقاش مركزة - الحماية الاجتماعية

[68] هيئة الأمم المتحدة للمرأة - تنبيه بشأن النوع الاجتماعي يونيو 2024

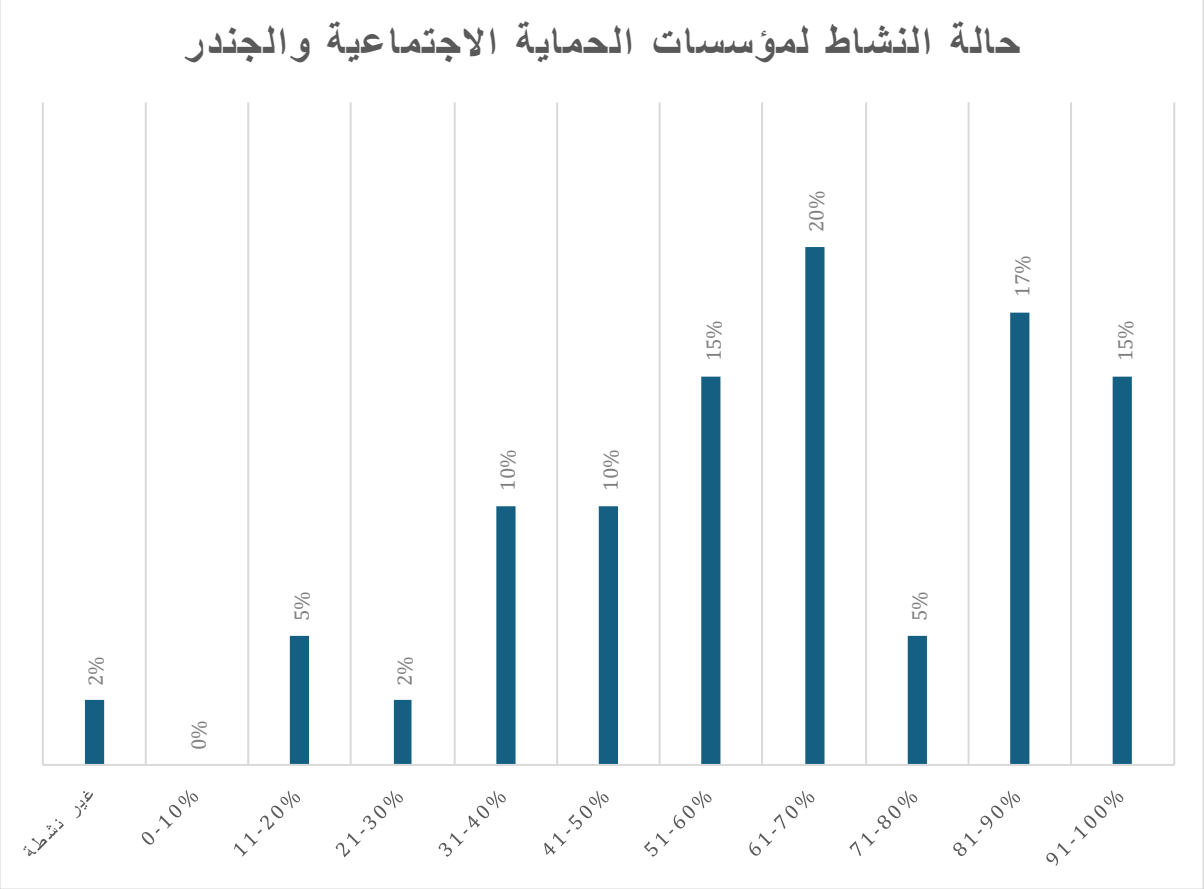

وعلى الرغم من الحرب المروعة على غزة، إلا أن 98% من منظمات المجتمع المدني المشاركة ظلت نشطة في تدخلاتها، مما يدل على التزامها الثابت تجاه سكان غزة. وأشار جزء صغير فقط، يمثل 2%، إلى أنهم اضطروا إلى تجميد تدخلاتهم مؤقتاً بسبب الأضرار التي لحقت بهم بسبب الحرب.

ومن بين منظمات المجتمع المدني النشطة، أفاد حوالي 27% منها أنها تعمل بقدرة منخفضة تقل عن 50%. وهذا يشكل تحديا كبيرا، لأنه يحد من نطاق وفعالية عملهم. ومع ذلك، فمن المشجع أن نلاحظ أن أغلبية كبيرة، تمثل 71%، واصلت العمل بقدرات أعلى.

والأمر الأكثر إلهاماً هو حقيقة أن 32% من منظمات المجتمع المدني أفادت بأنها تعمل بمستوى قدرة مثير للإعجاب يصل إلى 80% أو أعلى. إن هذه المرونة والتفاني في مواجهة الشدائد أمر مثير للإعجاب حقاً. وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تفرضها الحرب على غزة، تظل منظمات المجتمع المدني هذه ثابتة في مهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة والدعم المهمين لسكان قطاع غزة.

ويشكل تواجدهم المستمر وتدخلاتهم بمثابة شريان حياة للمجتمعات المتضررة، حيث يساعدهم على تحمل الحرب وإعادة بناء حياتهم.

وكان لنزوح معظم منظمات المجتمع المدني وفقدان مكاتبها ومبانيها تأثير كبير على عملياتها. واضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى فتح مكاتب ومراكز خدمة جديدة من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات. ووفقاً للردود على الاستطلاع، اضطرت 44% من منظمات المجتمع المدني إلى فتح مكاتب أو مراكز خدمة جديدة. وكانت هذه الأماكن الجديدة بمثابة أماكن عمل لموظفيها وقواعد تشغيلية يمكن من خلالها تقديم الخدمات.

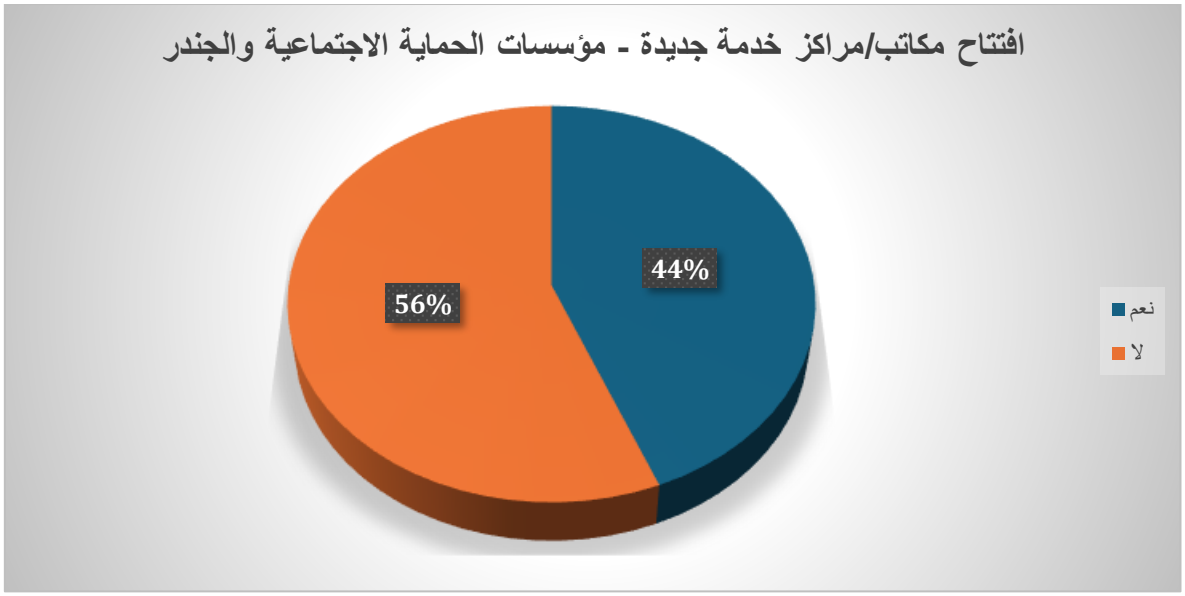

وقد شكل افتتاح مكاتب ومراكز خدمة جديدة عدداً من التحديات أمام منظمات المجتمع المدني. أولاً، كان عليهم العثور على المواقع المناسبة التي يمكن للمستفيدين وأصحاب المصلحة الوصول إليها. ثانياً، كان عليهم تجهيز المساحات الجديدة بالأثاث والمعدات والإمدادات اللازمة. ثالثاً، كان عليهم توظيف وتدريب موظفين جدد للعمل في المكاتب الجديدة. وأخيراً، كان عليهم تطوير أنظمة وإجراءات جديدة لإدارة عمليات المكاتب الجديدة.

وعلى الرغم من التحديات، سمح افتتاح مكاتب ومراكز خدمة جديدة لمنظمات المجتمع المدني بمواصلة تقديم الخدمات الأساسية لمجتمعاتها. أتاحت المساحات الجديدة لمنظمات المجتمع المدني مكاناً للعمل والالتقاء بالمستفيدين وتخزين الإمدادات. كما ساعدوا منظمات المجتمع المدني على بناء علاقات مع أصحاب المصلحة والشركاء الجدد.

كان افتتاح مكاتب ومراكز خدمة جديدة خطوة مهمة في عملية تعافي منظمات المجتمع المدني. وقد سمح لهم بإعادة بناء عملياتهم ومواصلة تقديم الخدمات الحيوية لمجتمعاتهم.

6.4.2 الموارد البشرية

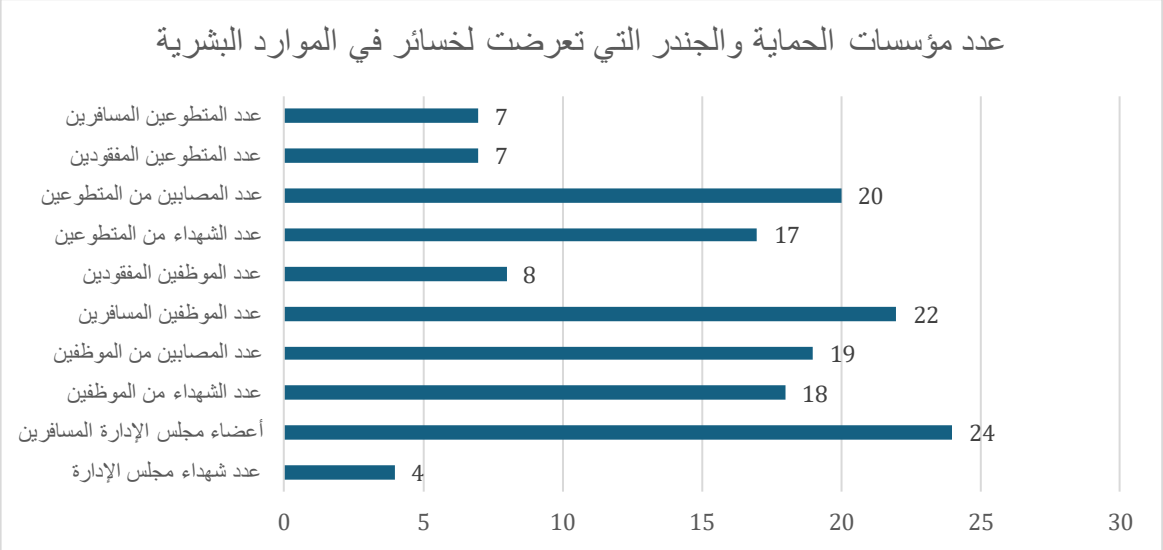

ولم يتم استبعاد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية من الحرب في غزة التي لم تلحق أضراراً بالبنية التحتية فحسب، بل تسببت أيضاً في خسائر بشرية.
من بين منظمات المجتمع المدني المجيبة، أبلغت 18 منظمة عن مقتل أو إصابة أحد موظفيها أو المتطوعين لديها. في حين أفاد 24 على الأقل بوجود موظفين سافروا أو غادروا غزة.

"لقد أدى العدوان والنزوح إلى سفر وهجرة عدد كبير من المتخصصين ذوي الخبرة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي والحماية، وهذا السفر سيحرم المجتمع من هذه الموارد لفترة طويلة، ويؤثر على قدرة المنظمات على تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج بكفاءة"

فريال ثابت - جمعية الثقافة والفكر الحر

وبشكل أكثر تفصيلاً، تصل الخسائر البشرية لمنظمات المجتمع المدني في قطاع الحماية الاجتماعية إلى 107 أشخاص استشهدوا خلال الحرب على غزة. ويشمل هذا العدد 6 أعضاء مجلس إدارة، و44 موظفاً، و57 متطوعاً. بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن إصابة 195 شخصاً، من بينهم 86 موظفاً و109 متطوعين. علاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن فقدان 51 شخصاً، من بينهم 22 موظفاً و29 متطوعاً. وفيما يتعلق بالذين غادروا غزة، فقد تم الإبلاغ عن ما مجموعه 98 فرداً، من بينهم 41 عضواً في مجلس الإدارة، و45 موظفاً، و12 متطوعاً.

"إخلاء العاملين وسفر الموظفين الأساسيين أجبر المؤسسات على الاستعانة بكوادر بديلة قد تكون غير مدربة وغير مؤهلة لتقديم الخدمات"

أمال صيام - مركز شؤون المرأة

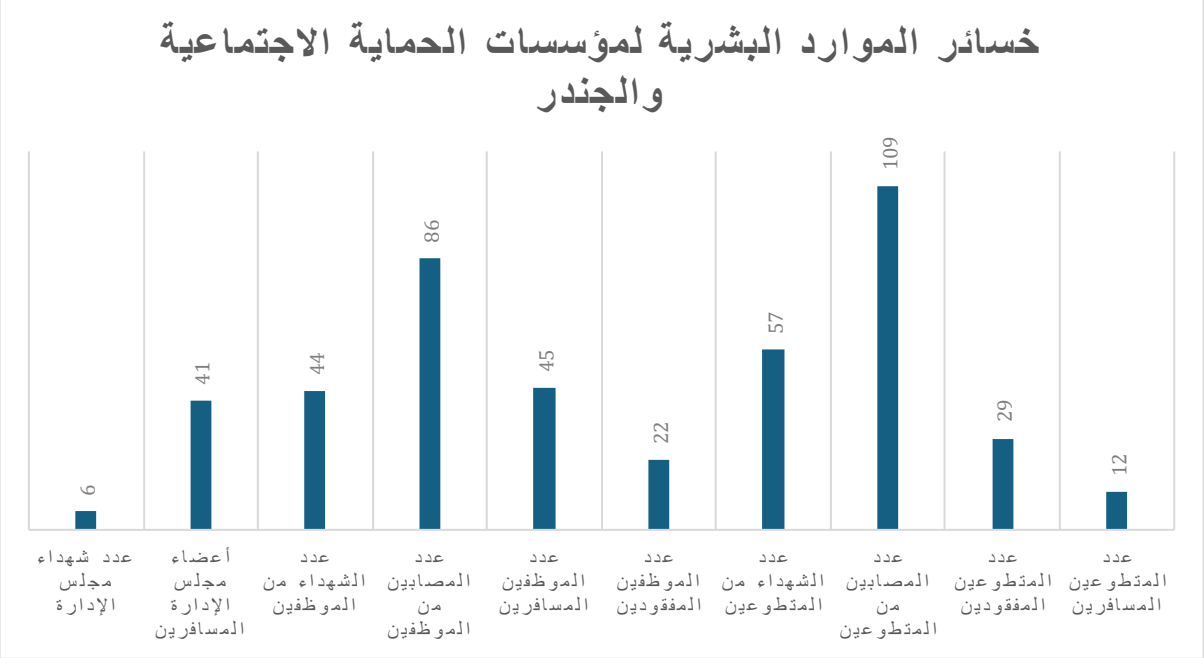

لقد كانت الخسائر البشرية التي تكبدتها منظمات المجتمع المدني خلال الحرب واسعة النطاق ومدمرة. وتشمل هذه الخسائر الوفيات والإصابات والنزوح والصدمات النفسية. وقد قُتل أو جُرح أو أُجبر موظفو منظمات المجتمع المدني على الفرار من منازلهم. لقد فقد الكثيرون أحباءهم وأصدقائهم وزملائهم. وكان لخسارة رأس المال البشري تأثير عميق على قدرات منظمات المجتمع المدني. ولم يعد بإمكان أولئك الذين قتلوا أو أصيبوا بالمساهمة بمهاراتهم ومعارفهم في المنظمة. لقد فقد النازحون إمكانية الوصول إلى منازلهم ومكاتبهم ومواردهم. وأولئك الذين تعرضوا لصدمات نفسية قد يجدون صعوبة في العمل بفعالية.

ويتفاقم تأثير الخسائر البشرية على منظمات المجتمع المدني بسبب حقيقة أن منظمات المجتمع المدني تعمل غالباً في بيئات هشة ومتأثرة بالصراعات. في هذه البيئات، غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني هي المنظمات الوحيدة التي تقدم الخدمات الأساسية للمجتمعات. وبالتالي فإن فقدان موظفي منظمات المجتمع المدني يمكن أن يكون له تأثير مدمر على المجتمعات التي يخدمونها.

بالإضافة إلى التأثير المباشر للخسائر البشرية، تواجه منظمات المجتمع المدني أيضاً تحديات طويلة المدى نتيجة للحرب. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- فقدان الذاكرة المؤسسية والخبرة.
- الحاجة إلى إعادة بناء الثقة مع المجتمعات.
- ضرورة معالجة الصدمات النفسية للموظفين والمستفيدين.

إن منظمات المجتمع المدني هي منظمات مرنة، لكنها تحتاج إلى الدعم للتغلب على التحديات التي تواجهها.

وفيما يتعلق بقدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية احتياجات موظفيها، أفادت 41% من منظمات المجتمع المدني أنها كانت قادرة على الاستجابة لاحتياجات المأوى لموظفيها. ومع ذلك، أشارت 39% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها لم تكن قادرة على تلبية هذه الاحتياجات، وقالت 20% أنها لا تستطيع تلبيتها إلا في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بتأمين الغذاء لموظفيها، أفادت 49% فقط من منظمات المجتمع المدني أنها قادرة على توفير الغذاء والماء لموظفيها. وفي المقابل، قال 29% من منظمات المجتمع المدني إنهم لم يتمكنوا من القيام بذلك.

بالنسبة للاحتياجات غير الغذائية، ذكرت 42% من منظمات المجتمع المدني أن بإمكانها الاستجابة لهذه الاحتياجات. لكن 27% لم يتمكنوا من ذلك، في حين تمكن 32% من ذلك في بعض الأحيان فقط.

وفيما يتعلق بالنقل، أشارت 44% فقط من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على تأمين وسائل النقل لموظفيها، بينما لم يتمكن 37% من القيام بذلك.

تسلط هذه النتائج الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تلبية احتياجات موظفيها، لا سيما فيما يتعلق بالمأوى والغذاء والنقل. ومن المهم أن يقوم الموظفون بتغطية هذه الاحتياجات حتى يتمكنوا من تقديم الخدمات.

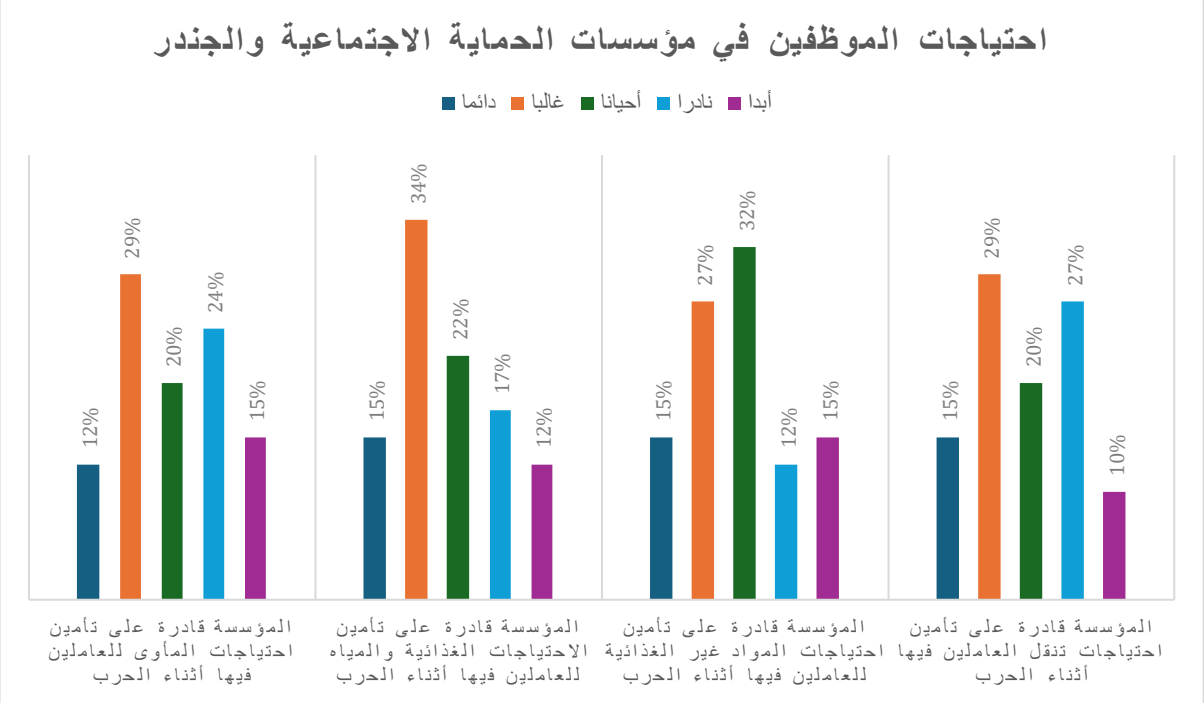

تعتمد المنظمات بشكل كبير على إدارة الموارد البشرية لجذب القوى العاملة الماهرة وتطويرها والاحتفاظ بها. وفقاً للردود على الاستطلاع، أفاد 68% من منظمات المجتمع المدني أن لديهم القدرة على إدارة موظفيهم بشكل فعال، مما يشير إلى فهم قوي لأهمية مشاركة الموظفين وأدائهم. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 78% من منظمات المجتمع المدني أن لديهم القدرة على التواصل بشكل فعال مع موظفيهم، مما يسلط الضوء على التزامهم بتعزيز قنوات الاتصال المفتوحة والشفافة داخل المنظمة.
علاوة على ذلك، أفادت 71% من منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على توظيف موارد بشرية جديدة، مما يدل على قدرتها على تحديد وتوظيف الأفراد الموهوبين الذين يمكنهم المساهمة في تحقيق أهداف وغايات المنظمة.

6 Destroyed car, Sawaed association for relief and development

"هيمنة المنظمات الدولية وانتشارها للعمل المباشر من خلال العمل الميداني واستقطاب شريحة كبيرة من كوادرنا المدربة والمؤهلة. وبالطبع تتمتع هذه المؤسسات الدولية بالاستقرار المؤسسي من خلال إداراتها في الخارج وتوفر التمويل المخصص للاستجابة لحالة الطوارئ هذه.

أمال صيام - مركز شؤون المرأة

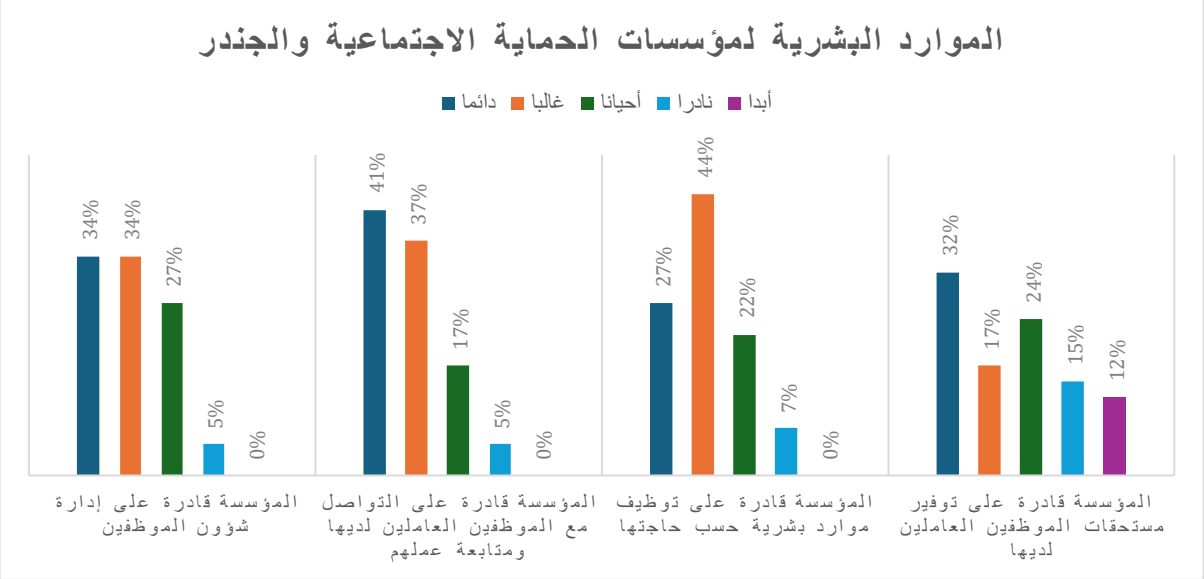

ومع ذلك، في حين أفاد 49% من منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على توفير مزايا الموظفين، أفاد 27% منها بعدم قدرتها على القيام بذلك. ويسلط هذا التفاوت الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الخدمات المالية.

6.4.3 الحوكمة

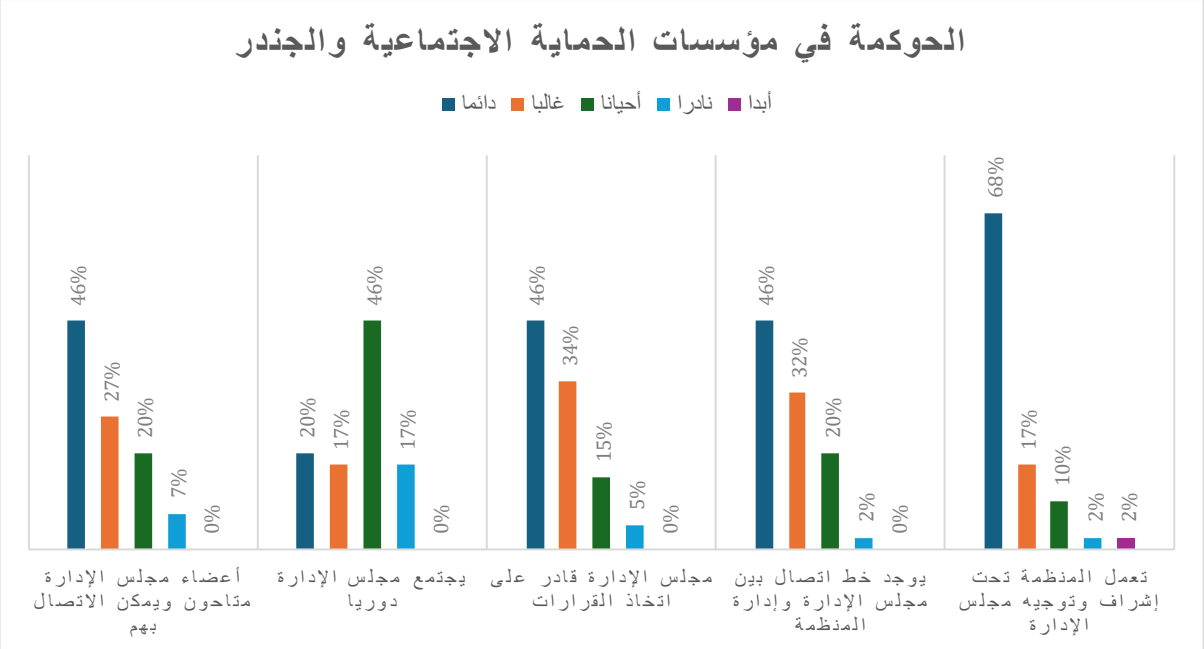

توفر نتائج الاستطلاع رؤى قيمة حول حالة حوكمة منظمات المجتمع المدني. حيث أفادت نسبة كبيرة، 73%، من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أن لديها القدرة على الاتصال بمجلس إدارتها، مما يشير إلى مستوى إيجابي من التواصل وإمكانية الوصول. ومع ذلك، أفاد 37% فقط من منظمات المجتمع المدني أن مجلس إدارتها يجتمع بشكل دوري، مما يشير إلى الحاجة إلى مشاركة أكثر انتظاماً وتنظيماً بين مجلس الإدارة وفرق إدارة منظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق باتخاذ القرار، أشارت 80% من منظمات المجتمع المدني إلى أن مجلس إدارتها لا يزال قادراً على اتخاذ القرارات، مما يدل على مشاركة مجلس الإدارة المستمرة وسلطته في تشكيل اتجاه المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، أفادت 78% من منظمات المجتمع

المدني عن وجود قنوات اتصال تربط بين مجلس الإدارة وإدارة منظمات المجتمع المدني، مما يسهل تبادل المعلومات والتعاون بشكل فعال.

علاوة على ذلك، أفاد 85% من منظمات المجتمع المدني أن منظماتهم لا تزال تحت إشراف مجلس الإدارة، مع التركيز على الدور الرقابي لمجلس الإدارة ومسؤوليته في توجيه ومراقبة أنشطة منظمات المجتمع المدني.
تؤكد هذه النتائج أن حوكمة منظمات المجتمع المدني في قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في حالة جيدة وأن تأثير الحرب على غزة هو الحد الأدنى.

6.4.4 المشتريات

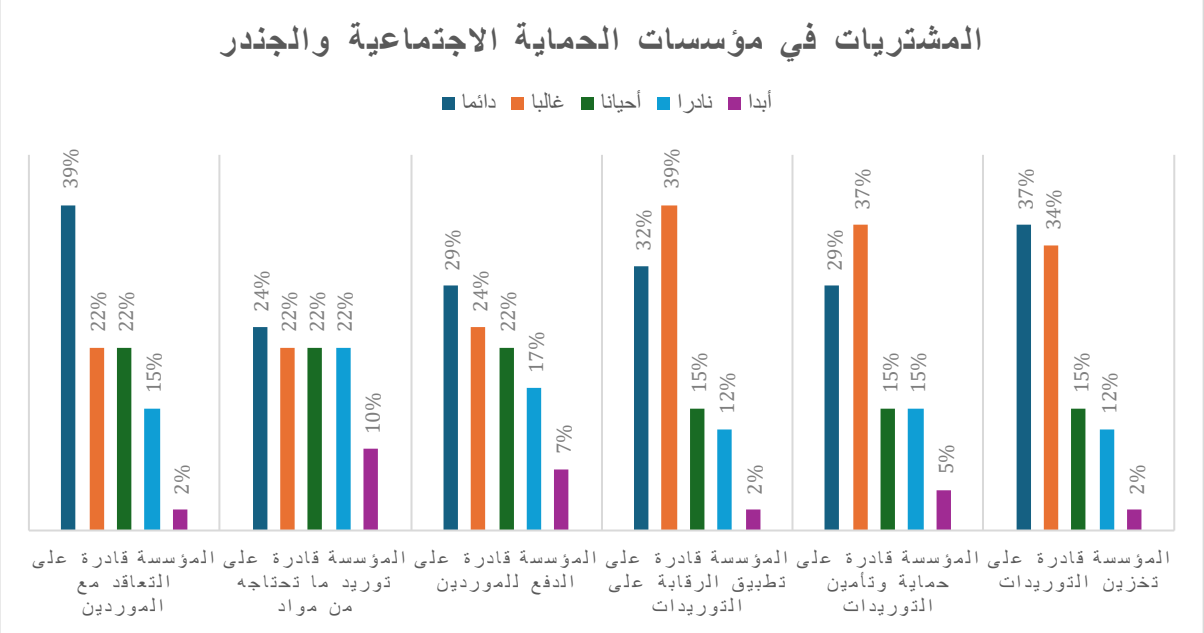

أكد أكثر من نصف المشاركين في منظمات المجتمع المدني (61%) قدرتهم على التعاقد مع الموردين، في حين أفادت أقلية كبيرة (17%) أنهم وجدوا أنه إما مستحيل أو صعب القيام بذلك. يشير هذا إلى أنه قد تكون هناك اضطرابات أو قيود أساسية في سلسلة التوريد تؤثر على عملية الشراء في بعض المنظمات.
وأفادت غالبية منظمات المجتمع المدني المجيبة (66%) عن قدرتها على توفير المواد التي تحتاجها، مما يشير إلى وجود سلسلة توريد مستقرة نسبياً من حيث توافر المواد. ومع ذلك، واجهت نسبة ملحوظة (32%) صعوبات في تأمين المواد اللازمة، مما سلط الضوء على الاضطرابات المحتملة في سلسلة التوريد أو النقص في بعض القطاعات.
وفي حين أكد 53% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة قدرتهم على الدفع للموردين، واجه 46% منهم تحديات في الدفع. وأفادت نسبة كبيرة (24%) بعدم القدرة على السداد للموردين على الإطلاق، في حين واجه 22% صعوبات متقطعة في الدفع. ويشير هذا إلى أن القيود المالية أو مشكلات التدفق النقدي قد تؤثر على قدرة بعض المنظمات على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع للموردين.
التحكم في الإمدادات وحمايتها: أعربت غالبية منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن ثقتها في قدرتها على تنفيذ الرقابة على الإمدادات (71%) وحماية تلك الإمدادات (66%). بالإضافة إلى ذلك، أفاد 71% عن قدرتهم على تخزين الإمدادات بشكل فعال.

6.4.5 إدارة البرنامج

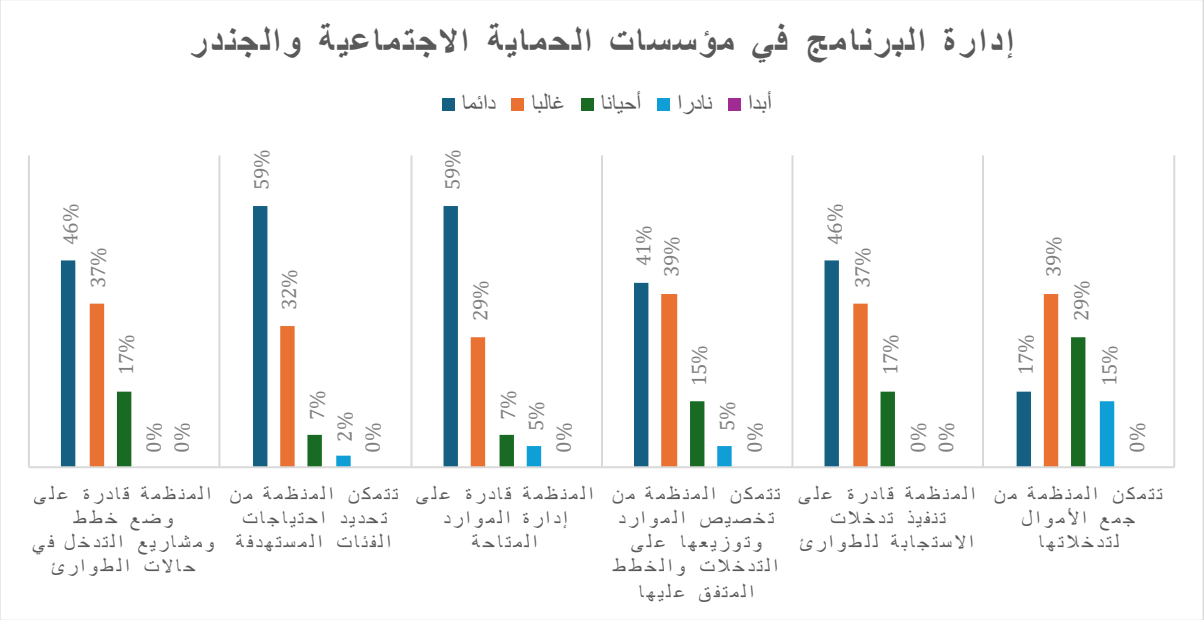

وتكشف جوانب إدارة البرامج في منظمات المجتمع المدني، كما أشار الاستطلاع، عن موقف إيجابي بشكل عام.

وأظهرت نسبة ملحوظة قدرها 83% من منظمات المجتمع المدني كفاءتها في تطوير التدخلات الطارئة، وضمان الاستجابة في الوقت المناسب للمواقف الحرجة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت 91% من منظمات المجتمع المدني قدرتها على تحديد احتياجات مجموعاتها المستهدفة بشكل فعال، وهي خطوة حاسمة في تصميم وتقديم المساعدة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، أفاد 88% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتهم على نشر وتخصيص الموارد بكفاءة واستراتيجيا، مما يضمن الاستخدام الأمثل للأصول المتاحة. وهذا يؤكد قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة والاستجابة بفعالية للاحتياجات الناشئة.

كما أفادت 83% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تنفيذ التدخلات الطارئة، مما يدل على استعدادها التشغيلي وخبرتها في إدارة المواقف المعقدة.

6.4.6 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

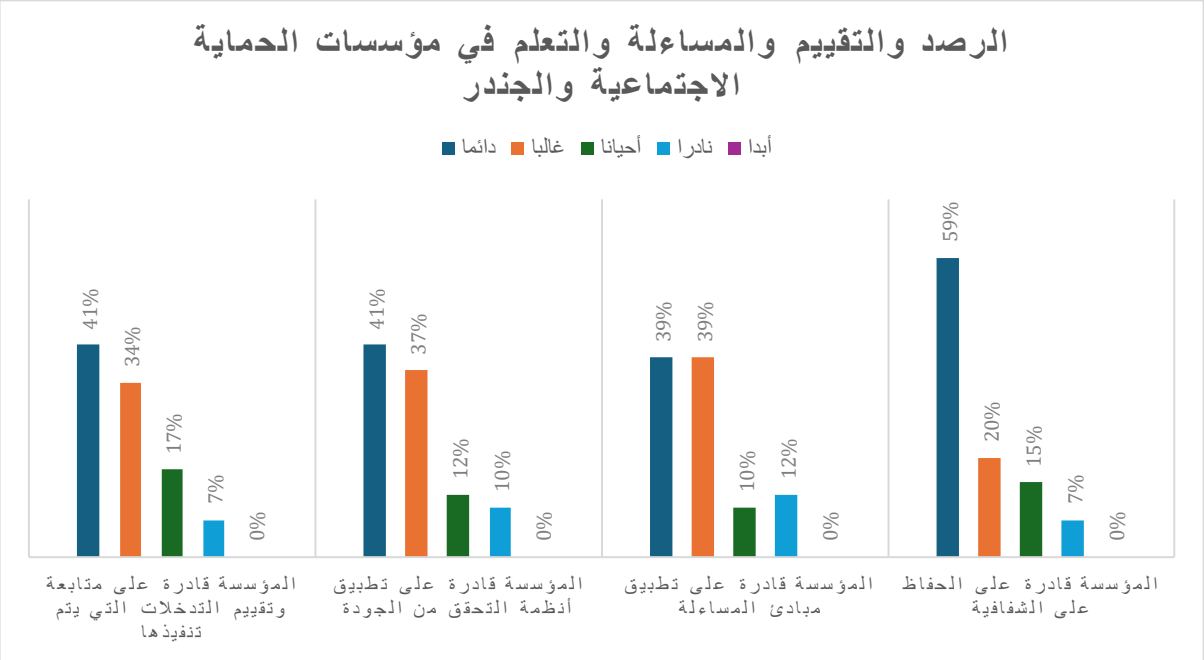

بناءً على الاستطلاع، أشارت غالبية منظمات المجتمع المدني المستجيبة إلى قدرتها على تنفيذ مهام الرصد والتقييم، حيث أبلغ 75% منها عن هذه القدرة. بالإضافة إلى ذلك، ذكر 78% من منظمات المجتمع المدني أنهم يتقنون تنفيذ أنظمة ضمان الجودة، مما يدل على التزامهم بدعم المعايير العالية. كما أقر 78% من منظمات المجتمع المدني بقدرتها على تطبيق مبدأ المساءلة، مؤكدين تفانيهم في العمليات المسؤولة والشفافة. علاوة على ذلك، أعربت 79% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على الحفاظ على الشفافية، مما سلط الضوء على التزامها بمشاركة المعلومات بشكل مفتوح وسهل الوصول إليه. تُظهر هذه النتائج الإيجابية التزام منظمات المجتمع المدني بالممارسات الفعالة والأخلاقية، مما يساهم في الفعالية والمصداقية الشاملة لمنظماتها.

6.4.7 الموارد المالية

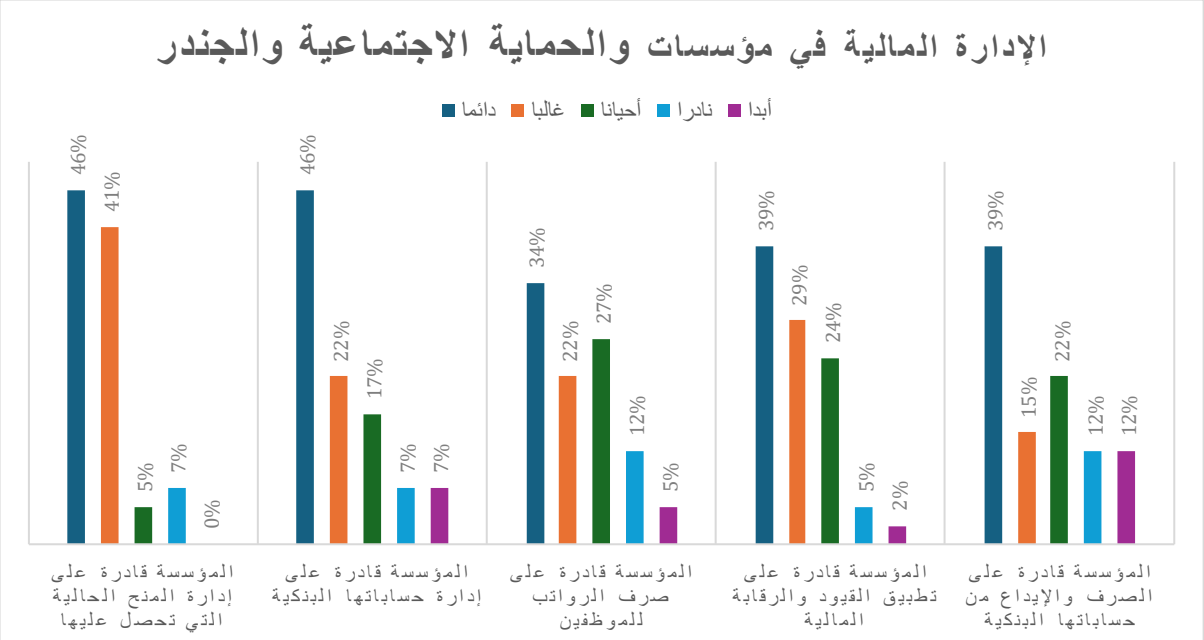

- قدرات الإدارة المالية لمنظمات المجتمع المدني:
  - أفادت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني (87%) عن قدرتها على إدارة منحها بفعالية.
  - كانت مجال إدارة الحسابات المصرفية قوياً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، حيث أشار 68% منهم إلى الكفاءة.
  - وكان الصرف والإيداع من الحسابات المصرفية أمراً سهلاً بالنسبة لـ 54% من منظمات المجتمع المدني، مقارنة بـ 24% واجهت تحديات.
- دفع رواتب الموظفين:
  - أظهرت منظمات المجتمع المدني قدرتها على دفع رواتب الموظفين، حيث أبلغ 56% عن قدرتهم على القيام بذلك باستمرار.
  - ومع ذلك، فإن 17% من منظمات المجتمع المدني لم تتمكن من دفع الرواتب، في حين واجه 27% صعوبات في بعض الأحيان.
- آليات الرقابة المالية:
  - أظهرت منظمات المجتمع المدني كفاءة جديرة بالثناء بلغت 68% في تطبيق الضوابط المالية.

وربما ساهمت عدة عوامل في ظهور هذه القيم، مثل:

- محدودية التدفق النقدي ومشاكل النظام المصرفي التي أثرت على الخدمات المالية.
- الظروف المتغيرة، وعدم كفاية الاتصالات، وعدم توفر الإنترنت، مما أعاق الخدمات المالية واتخاذ القرار.
- نقص التمويل، بما في ذلك حالات تأخر التمويل أو توقفه مؤقتاً، مما أثر على قدرة منظمات المجتمع المدني على دفع الرواتب.

"في بداية العدوان كانت الإدارة المالية تتم عن طريق التحويلات، ولكن بعد أربعة أشهر لم يعد من السهل إجراء المعاملات المالية في مشاريع النقد مقابل العمل، وبرامج المساعدات النقدية، وكفالات الأيتام، بسبب نقص النقد"

مشارك في مجموعة مركزة.

6.4.8 التنسيق والتواصل

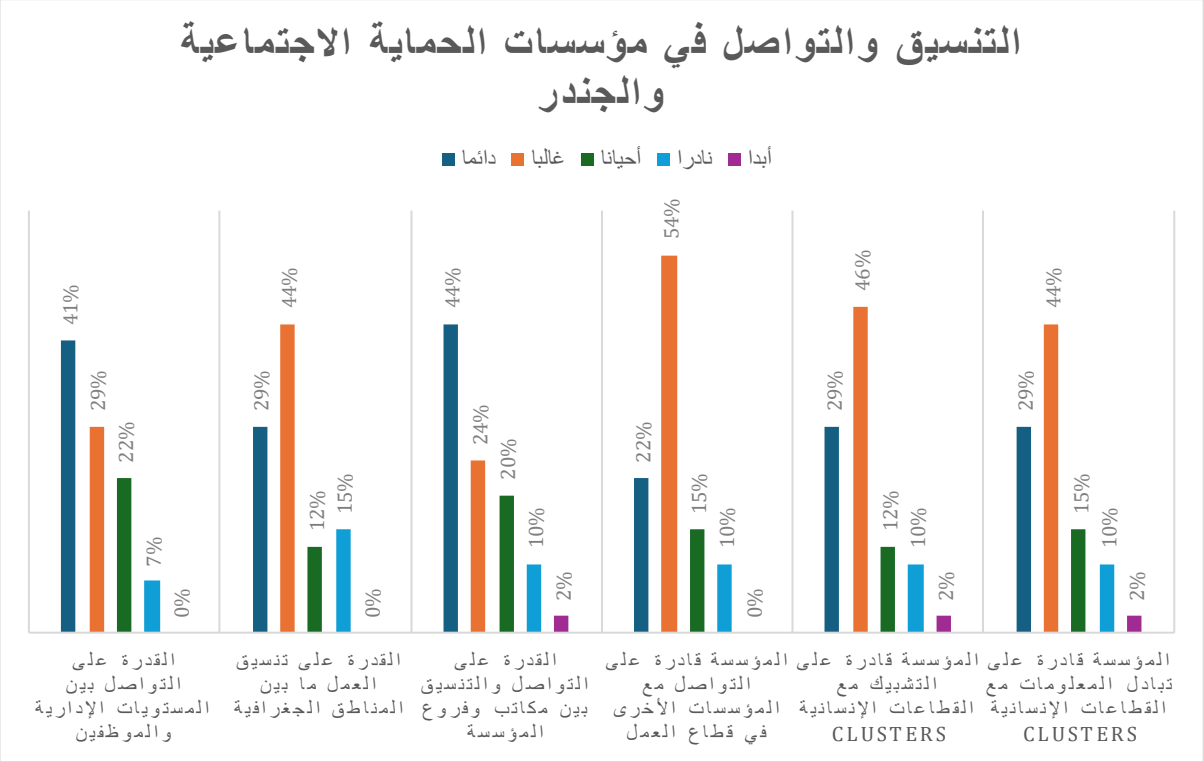

تشير نتائج المسح إلى أن منظمات الحماية الاجتماعية والجندر قد أنشأت آليات تنسيق واتصال فعالة. وأفادت أغلبية كبيرة من المشاركين، الذين يمثلون 70% من منظمات المجتمع المدني، بقدرتهم على الحفاظ على تواصل مفتوح وفعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا. تسلط هذه النتيجة الضوء على الأهمية التي تحظى بها عمليات صنع القرار الشفافة والتعاونية داخل هذه المنظمات.

علاوة على ذلك، أفادت 73% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تنسيق عملها بشكل فعال بين مواقع العمل المختلفة. ويشير هذا إلى أن المؤسسات قد نفذت أنظمة واستراتيجيات فعالة لضمان التعاون السلس وتبادل المعلومات عبر مختلف الإدارات والفروع.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت 68% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على الحفاظ على التواصل الفعال بين مكاتبها المختلفة. وتوضح هذه النتيجة جهود المنظمات لتعزيز شبكة اتصالات داخلية متماسكة ومترابطة بشكل جيد، مما يسهل تدفق المعلومات بكفاءة وتنسيق الأنشطة.

كما أفادت 76% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على التواصل بشكل فعال مع المنظمات الأخرى في القطاع، وأفادت 75% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على التواصل مع المجموعات، وكانت نفس النسبة قادرة على تبادل المعلومات مع المجموعات. تؤكد هذه النتيجة التزام المنظمات بالمشاركة في الجهود التعاونية وتبادل المعرفة والموارد مع المنظمات الأخرى العاملة في مجالات مماثلة.

بشكل عام، تكشف إجابات المسح أن التنسيق والتواصل قويان في منظمات الحماية الاجتماعية والجندر. تشير هذه النتائج إلى أن المنظمات أنشأت أنظمة وآليات قوية لتسهيل التواصل والتعاون الفعالين داخلياً وخارجياً، على الرغم من التحديات التي فرضتها الحرب على غزة.

6.4.9 الحماية والأمن

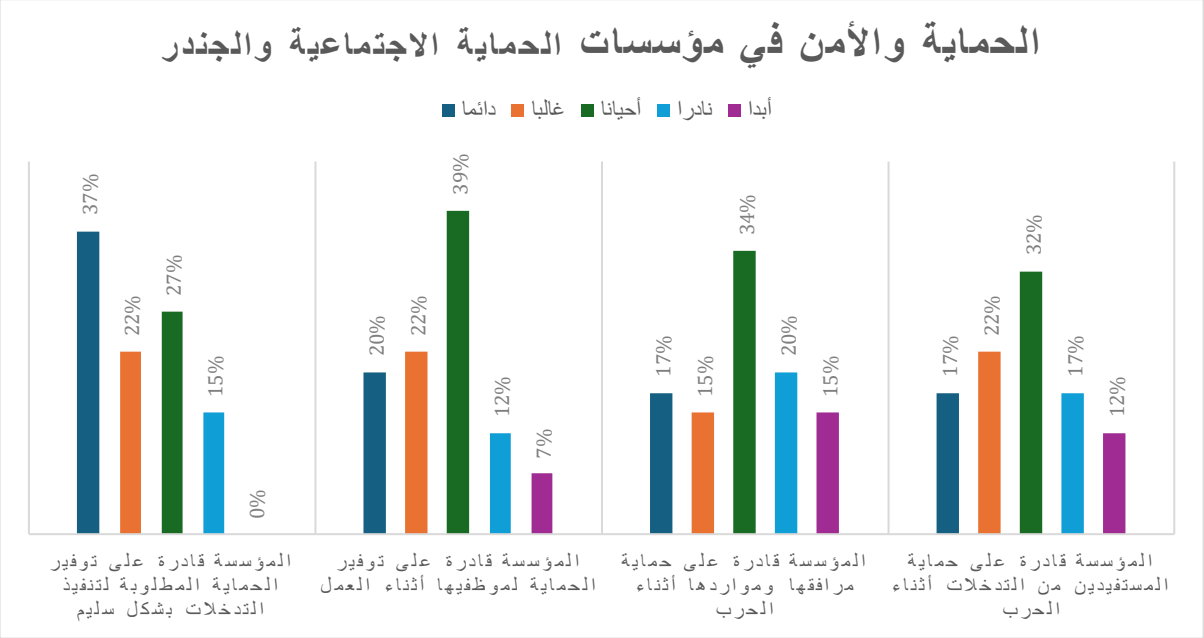

حماية منظمات المجتمع المدني:

- في حين أفاد 59% من منظمات المجتمع المدني بالقدرة على توفير الحماية اللازمة لتنفيذ تدخلاتها، وجد 41% منها تحدياً في ذلك.

حماية موظفي منظمات المجتمع المدني:

- أفادت 42% من منظمات المجتمع المدني بالقدرة على توفير الحماية لموظفيها، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة.
- وواجهت نسبة 58% المتبقية تحديات، حيث وجد البعض أنه من المستحيل توفير الحماية الكافية.
- وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لحماية موظفي منظمات المجتمع المدني، الذين يعملون غالباً في بيئات عالية المخاطر.

حماية مرافق وموارد منظمات المجتمع المدني:

- أفاد 32% فقط من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على حماية مرافقها ومواردها، في حين واجه 68% منها تحديات، مما يجعل الحماية مستحيلة في بعض الأحيان.
- يشكل هذا النقص في الحماية تهديداً لاستمرارية وفعالية عمليات منظمات المجتمع المدني ويعرض سلامة المعلومات والأصول الحساسة للخطر.

حماية المستفيدين من قبل منظمات المجتمع المدني:

- أفادت 39% من منظمات المجتمع المدني عن توفير شكل من أشكال الحماية للمستفيدين، مما يسلط الضوء على التزامهم بحماية أولئك الذين يخدمونهم. ومع ذلك، وجد 49% أن الأمر صعب، واعتبره 12% مستحيلاً.

بشكل عام، يسلط التقرير الضوء على الوضع الأمني المثير للقلق، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لتوفير الأمن لمنظمات المجتمع المدني وموظفيها ومرافقها ومواردها والمستفيدين.

"لقد قُتلت العديد من النساء نتيجة استهداف الجيش الإسرائيلي، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لقرار الأمم المتحدة الذي يهدف إلى حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ، كما قُتلت النساء واغتصبن وفقدن أقرباء وأحباء".

فريال ثابت - جمعية الثقافة والفكر الحر

6.4.10 الوصول الى البيانات

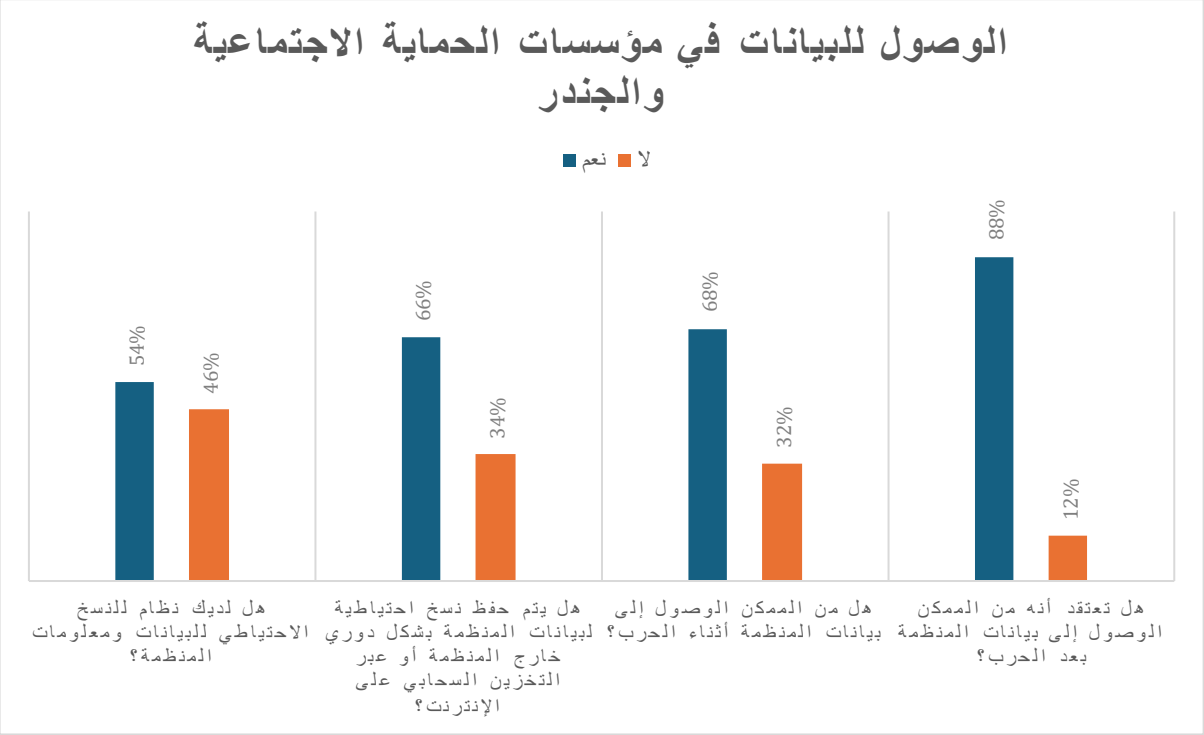

النسخ الاحتياطي للبيانات:

- أفاد 54% من منظمات المجتمع المدني بوجود نظام نسخ احتياطي للبيانات، في حين أن 46% منها لا يوجد لديها مثل هذا النظام.
- كانت منظمات المجتمع المدني التي تفتقر إلى نظام النسخ الاحتياطي أكثر عرضة لخطر فقدان البيانات القيمة أثناء الحرب.

إمكانية الوصول إلى البيانات أثناء الحرب:

- أفاد 66% من منظمات المجتمع المدني أنهم تمكنوا من الوصول إلى بياناتهم أثناء الحرب، بينما لم يتمكن 32% من ذلك.
- يشير هذا إلى أن جزءاً كبيراً من منظمات المجتمع المدني كان قادراً على الحفاظ على مستوى معين من إمكانية الوصول إلى البيانات حتى في خضم الصراع.
- يمكن أن تشمل العوامل التي تساهم في إمكانية الوصول هذه وجود حلول لتخزين البيانات عن بعد، أو الاحتفاظ بنسخ احتياطية دون اتصال بالإنترنت، أو وضع خطط طوارئ للوصول إلى البيانات.

توقعات إمكانية الوصول إلى البيانات بعد الحرب:

- أشارت 88% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة إلى توقعاتها بالقدرة على الوصول إلى بياناتها بعد الحرب.
- ويعكس هذا الحاجة الماسة لمنظمات المجتمع المدني لاستعادة بياناتها واستخدامها في عملية التعافي وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.
- قد تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الدعم في استعادة البيانات التالفة، واستعادة المعلومات المفقودة، وضمان أمن البيانات وسلامتها في أعقاب الحرب.

أهمية بيانات منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالحماية الاجتماعية والجندر:

1. خصوصية البيانات:
   - تعتبر بيانات منظمات المجتمع المدني شديدة الخصوصية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة مثل حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، وغيرها من البيانات الحساسة.
   - تعد سرية هذه البيانات أمراً بالغ الأهمية لأن فقدانها أو الوصول إليها بشكل غير مصرح به قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.
2. حساسية البيانات:
   - تعتبر بيانات منظمات المجتمع المدني حساسة للغاية، خاصة فيما يتعلق بحالات الحماية.

- يتم اتخاذ تدابير صارمة لحماية هذه البيانات، بما في ذلك الإدارة الخاصة من قبل مديري الحالات والتشفير لمنع الوصول غير المصرح به وسوء التعامل.

3. كبر حجم البيانات:
   - تمتلك منظمات المجتمع المدني كمية كبيرة من البيانات، بما في ذلك معلومات مفصلة عن المستفيدين وتاريخهم والمعاملات المالية المتعلقة بالخدمات النقدية.
   - إن الحجم الهائل لهذه البيانات يجعل من الصعب استرجاعها واستعادتها في حالة فقدانها أو تلفها.

"إن من أهم الأضرار التي لحقت بمنظمات الحماية الاجتماعية هو الضرر المتعلق بذاكرة المنظمة التي أصبحت مهددة بسبب فقدان الأجهزة وقواعد البيانات والأصول وهذا لا يقدر بثمن"

أمال صيام - مركز شؤون المرأة

6.5 الأمن الغذائي والزراعة

لقد خلفت الحرب على غزة أثراً مدمراً، مع دمار واسع النطاق وأزمة إنسانية حادة. وقد أدت الظروف الشبيهة بالمجاعة الناتجة إلى تفاقم الوضع، مما ترك العديد من الناس في حاجة ماسة إلى الغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى. ونتيجة لذلك، أصبحت خدمات الأمن الغذائي وقطاع الزراعة ضرورية لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للمتضررين من النزاع.

تتعرض جميع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والزراعة والمنظمات الزراعية لضغوط شديدة لتوفير الإمدادات الغذائية لعدد غير مسبوق من النازحين داخلياً الذين أجبروا على الفرار من منازلهم عدة مرات. ومما يزيد الوضع تعقيداً أن منظمات المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والزراعة نفسها قد تم استهدافها بالهجمات وتشريدها، مما يجعل مهمتها أكثر صعوبة.

بناءً على تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)[69] ، تضرر عدد كبير من المنشآت الزراعية حتى 31 ديسمبر 2023. وكانت الحظائر المنزلية (206) ومزارع الدجاج اللاحم (172) ومزارع الأغنام (149) هي الأكثر تضرراً. ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثير مدمر على النساء الريفيات والأسر التي تعولها نساء.
تعرضت الآبار الزراعية لأضرار جسيمة، حيث تضرر 488 بئراً بشكل عام. وكان شمال غزة (184) وغزة (178) هي الأعلى عددا من الآبار المتضررة.
تعرض حوالي 20.5% من البيوت البلاستيكية لأضرار بالغة، حيث حدث الضرر الأكبر في غزة وشمال غزة.
تعرضت الأراضي الزراعية في غزة لأضرار، حيث تضرر 27.5% من إجمالي الأراضي الزراعية. وكانت محافظة غزة أعلى نسبة من الأراضي الزراعية المتضررة.

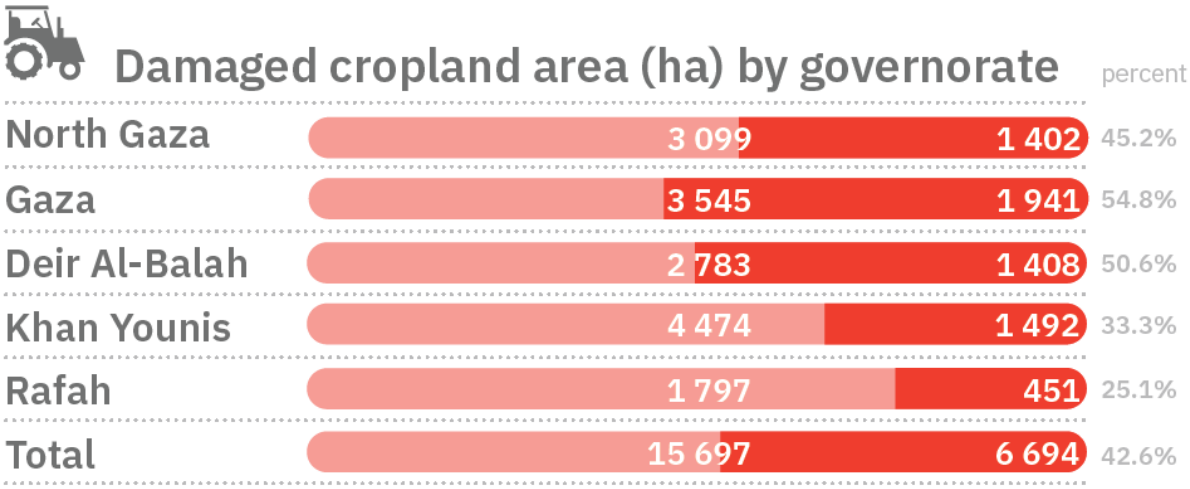

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، لمحة عامة عن الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والبنية التحتية بسبب الصراع في قطاع غزة حتى 15 فبراير 2024

"يجب التأكيد على أن الخسائر ليست خسائر المؤسسات فقط، بل إن الخسائر تتعدى ذلك لتصل إلى قطاع الإنتاج نفسه، فخسائر العملية الإنتاجية الزراعية هائلة."

تيسير محيسن - الإغاثة الزراعية الفلسطينية

[69] الفاو، تقييم سريع للأضرار الجغرافية المكانية الناجمة عن الصراع في قطاع غزة عام 2023 على الأراضي الزراعية والبنية التحتية

6.5.1 البنية التحتية

6.5.1.1 مرافق منظمات المجتمع المدني

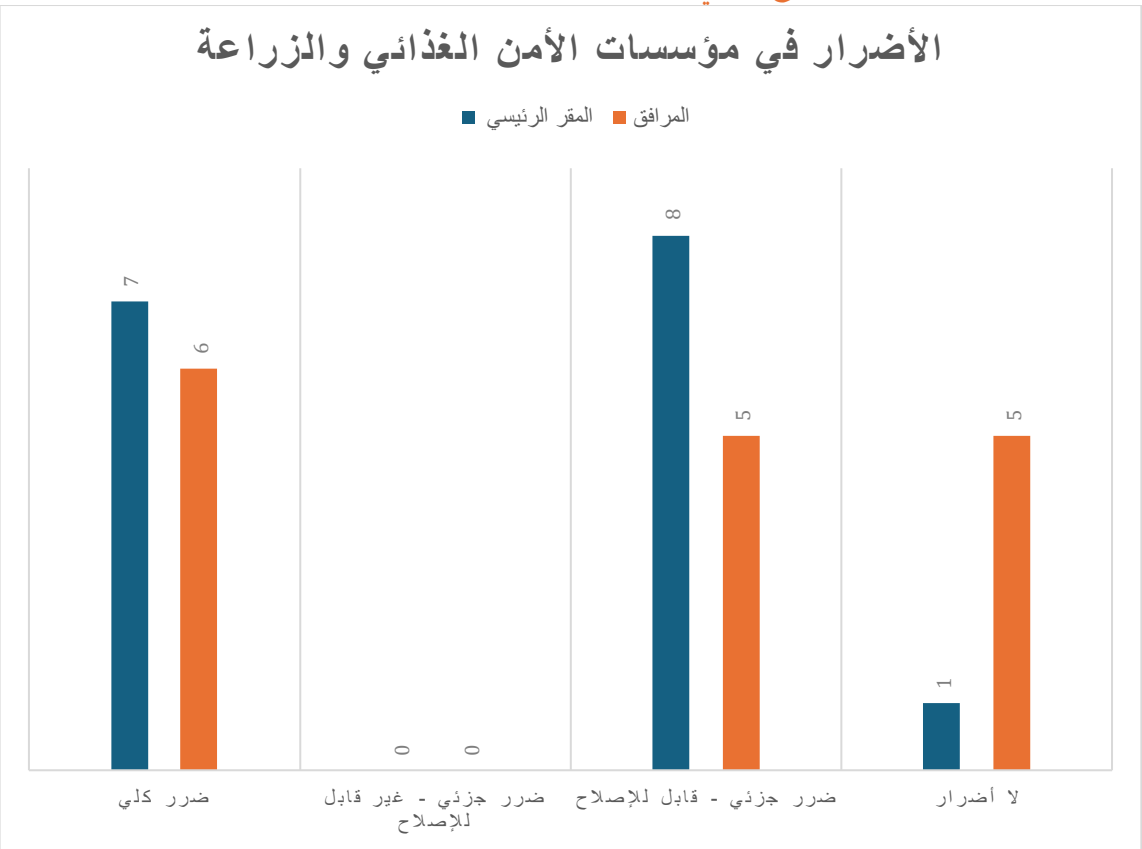

أفادت منظمة واحدة من بين منظمات المجتمع المدني الـ 16 المشاركة، فقط أن مكاتبها ظلت سليمة تماماً. وفي تناقض صارخ، أبلغت خمس منظمات عن عدم حدوث أضرار في منشآتها، مما يشير إلى تباين كبير في مدى الضرر الذي لحق بها. ومن المثير للقلق أن جميع منظمات المجتمع المدني المتبقية تعرضت لشكل من أشكال الضرر، مما يسلط الضوء على التأثير الواسع النطاق للحرب على غزة.

وأفادت سبع من منظمات المجتمع المدني عن حدوث دمار كامل، مما أدى إلى تدمير أماكن عملهم. وظهر بصيص من الأمل عندما أبلغت ثماني منظمات من منظمات المجتمع المدني عن أضرار جزئية ولكن قابلة للإصلاح، مما يتيح إمكانية الترميم. ومع ذلك، أبلغت منظمة واحدة فقط عن عدم حدوث أضرار لمكتبها الرئيسي.

وفي المقابل، كان الوضع بالنسبة للمرافق الأخرى التي تديرها منظمات المجتمع المدني مثيراً للقلق أيضاً. وأفادت ست منظمات عن وقوع أضرار كلية، مما جعل مرافقها غير صالحة للعمل. وعلى الرغم من أن خمس منظمات من منظمات المجتمع المدني لا تواجه الدمار الكامل، إلا أنها لا تزال تعاني من أضرار جزئية ولكن قابلة للإصلاح، مما يشكل تحديات لوجستية لعملياتها. ومن اللافت للنظر أن مرافق خمس منظمات بقيت سالمة، ولم تبلغ عن أي أضرار لحقت بمرافقها.

6.5.1.2 تقدير تكلفة الأضرار

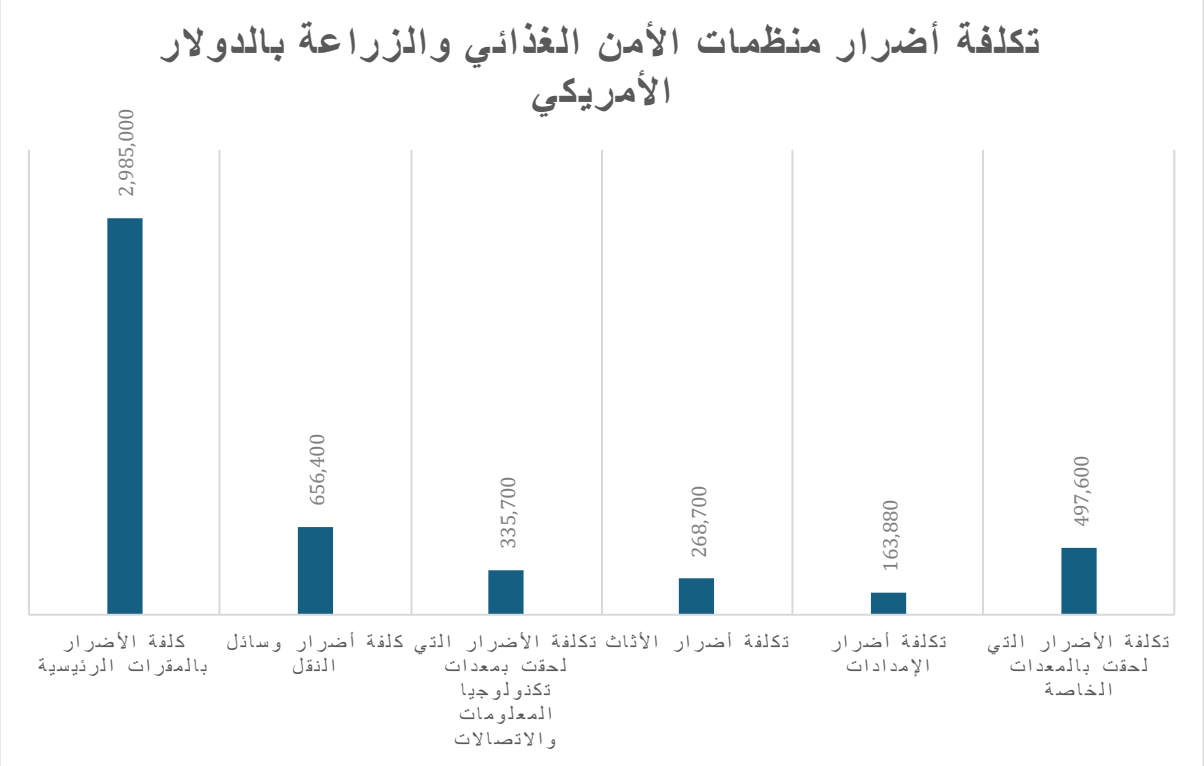

كان للأضرار التي سببتها الحرب تأثير عميق على منظمات المجتمع المدني. قدرت منظمات المجتمع المدني المجيبة إجمالي خسائرها بمبلغ مذهل قدره 4,907,280 دولاراً أمريكياً، وهو مبلغ كبير بالنظر إلى أن 16 منظمة مجتمع مدني فقط قدمت تقديراً.

وتعزى غالبية تكاليف الأضرار (61%) إلى الأضرار التي لحقت بالمكاتب الرئيسية لهذه المنظمات. وهذا يعكس شدة الدمار الذي لحق ببنيتهم التحتية المادية، وهو أمر ضروري لتنفيذ عملياتهم بفعالية. يمكن أن يؤدي فقدان المساحات المكتبية والمعدات والإمدادات إلى إعاقة قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات التي تخدمها بشكل خطير.

وكانت ثاني أكبر فئة من تكاليف الأضرار هي النقل، والتي شكلت 13٪ من الإجمالي. تعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني على المركبات للوصول إلى المجتمعات النائية والمحرومة، ويمكن أن يؤدي تلف أو فقدان المركبات إلى الحد بشكل كبير من حركتها ووصولها. وهذا يمكن أن يعيق قدرتهم على تقديم المساعدة.

كما تعرضت المعدات الخاصة لأضرار جسيمة، حيث بلغت 10% من إجمالي تكلفة الأضرار. تشمل هذه الفئة المعدات المتخصصة مثل الآلات الزراعية ومعدات الاختبار. يمكن أن يؤدي فقدان أو تلف هذه المعدات إلى تعطيل العمليات وإعاقة تقديم الخدمات الأساسية.

8 مقر منتدى غزة للزراعة الحضرية

ويمتد تأثير تكلفة الضرر على منظمات المجتمع المدني إلى ما هو أبعد من الخسائر المالية المباشرة. إن تدمير البنية التحتية المادية والمعدات يمكن أن يقوض استدامة هذه المنظمات على المدى الطويل، مما يجعل من الصعب عليها إعادة البناء ومواصلة عملها.

علاوة على ذلك، فإن فقدان المعدات والإمدادات الحيوية يمكن أن يعيق قدرتها على الاستجابة للأزمات المستقبلية بشكل فعال

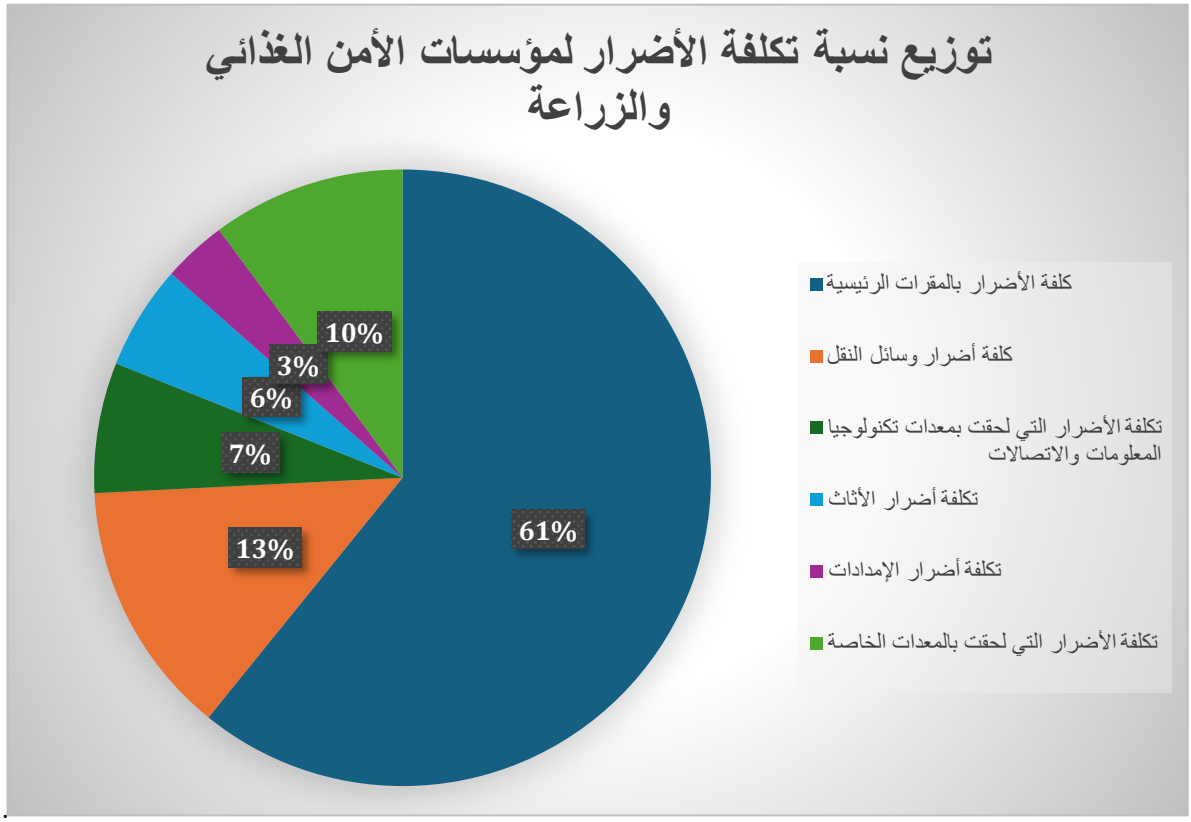

6.5.2 الحوكمة

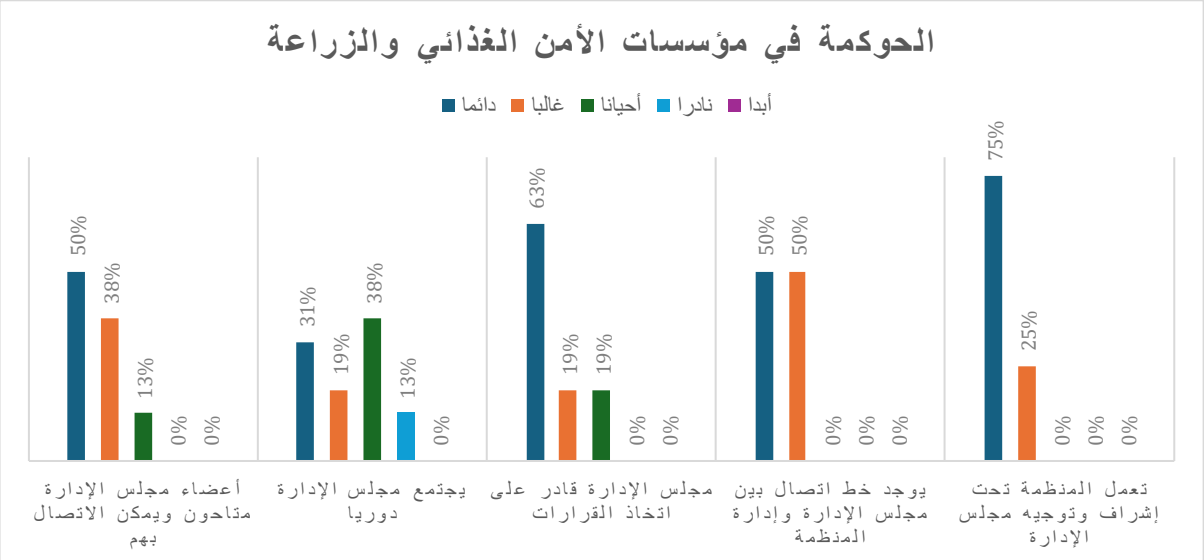

بالرغم من عدوان الاحتلال الإسرائيلي في غزة، والخسائر البشرية التي تكبدتها منظمات المجتمع المدني، فإن حالة الحوكمة لا تزال جيدة.

بناءً على نتائج الاستطلاع، أشارت أغلبية كبيرة (88%) من منظمات المجتمع المدني المستجيبة إلى قدرتها على الاتصال بأعضاء مجلس إدارتها. ويشير هذا إلى أن قنوات الاتصال بين مجلس الإدارة ومنظمات المجتمع المدني كانت فعالة بشكل عام، على الرغم من التحديات التي فرضها العدوان.

ومع ذلك، تأثرت قدرة مجلس الإدارة على عقد الاجتماعات. أشار نصف منظمات المجتمع المدني (50%) فقط إلى أن مجلس إدارتها يمكن أن يجتمع بشكل دوري، في حين أفاد الـ 50% المتبقية أن عقد اجتماعات مجلس الإدارة كان أمراً صعباً وكان يحدث بشكل أقل تكراراً.

وعلى الجانب الإيجابي، ظلت قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات عالية، حيث أفاد 81% من منظمات المجتمع المدني أن مجلس إدارتها كان قادراً على اتخاذ القرارات بفعالية. ويشير هذا إلى أنه على الرغم من التحديات، كان مجلس الإدارة لا يزال قادراً على أداء وظيفته الأساسية المتمثلة في توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف لمنظمات المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، أفادت جميع منظمات المجتمع المدني (100%) بوجود تواصل بين مجلس الإدارة وإداراتها، مما يشير إلى أن قنوات الاتصال كانت موجودة حتى أثناء العدوان. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان بقاء مجلس الإدارة على علم بأنشطة منظمات المجتمع المدني وأدائها.

أخيراً، أفادت جميع منظمات المجتمع المدني أيضاً أن مجلس إدارتها لا يزال يشرف على منظماتها، مما يدل على أن مجلس الإدارة استمر في ممارسة مسؤولياته الرقابية على الرغم من التحديات التي فرضتها الحرب.

6.5.3 إدارة البرنامج

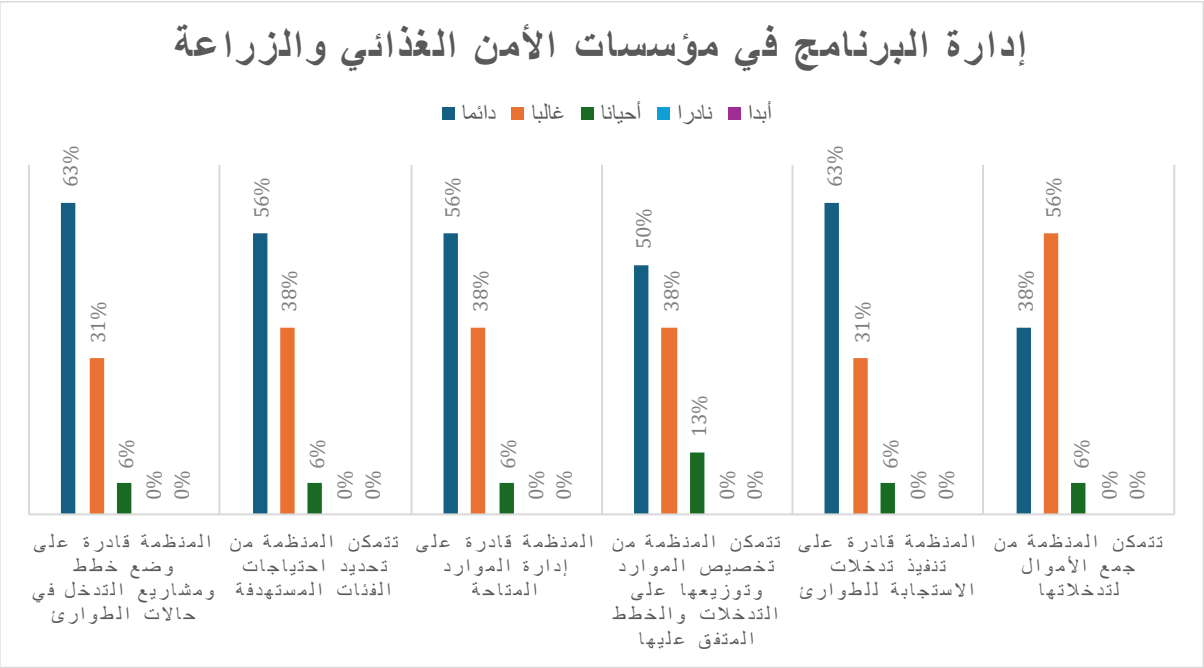

على الرغم من التحديات التي فرضها العدوان، ظلت إدارة البرامج جانباً قوياً في قطاع الأمن الغذائي والزراعة. أبلغت غالبية منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تطوير خطط الطوارئ والتدخلات لتلبية احتياجات مجموعاتها المستهدفة بشكل فعال.

وأظهرت منظمات المجتمع المدني قدرة قوية على إدارة الموارد وتوزيعها على النحو المطلوب. وأفاد حوالي 94% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتهم على إدارة مواردهم بفعالية، في حين أشار 88% إلى قدرتهم على نشر الموارد بكفاءة لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة.

علاوة على ذلك، أفادت نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تنفيذ تدخلاتها الطارئة وجمع الأموال لمبادراتها. وتمكن ما يقرب من 94% من منظمات المجتمع المدني من تنفيذ تدخلاتها الطارئة بنجاح، مما يضمن تقديم المساعدة في الوقت المناسب وبشكل فعال إلى السكان المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، أفادت نفس النسبة من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على

جمع الأموال لدعم تدخلاتها. وهذا يسلط الضوء على قدرة المنظمات على تعبئة الموارد وتأمين الدعم المالي، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة عملياتها أثناء حالة الطوارئ.
إن المستوى العالي من القدرة على الإدارة والبرمجة بفعالية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة هو شهادة على أهميته الحاسمة. وقد حظيت الحاجة الملحة للأمن الغذائي خلال الأزمة باهتمام كبير وتمويل من الجهات المانحة. وقد سهلت هذه البيئة المواتية على منظمات المجتمع المدني الحصول على الأموال وتخصيص الموارد وتنفيذ تدخلاتها، مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6.5.4 العمليات

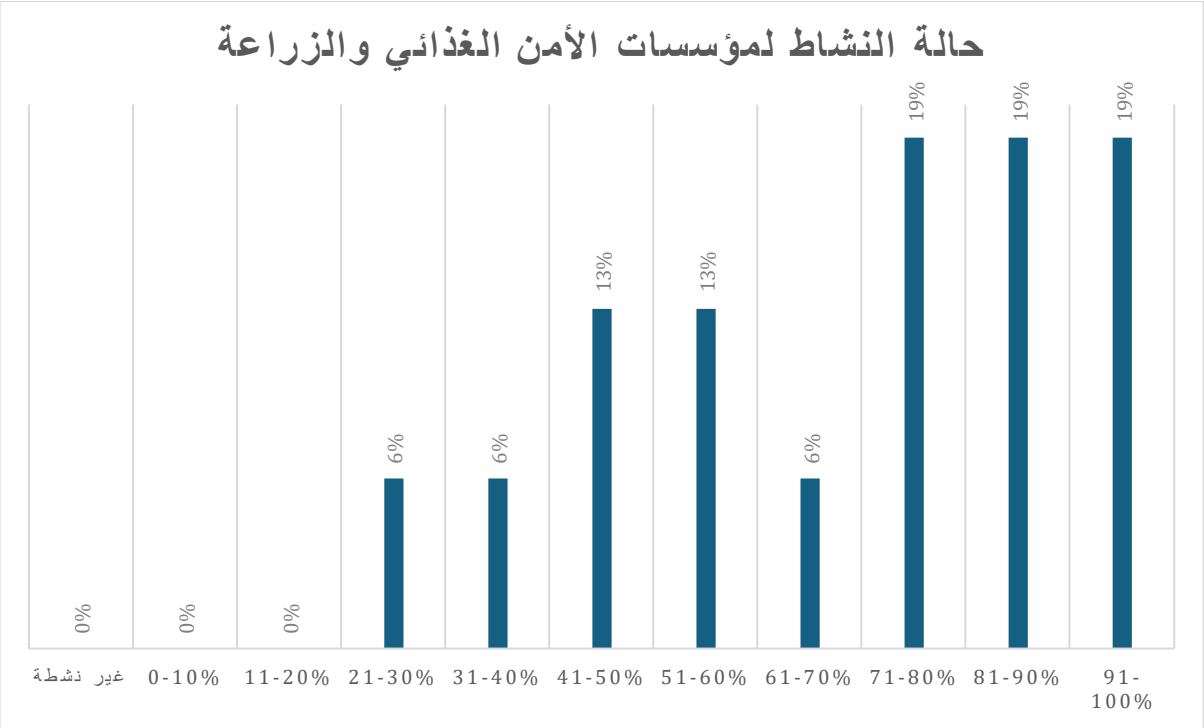

إن مرونة وتفاني منظمات المجتمع المدني خلال أوقات النزاع أمر رائع حقاً. وفي خضم الحرب، تمكن ما يقرب من ثلثي منظمات المجتمع المدني المشاركة في الاستطلاع من الحفاظ على عملياتها بقدرة تزيد عن 70%. وهذا دليل على التزامهم بخدمة مجتمعاتهم وقوة هياكلهم التنظيمية.

في حالة منظمات المجتمع المدني في قطاع الأمن الغذائي والزراعة، ظلت جميعها نشطة أثناء الحرب، حيث عملت 25% منها فقط بقدرة أقل من 50% من طاقتها المعتادة. يشير هذا إلى أن منظمات المجتمع المدني في قطاع الأمن الغذائي والزراعة كانت قادرة على التكيف مع تحديات الصراع وإيجاد طرق لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات التي تخدمها.

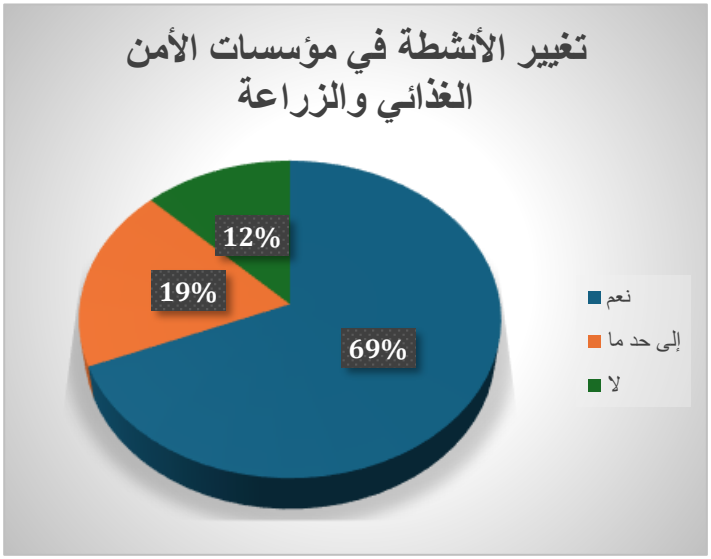

على الرغم من الصراع المستمر، واصلت جميع منظمات المجتمع المدني التي استجابت للمسح عملياتها. إلا أن غالبيتهم اضطرت إلى إجراء بعض التعديلات على تدخلاتها نتيجة الحرب.

وأفادت نسبة كبيرة، 69% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة، بإضافة أنواع جديدة من التدخلات إلى برامجها الحالية. يشير هذا إلى أنهم أدركوا الحاجة إلى تكييف عملهم لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات التي يخدمونها. على سبيل المثال، اضطرت المنظمات التي كانت تركز في السابق على الأنشطة الزراعية والتنموية للمزارعين والمجموعات ذات الصلة إلى تحويل تركيزها إلى توفير الطرود الغذائية وغيرها من الخدمات الإنسانية الأساسية.

وأشار 19% من منظمات المجتمع المدني المشاركة إلى أنهم أضافوا أو عدلوا بعض أنشطتهم استجابة لحالة الطوارئ. ورغم أنهم ربما لم يقدموا أنواعاً جديدة تماماً من التدخلات، إلا أنهم أدركوا الحاجة إلى تعديل برامجهم الحالية لمواجهة التحديات التي تفرضها الحرب بشكل أفضل. وكان من الممكن أن يشمل ذلك توسيع نطاق خدماتهم، أو استهداف مستفيدين مختلفين، أو تعديل طرق تقديمهم.

أفاد 12% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أنهم لم يجروا أي تغييرات على أنشطتهم. وكانت هذه المنظمات تعمل بالفعل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والطرود الغذائية، لذا كانت في وضع جيد لمواصلة عملها دون تعديلات كبيرة.

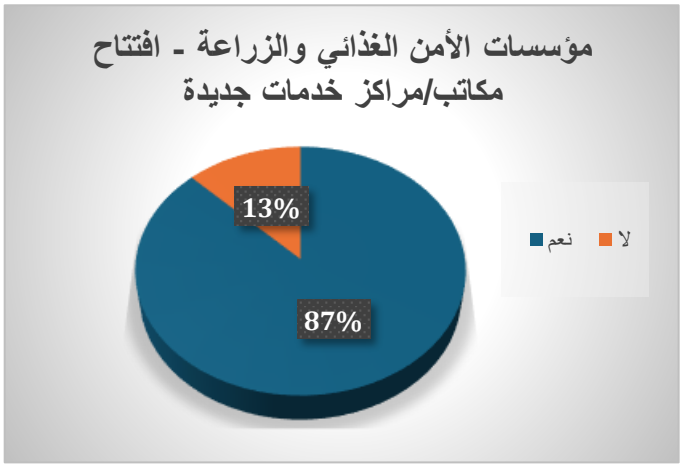

وبسبب آثار الأزمة، اضطرت غالبية منظمات المجتمع المدني إلى تكييف عملياتها ونقل مكاتبها ومراكز الخدمة الخاصة بها. وكان هذا مهمة كبيرة، حيث فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني بنيتها التحتية أو نزحت بسبب الحرب. ومن أجل الاستمرار في تقديم خدماتها، كان على منظمات المجتمع المدني إنشاء مكاتب ومرافق جديدة بسرعة.

أشارت 87% من منظمات المجتمع المدني في ردودها إلى أنها افتتحت مكاتب جديدة لاستيعاب موظفيها. وتقع هذه المكاتب في كثير من الأحيان في مناطق أكثر أماناً مثل دير البلح أو رفح أو منطقة المواصي، أو في المناطق التي يكون لمنظمات المجتمع المدني فيها حضور أكبر. بالإضافة إلى المكاتب الجديدة، افتتحت منظمات المجتمع المدني أيضاً مرافق جديدة كانت بمثابة مرافق تخزين ونقاط توزيع. وكانت هذه المرافق ضرورية لضمان قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

كان افتتاح مكاتب ومرافق جديدة تحدياً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني. وكان عليهم العثور على مواقع مناسبة، وتأمين التمويل، وتوظيف موظفين جدد، كل ذلك مع الاستمرار في تقديم خدماتهم. وعلى الرغم من التحديات، تمكنت منظمات المجتمع المدني من نقل عملياتها ومواصلة عملها بنجاح.

6.5.5 الموارد البشرية

6.5.5.1 خسائر الموارد البشرية

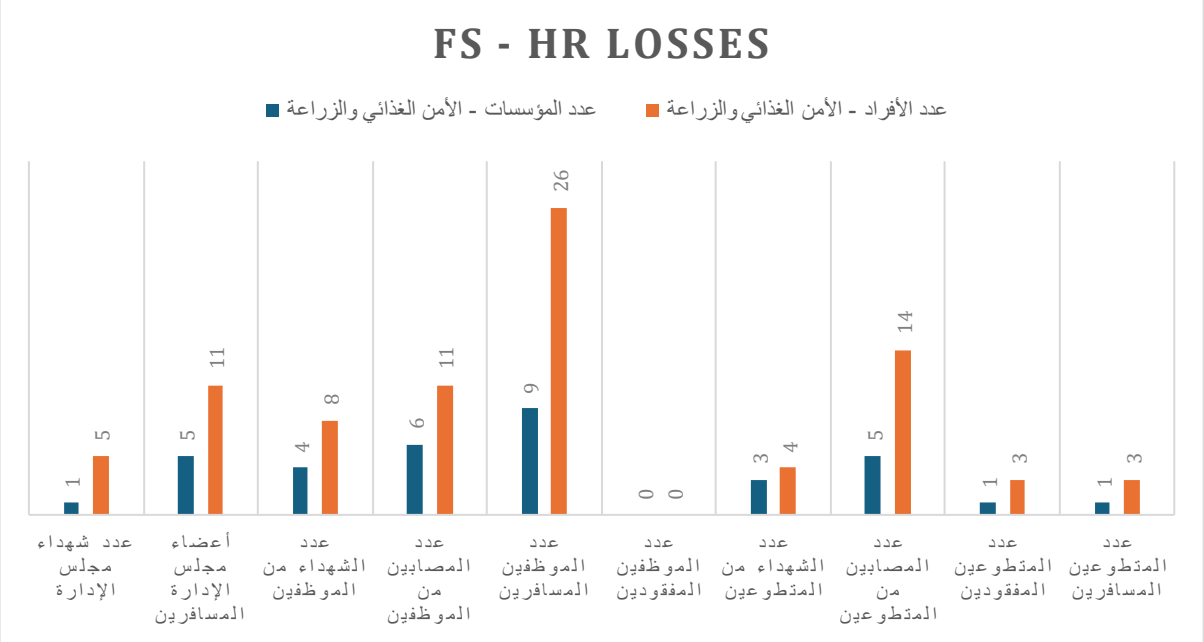

في خضم الحرب المدمرة، أبلغت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة عن الأخبار المفجعة المتمثلة في فقدان 17 من مواردهم البشرية المتفانية حياتهم بسبب الحرب المستمرة. وشملت هذه الخسائر المأساوية خمسة من أعضاء مجلس الإدارة، وثمانية موظفين، وأربعة متطوعين، لعب كل منهم دوراً حيوياً في مهمة المنظمة.

ومما يزيد من الخسائر الفادحة، أن منظمات المجتمع المدني أفادت أن 25 فرداً أصيبوا بجروح خلال الحرب، من بينهم 11 موظفاً و14 متطوعاً.

وفي حين أن مكان وجود ثلاثة متطوعين لا يزال غير مؤكد، فقد أبلغت منظمات المجتمع المدني عن عدد كبير من أعضائها الذين سافروا من غزة أو غادروها. وشمل ذلك عددا كبير من 11 عضواً في مجلس الإدارة، و26 موظفاً، وثلاثة متطوعين.

لا يمكن إنكار تأثير الحرب على منظمات المجتمع المدني وأعضائها. وتسلط الخسائر في الأرواح والإصابات ونزوح الأعضاء الضوء على الحاجة الملحة للحماية والدعم.
يشكل فقدان الموارد البشرية تحديات كبيرة لعمليات وجودة عمل منظمات المجتمع المدني. إنه يخلق فجوات في جوانب مختلفة مثل صنع القرار والعمليات والتنفيذ. وللتعويض عن هذه الفجوات، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى تخصيص المزيد من الجهود والموارد. ومع ذلك، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى الوقت والموارد اللازمة لتعيين وتدريب ودمج الموظفين الجدد.

6.5.5.2 احتياجات الموظفين

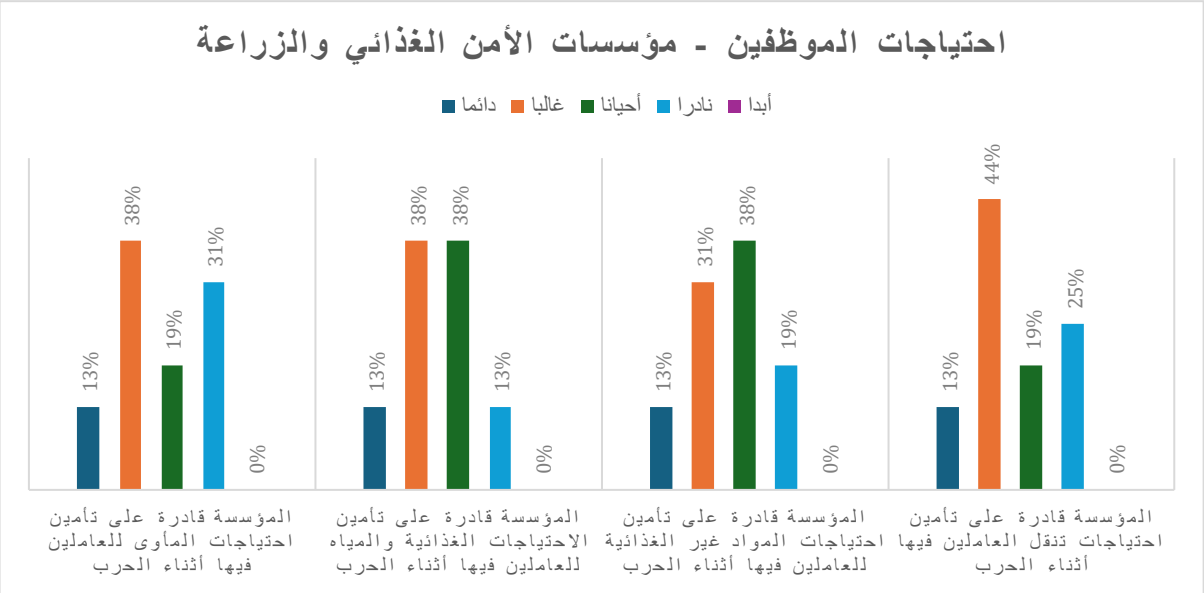

خلال الحرب، واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في تلبية احتياجات الموظفين. وفيما يتعلق بالمأوى، تمكنت 51% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة من توفير المأوى لموظفيها، في حين وجدت 31% صعوبات ولم تتمكن من تلبية هذه الحاجة في معظم الأوقات. ويعكس هذا التناقض تباين القدرات والموارد لمختلف منظمات المجتمع المدني.

وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بتوفير الطعام للموظفين، أفادت 51% من منظمات المجتمع المدني بأنها قادرة على تلبية هذه الحاجة، في حين أشار الباقي إلى أن الأمر كان صعباً ولم يتمكنوا من معالجته إلا جزئياً. ويسلط هذا الضوء على الجهد الذي تبذله منظمات المجتمع المدني في ضمان رفاهية وإعالة موظفيها أثناء النزاع.

علاوة على ذلك، أظهرت قدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات غير الغذائية لموظفيها نمطاً مماثلاً. وفي حين تمكن 44% من تلبية هذه الاحتياجات، وجد 56% صعوبة في الأمر. تشمل الاحتياجات غير الغذائية مجموعة واسعة من المواد والخدمات الأساسية، مثل الإمدادات الطبية والملابس ومنتجات النظافة، والتي قد يكون من الصعب الحصول عليها أثناء الحرب.

أخيراً، فيما يتعلق بتوفير وسائل النقل للموظفين، أشارت 57% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تمكنت من القيام بذلك، بينما واجه 44% تحديات. ومن المرجح أن فقدان أدوات النقل والمركبات خلال الحرب ساهم في هذا التفاوت.

وتؤكد هذه النتائج التحديات المعقدة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تلبية احتياجات موظفيها أثناء الحرب. تباينت القدرة على توفير المأوى المناسب والغذاء والمواد غير الغذائية ووسائل النقل بين منظمات المجتمع المدني، اعتماداً على قدراتها وشدة الصراع في المناطق المحددة التي تعمل فيها. وتعكس هذه الجوانب أيضاً الضغط الكبير الذي يتعرض له موظفو منظمات المجتمع المدني، الذين من المفترض أن يعولوا أسرهم، وفي الوقت نفسه يقومون بواجباتهم لمساعدة المحتاجين.

6.5.5.3 إدارة الموارد البشرية

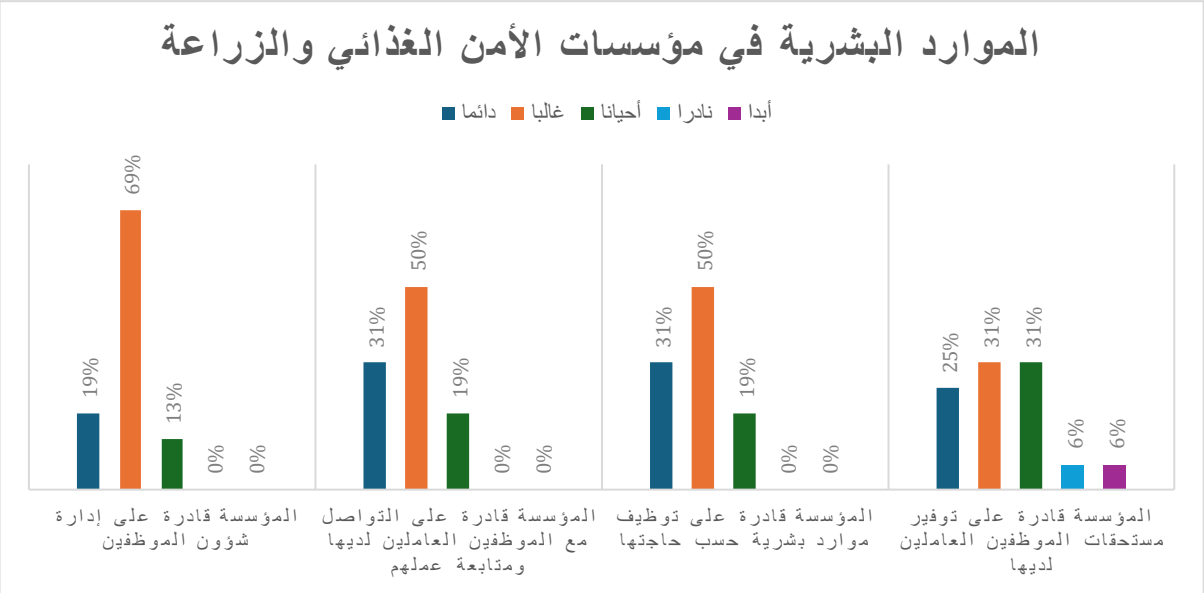

إدارة شؤون الموظفين:

- أظهرت 88% من منظمات المجتمع المدني في قطاع الخدمات الكفاءة في إدارة موظفيها، مما يشير إلى وجود قدرة كبيرة في هذا المجال.

التواصل والمراقبة:

- أشارت 81% من منظمات المجتمع المدني في القطاع المالي إلى ممارسات تواصل ورصد فعالة مع موظفيها، مما أظهر مستوى إيجابي من المشاركة.
- أشارت 19% من منظمات المجتمع المدني إلى صعوبات في الحفاظ على التواصل مع موظفيها.

تخصيص الموارد البشرية:

- أفادت 81% من منظمات المجتمع المدني بقدرتها على تخصيص وتوظيف الموارد البشرية.
- وأفادت 19% من منظمات المجتمع المدني بوجود صعوبات في تخصيص مواردها البشرية حسب الحاجة. ويرتبط هذا بشكل أساسي بنقص التواصل، وفقدان الموارد البشرية، و/ أو لأسباب لوجستية.

استحقاقات الموظفين:

- أفادت 56% من منظمات المجتمع المدني بقدرتها على الاستمرار في تقديم مزايا موظفيها مما يشير إلى وضع مالي قوي.
- واجهت 43% من منظمات المجتمع المدني تحديات في توفير مزايا الموظفين، مما يشير إلى وجود مشاكل مالية أو تمويلية.

6.5.6 الإدارة المالية

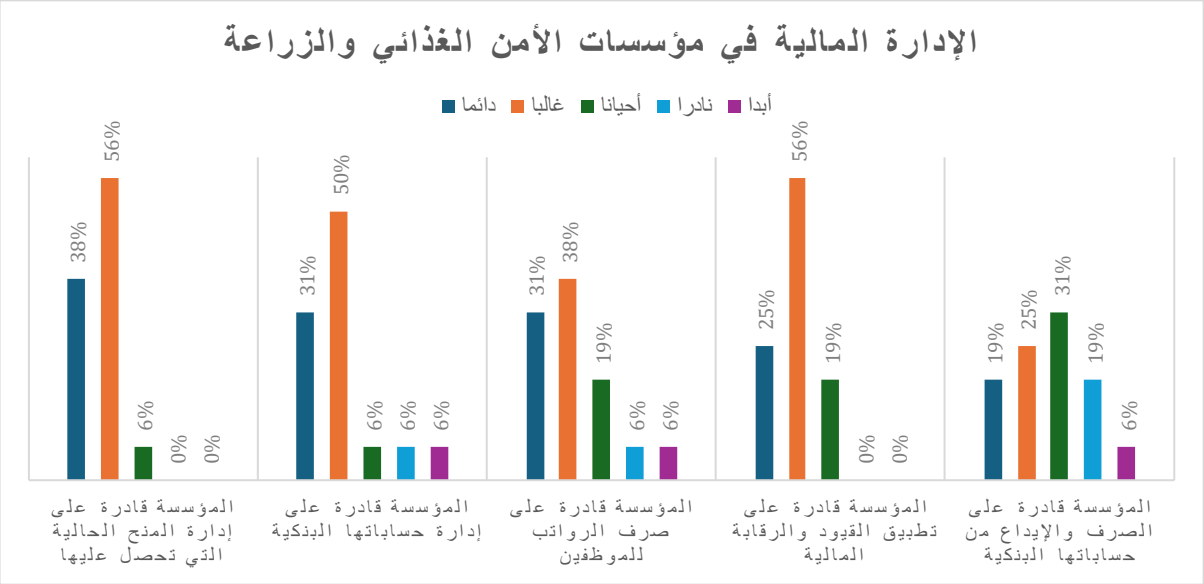

كشفت نتائج الاستطلاع أن منظمات المجتمع المدني في قطاع الأمن الغذائي والزراعة أظهرت مستوى ملحوظا من القدرة المالية في مختلف الجوانب. وأظهرت هذه المنظمات القدرة على إدارة منحها، حيث أبلغت جميع منظمات المجتمع المدني تقريباً (94%) عن قدرتها على القيام بذلك بفعالية. وبالمثل، أشارت نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني (81%) إلى قدرتها على إدارة حساباتها المصرفية.

ومن الجوانب البارزة الأخرى لقدرتهم المالية القدرة على فرض القيود والضوابط المالية. وأفادت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني (81%) عن قدرتها على إنفاذ المبادئ التوجيهية واللوائح المالية، مما سلط الضوء على التزامها بالحفاظ على الممارسات المالية السليمة. ومع ذلك، فقد حدد الاستطلاع أيضاً منطقة ضعف حيث شكلت القدرة على صرف الأموال وإيداع الأموال في الحسابات المصرفية تحدياً لبعض منظمات المجتمع المدني. وأفاد 44% فقط من منظمات المجتمع المدني بأنهم قادرون على التعامل مع عمليات الصرف والإيداع بسلاسة، في حين أشار 56% المتبقية إلى وجود صعوبات أو عدم القدرة على إدارة هذه المعاملات المالية. ويرتبط هذا بشكل مباشر بمشكلة القطاع المصرفي، حيث أن معظم البنوك مغلقة وليس لديها سيولة كافية.

6.5.7 إدارة المشتريات

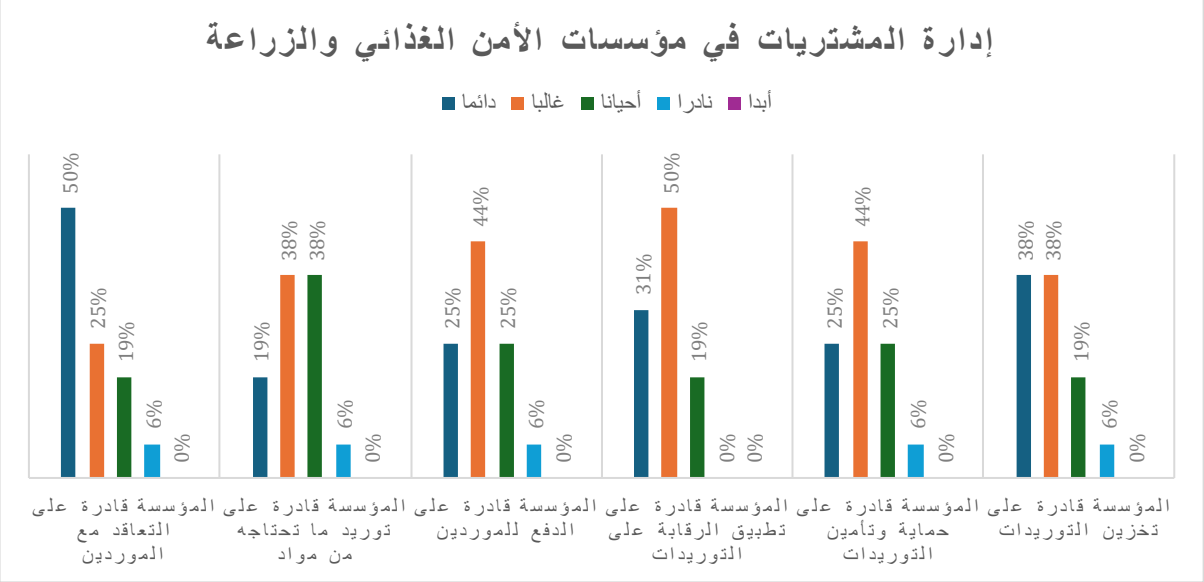

تلعب المشتريات دوراً مركزياً كوظيفة أساسية لمنظمات المجتمع المدني في مجال الأمن الغذائي والزراعة. وفقاً للردود الواردة، تظهر منظمات المجتمع المدني في مجال الأمن الغذائي والزراعة مستوى جديراً بالثناء من الأداء الوظيفي في هذا الجانب.

أفاد 75% من منظمات المجتمع المدني المجيبة عن قدرتها على التعاقد بنجاح مع الموردين. ومع ذلك، أعربت 25% من المنظمات عن تحديات في هذا المجال.

وعلى صعيد توفير المواد، أشارت 57% من منظمات المجتمع المدني إلى أنها تمكنت من تأمين المواد اللازمة.
تعد القدرة على الدفع للموردين جانباً رئيسياً آخر من جوانب المشتريات. أشارت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني، 69%، إلى قدرتها على سداد المدفوعات لمورديها.
تعتبر السيطرة على الإمدادات من الاعتبارات الهامة الأخرى في مجال المشتريات. وأفادت نسبة مذهلة بلغت 81% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على التحكم بفعالية في إمداداتها.

يعد التخزين الآمن للإمدادات أمراً بالغ الأهمية لضمان سلامة الإمدادات واستخدامها السليم. أشارت 76% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على تخزين الإمدادات بشكل آمن. ومع ذلك، واجهت 25% من المنظمات تحديات في هذا الصدد. وكانت التحديات تتعلق بإيجاد مرافق تخزين مناسبة، وتوفير الحماية، والتكلفة العالية المرتبطة بذلك.

6.5.8 التنسيق

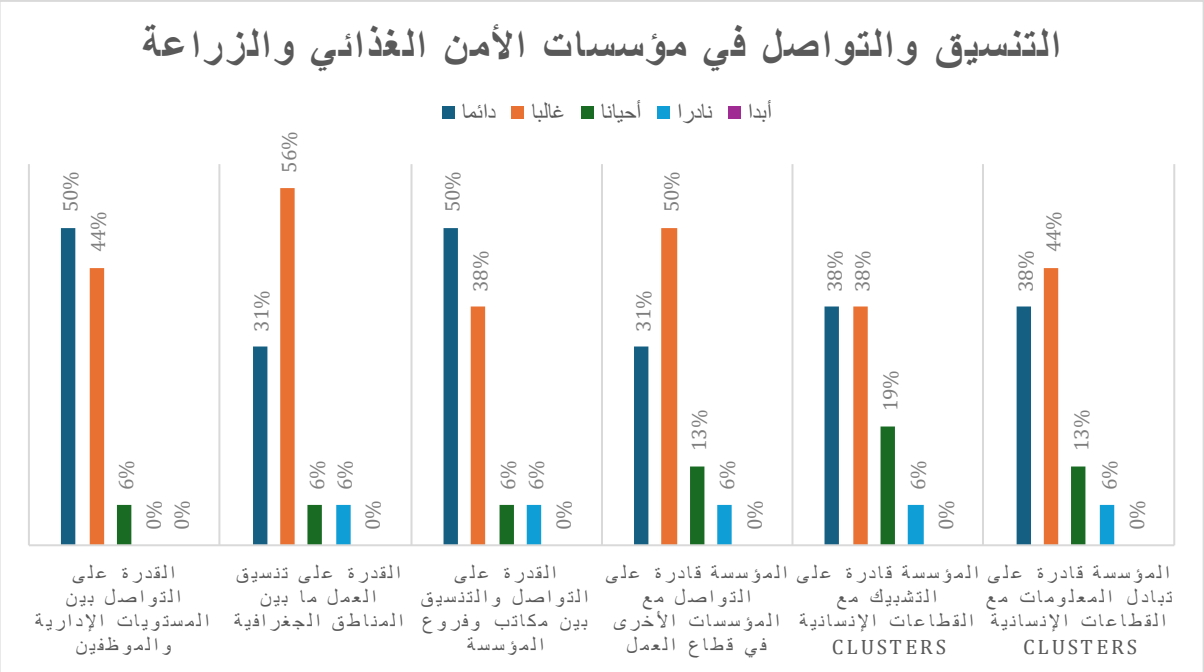

يُظهر التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في مجال الأمن الغذائي والزراعة مستوىً رائعاً من الأداء الوظيفي، وهو أمر ضروري للتنسيق الفعال لتدخلاتها.

- أفاد 94% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على التواصل بفعالية بين المستويات الإدارية المختلفة داخل منظماتهم، مما يضمن تبادل المعلومات واتخاذ القرار.
- وبالمثل، أفاد 87% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تنسيق عملها عبر مناطق جغرافية مختلفة، مما يدل على قدرتها على الاستجابة للاحتياجات والتحديات المتنوعة في مختلف المجالات.
- وداخل منظمات المجتمع المدني نفسها، هناك تواصل قوي بين مختلف الفروع والمكاتب، حيث أبلغ 88% منها عن قيامها بذلك في معظم الأوقات دون مواجهة تحديات.
- وفيما يتعلق بالتنسيق مع المجموعة العنقودية للأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى داخل نفس القطاع، أفادت 81% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على التواصل مع المنظمات الأخرى، مما يسلط الضوء على استعدادها للتعاون وتقاسم الموارد. بالإضافة إلى ذلك، أشار 76% من منظمات المجتمع المدني إلى أن بإمكانهم التواصل مع المنظمات الأخرى، وتعزيز الشراكات وتبادل المعرفة.

- علاوة على ذلك، أفاد 82% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تبادل المعلومات مع المجموعة العنقودية للأمن الغذائي، مما يدل على التزامهم بالبقاء على اطلاع والمساهمة في صنع القرار الجماعي.

6.5.9 الحماية والأمن

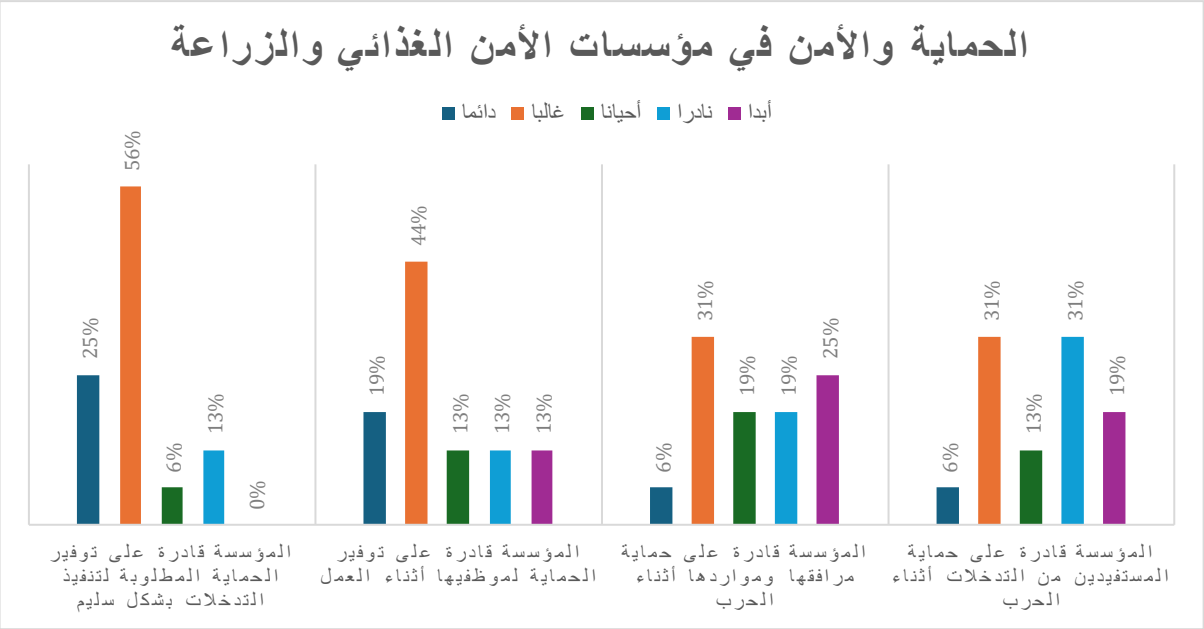

كشفت نتائج المسح أن منظمات المجتمع المدني واجهت تحديات في توفير الحماية الكافية لأنفسها وموظفيها ومواردها والمستفيدين أثناء تدخلاتها.

وأشارت 71% من منظمات المجتمع المدني إلى أن لديها القدرة على توفير الحماية اللازمة لتنفيذ تدخلاتها، في حين أفاد 19% أنها تواجه تحديات في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بحماية الموظفين، أفادت 63% من منظمات المجتمع المدني بأنها قادرة على توفير الحماية لموظفيها أثناء العمل. ومع ذلك، أشار 39% من منظمات المجتمع المدني إلى وجود تحديات في القيام بذلك، بينما ذكر 13% أنه لم يكن من الممكن لهم أبداً توفير الحماية الكافية. وهذا يسلط الضوء على المخاطر والتحديات الكبيرة التي يواجهها موظفو منظمات المجتمع المدني أثناء العدوان.

وفيما يتعلق بحماية الموارد، أفاد 37% فقط من منظمات المجتمع المدني أنهم قادرون على حماية مواردهم أثناء الحرب، مقارنة بـ 25% قالوا إن ذلك غير ممكن و28% قالوا إنه يمثل تحدياً. ويشير هذا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني واجهت صعوبات في حماية أصولها ومعداتها.

وفيما يتعلق بتوفير الحماية للمستفيدين، أشارت 37% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على توفير نوع من الحماية للمستفيدين أثناء التدخلات. ومع ذلك، أفاد 19% أن ذلك غير ممكن، وقال 44% إنه يمثل تحدياً ولا يمكن القيام به في معظم الأوقات. ويشير هذا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني واجهت عقبات كبيرة في ضمان سلامة ورفاهية الأشخاص الذين كانت تساعدهم.

6.5.10 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

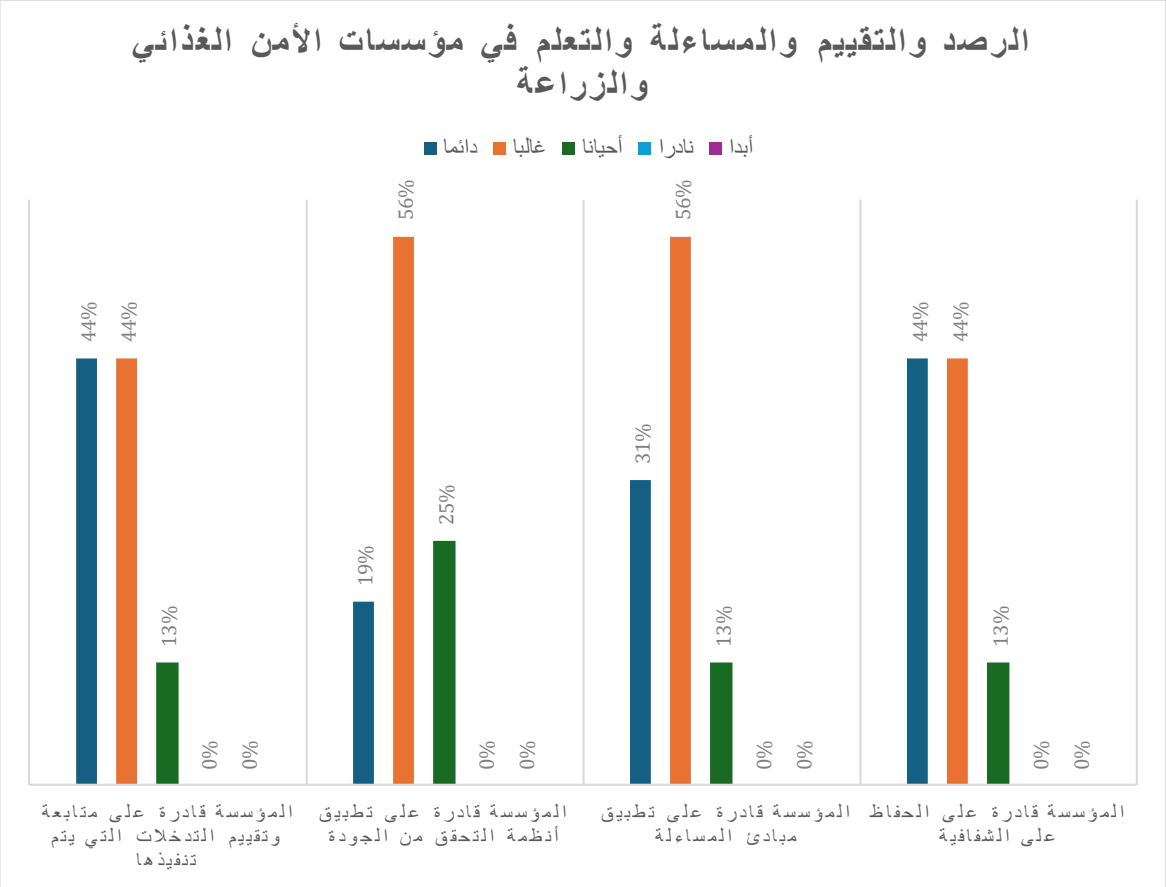

في تقييم قدرة منظمات المجتمع المدني في قطاع الأمن الغذائي والزراعة على تنفيذ الرصد والتقييم أثناء الحرب، تشير النتائج إلى مستوى عالٍ من الالتزام والقدرة. على وجه التحديد، أفاد 88% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن القدرة على مراقبة وتقييم تدخلاتها بشكل فعال، حتى في الظروف الصعبة. وهذا يدل على تفاني منظمات المجتمع المدني في ضمان فعالية وتأثير عملها، حتى في خضم الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت 75% من منظمات المجتمع المدني عن القدرة على تنفيذ أنشطة ضمان الجودة، مما يضمن دقة وموثوقية بياناتها وتقييماتها. وهذا يسلط الضوء أيضاً على التزام منظمات المجتمع المدني بالحفاظ على معايير عالية من المساءلة والشفافية في عملها.
علاوة على ذلك، أشارت 87% من منظمات المجتمع المدني إلى التزامها باتباع مبادئ المساءلة في عملها. وأخيراً، أشار 88% من منظمات المجتمع المدني إلى الحفاظ على الشفافية أيضاً.

تعد نتائج منظمات المجتمع المدني في قطاع الأمن الغذائي والزراعة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومرة أخرى يمكن أن يعزى ذلك إلى طبيعة عملهم الذي يتطلب إنفاذ معايير الرقابة والتقييم ومبادئ المساءلة والشفافية. ومع ذلك، فإن هذا الالتزام يتطلب موارد كبيرة ويثقل كاهل الموارد المحدودة المتاحة له.

6.5.11 الوصول إلى البيانات

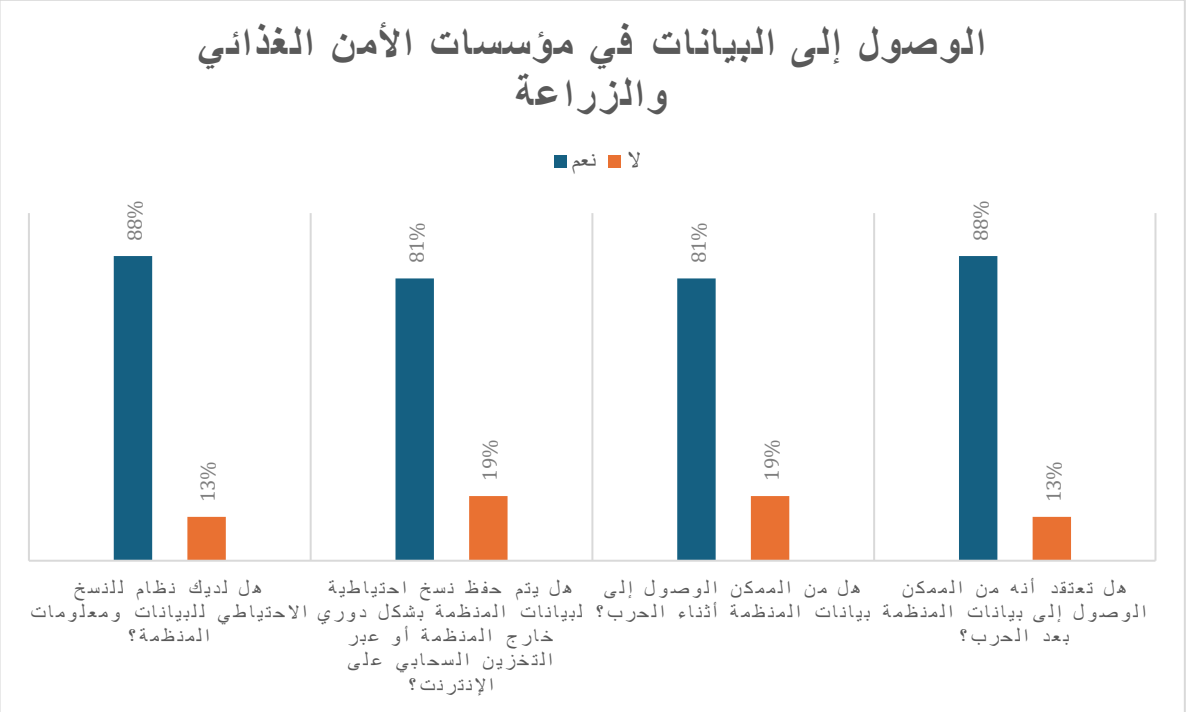

اتخذت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني خطوات لحماية بياناتها من خلال إجراء نسخ احتياطية منتظمة للبيانات (88%).
بالإضافة إلى وجود نسخ احتياطية للبيانات، أفادت نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني (81%) أنهم استمروا في الوصول إلى بياناتهم أثناء الحرب. وهذا إنجاز رائع، نظراً للتحديات والاضطرابات التي سببتها الحرب. إنه يوضح مرونة وتصميم منظمات المجتمع المدني على الحفاظ على عملياتها وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات التي تخدمها.

علاوة على ذلك، تتوقع معظم منظمات المجتمع المدني (83%) الاستمرار في الوصول إلى بياناتها حتى بعد انتهاء الحرب. وتشير هذه النظرة الإيجابية إلى أن منظمات المجتمع المدني واثقة من قدرتها على إعادة البناء والتعافي من الصراع ومواصلة عملها في بيئة ما بعد الحرب.

تعد قدرة منظمات المجتمع المدني على حماية بياناتها والوصول إليها أثناء الحرب وبعدها أمراً بالغ الأهمية لعدة أسباب.

1. تعد البيانات ضرورية لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مهمتها وتقديم الخدمات للفئات السكانية الضعيفة. ويتضمن معلومات عن المستفيدين والمشاركين في البرنامج والمعاملات المالية وغيرها من البيانات الحساسة.
2. تعد البيانات أحد الأصول القيمة لمنظمات المجتمع المدني لتتبع التقدم والتغيير ومحاسبة صناع القرار.
3. البيانات هي مصدر للذاكرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. فهو يجسد تاريخ المنظمة، والإنجازات، والدروس المستفادة مع مرور الوقت. ويضمن الحفاظ على البيانات عدم ضياع هذه المعرفة وإمكانية نقلها إلى الأجيال القادمة.

6.6 قطاع التعليم

بالنسبة لطالب يبلغ من العمر 15 عاماً يعيش في غزة، ستكون الحرب الحالية على غزة هي الحرب الخامسة والأكثر تدميراً التي عاشها مع توقف نظام التعليم تماماً.
وفقاً لمجموعة التعليم[70]، يجب أن يخضع نظام التعليم لإصلاحات واسعة النطاق، بما في ذلك استبدال المواد التعليمية وتوفير دعم نفسي اجتماعي كبير للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية. وتعتبر هذه الجهود حاسمة لإنشاء بيئة تعليمية فعالة.

[70] الأرض الفلسطينية المحتلة، مجموعة التعليم، الأعمال العدائية في قطاع غزة - دعوة للعمل: حرمان الأطفال من حقهم في التعليم في غزة

6.6.1 البنية التحتية

وتبلغ التكلفة التقديرية لإعادة البناء وضمان استئناف التعليم الآمن والشامل والجيد لجميع الأطفال والشباب المتضررين في سن الدراسة في غزة 855 مليون دولار أمريكي [71] .ويعد هذا الرقم الهائل بمثابة تذكير صارخ بالتأثير المدمر الذي أحدثه الصراع على البنية التحتية التعليمية وفرص التعلم في المنطقة.

احتمالية الضرر	المجموع (المباني المدرسية)	% من إجمالي المباني المدرسية
استهداف مباشر (على الأقل تم استهداف مبنى مدرسي واحد بشكل مباشر وتم تحديد مبنى مدرسي واحد على الأقل متضرر داخل مباني المدرسة)	274	48.70%
تالف (تم تحديد موقع تالف واحد على الأقل ضمن مسافة 30 متراً من مباني المدرسة. قد يشير هذا إلى أضرار بالغة في هياكل المدرسة)	134*	23.80%
احتمالية أضرار كبيرة (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 30-70 متراً من مباني المدرسة. قد يشير هذا إلى أضرار متوسطة في هياكل المدرسة)	75	13.30%
الضرر المحتمل (تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل ضمن مسافة 70-100 متر من مباني المدرسة. وقد يشير هذا إلى أضرار طفيفة في هياكل المدرسة)	21	3.70%
مجهول (المباني المدرسية التي لم يتم الإبلاغ عن أي مواقع أضرار فيها ضمن مسافة 100 متر. قد يشير هذا إلى أن هياكل المدرسة لم تتعرض لأضرار)	59	10.50%
المجموع	**563**	

9 المصدر: مجموعة التعليم، اليونيسف، التحقق من الأضرار التي لحقت بالمدارس على أساس القرب من المواقع المتضررة - غزة، الأرض الفلسطينية المحتلة (25 أبريل 2024)

تسببت الحرب في غزة بأضرار واسعة النطاق للمدارس والمرافق التعليمية، مما أدى إلى تدمير الكثير منها أو في حالة سيئة للغاية. ووفقاً للتقارير، تضررت أو دمرت أكثر من 500 مدرسة، مما أثر على تعليم مئات الآلاف من الطلاب. ولم يقتصر تدمير المدارس على الحد من إمكانية الحصول على التعليم فحسب، بل خلق أيضا شعورا بعدم الأمان والخوف بين الطلاب والمعلمين على حد سواء. وقد أفادت مجموعة التعليم في حالات الطوارئ [72] أن المباني المدرسية المصنفة على أنها "متضررة بشكل مباشر" [73] والبالغ عددها 408 [74]، تخدم حوالي 438,498 طالباً وأكثر من 16,490 معلماً.

[71] الأرض الفلسطينية المحتلة، مجموعة التعليم، الأعمال العدائية في قطاع غزة - دعوة للعمل: حرمان الأطفال من حقهم في التعليم في غزة

[72] اليونيسف، التحقق من الأضرار التي لحقت بالمدارس على أساس قربها من المواقع المتضررة - غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة (25 أبريل 2024)

[73] تعرض مبنى مدرسة واحد على الأقل للقصف المباشر وتم تحديد مبنى مدرسي واحد متضرر على الأقل داخل مباني المدرسة

[74] تم تحديد موقع متضرر واحد على الأقل على مسافة 30 متراً من مباني المدرسة. قد يشير هذا إلى أضرار جسيمة في الهياكل المدرسية

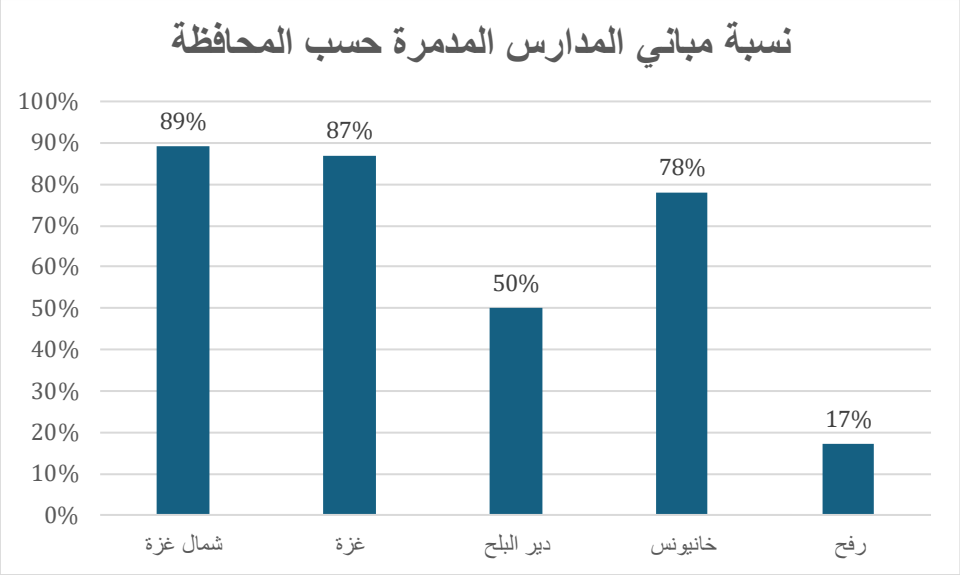

وتقع غالبية المدارس المتضررة في محافظتي غزة وشمال غزة، وتشكل ما نسبته 88% من إجمالي المباني المدرسية في تلك المناطق. إن حجم الضرر مثير للقلق، حيث تأثرت ما يقرب من تسع من كل عشر مدارس. ويشكل هذا الدمار الواسع النطاق تحديات خطيرة لنظام التعليم، مما يؤدي إلى تعطيل بيئة التعلم لعدد لا يحصى من الطلاب.

علاوة على ذلك، تواجه محافظة خان يونس المجاورة أيضاً أضراراً جسيمة، حيث تم تدمير ما يقرب من 78% من مباني المدارس فيها. إن التأثير على التعليم مدمر بنفس القدر، حيث يُحرم آلاف الطلاب من أماكن التعلم الآمنة والمواتية.

وفي المقابل، شهدت محافظة رفح أقل الأضرار، حيث تأثر 17% فقط من المباني المدرسية فيها. وفي حين أن هذه النسبة قد تبدو أقل نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، فمن الضروري أن ندرك أنه حتى مدرسة واحدة متضررة تمثل انتكاسة للتعليم وفقدان الفرص للطلاب.

وفي حالة انتشار النزوح على نطاق واسع، تلعب المرافق التعليمية دوراً حاسماً في توفير المأوى للنازحين. وفي سياق استخدام 320 مبنى مدرسياً كملاجئ للنازحين، فمن المثير للقلق أن عدداً كبيراً من هذه المباني قد تعرض للأضرار. من أصل 320 مبنى مدرسياً، تم تصنيف 209 (ما يمثل 65.3%) على أنها إما "تعرضت لقصف مباشر" أو "متضررة". ولا يؤثر هذا المستوى من الضرر على قدرتها على العمل كمؤسسات تعليمية فحسب، بل يثير أيضاً مخاوف بشأن سلامة ورفاهية الأفراد النازحين الذين يبحثون عن ملجأ في هذه المباني.

سيحتاج ما لا يقل عن 72.5%[75] من المدارس إما إلى إعادة إعمار كاملة أو أعمال إعادة تأهيل كبيرة حتى تتمكن من العمل مرة أخرى. إن إعادة بناء وإصلاح المدارس المتضررة هي عملية معقدة وتستغرق وقتا طويلا وتتطلب موارد كبيرة. وتعكس التكلفة المقدرة بمبلغ 855 مليون دولار حجم التحدي والحاجة الملحة للمساعدة الدولية لمعالجة الأزمة التعليمية في غزة.

إن ضمان استئناف التعليم الآمن والشامل والجيد لجميع الأطفال والشباب في سن المدرسة في غزة يتجاوز مجرد إعادة بناء البنية التحتية المادية. كما يتضمن أيضاً معالجة الاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلاب الذين عانوا من الصدمات وخلق بيئة تعليمية داعمة تعزز الشمولية والمساواة.

[75] اليونيسف، التحقق من الأضرار التي لحقت بالمدارس على أساس قربها من المواقع المتضررة - غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة (25 أبريل 2024)

6.6.1.1 مرافق منظمات المجتمع المدني

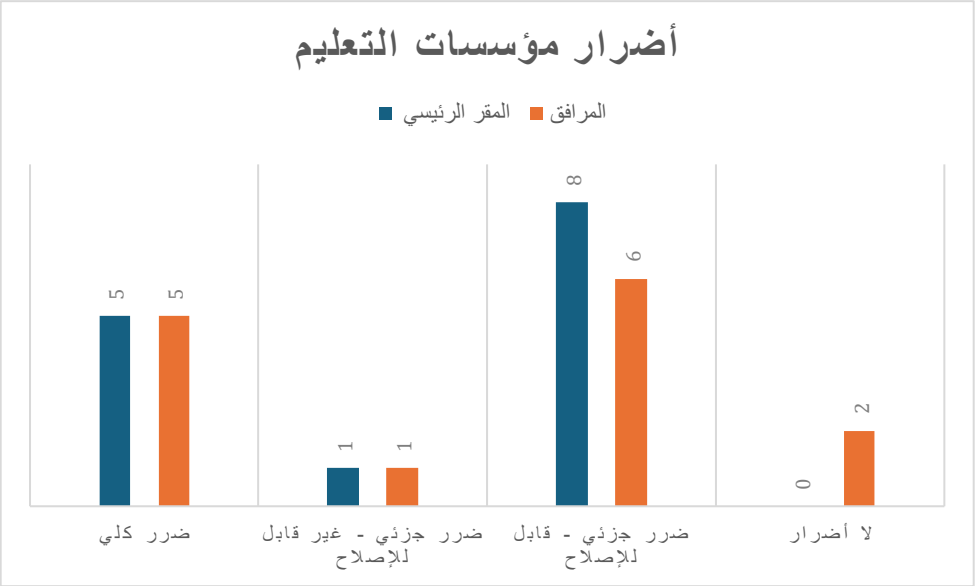

كشفت نتائج المسح الذي أجرته 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم أن 14 منها أبلغت عن درجات مختلفة من الضرر. وقد تأثرت جميع المقرات الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني، حيث أبلغت خمس منظمات عن أضرار كاملة، وأبلغت منظمة واحدة عن أضرار جزئية غير قابلة للإصلاح، وأبلغ ستة عن أضرار جزئية قابلة للإصلاح.

وامتد مستوى الضرر إلى ما هو أبعد من المقرات الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني. ومن بين 13 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي لديها مرافق ومراكز خدمة، نجا اثنان فقط من الأضرار. في المقابل، تعرضت خمس منظمات من منظمات المجتمع المدني لأضرار كاملة، وتعرضت واحدة لأضرار جزئية غير قابلة للإصلاح، وستة لأضرار جزئية قابلة للإصلاح.

"قطاع التعليم هو القطاع الأكبر الذي فقد مرافقه. منظمات المجتمع المدني التعليمية لا تعرف متى ستعود إلى عملها بعد أن دمرت مرافقها وتحول ما تبقى منها إلى مراكز إيواء"

أحمد عاشور – مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي

تسلط النتائج الضوء على التأثير الكبير للتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم. وقد أدت الأضرار التي لحقت بمكاتبهم ومرافقهم إلى تعطيل عملياتهم، وإعاقة تقديم الخدمات، وخلق تحديات في تلبية احتياجات المجتمعات التي يخدمونها.

6.6.1.2 تقدير تكلفة الأضرار

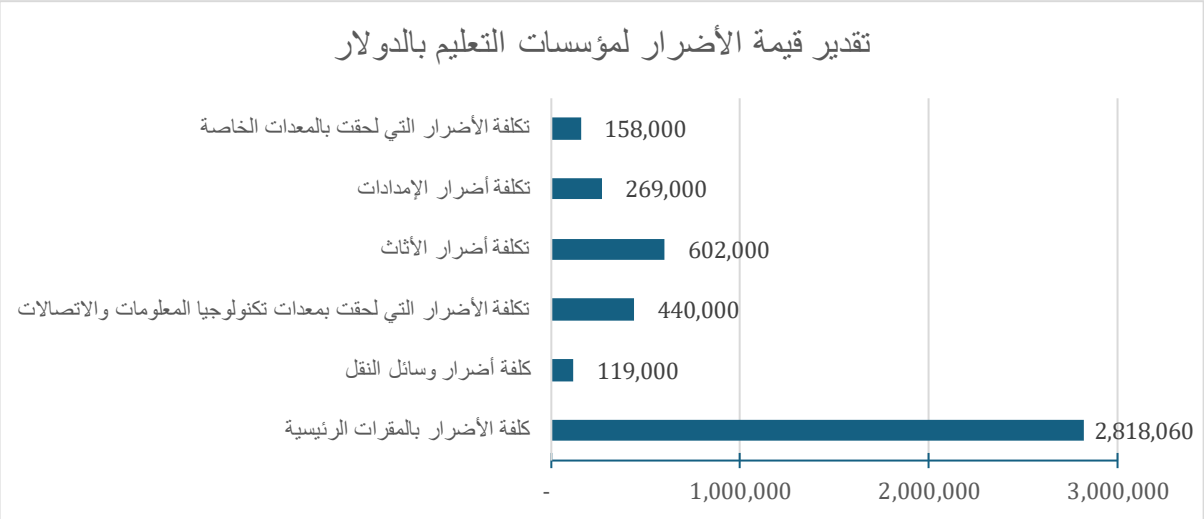

ترسم البيانات الأخيرة التي تم جمعها من منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع التعليم صورة قاتمة للأضرار الجسيمة التي حدثت بسبب ظروف غير متوقعة. تبلغ التكلفة التقديرية للأضرار 4,406,060 دولاراً أمريكياً، مما يشكل تحديات كبيرة لهذه المنظمات.

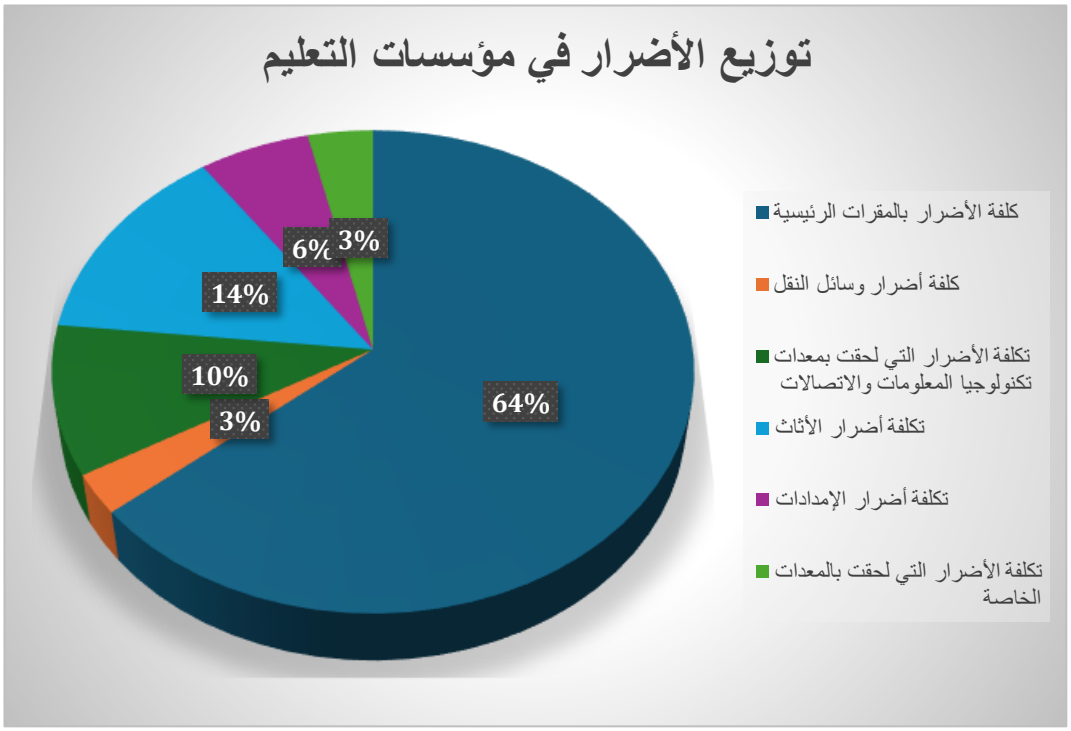

ويكشف الفحص الدقيق للأضرار أن السبب الرئيسي للتكلفة يرتبط بالأضرار التي لحقت بالمكاتب الرئيسية، وهو ما يمثل نسبة كبيرة تبلغ 64% من إجمالي التكلفة. في حين أن الجوانب المتبقية تساهم بجزء أصغر نسبياً، تجدر الإشارة إلى أن الأضرار المتعلقة بالأثاث والأضرار التي لحقت بتكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات تمثل التكاليف الأكثر أهمية ضمن هذه الفئات.

ونظراً للموارد المحدودة المتاحة عادةً لمنظمات المجتمع المدني التعليمية، فمن الصعب تصور كيفية تعافيها من مثل هذا الضرر الواسع النطاق. تثار أسئلة بشأن الجدول الزمني للتعافي والتأثير المحتمل على تقديم الخدمات الأساسية.

ومن الواضح أن استعادة البنية التحتية ومعدات منظمات المجتمع المدني ستتطلب جهوداً كبيرة ووقتاً كبيراً. إن إعادة هذه المنظمات إلى قدرتها التشغيلية التي كانت عليها قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر ستكون عملية طويلة وشاقة.

6.6.2 الحوكمة

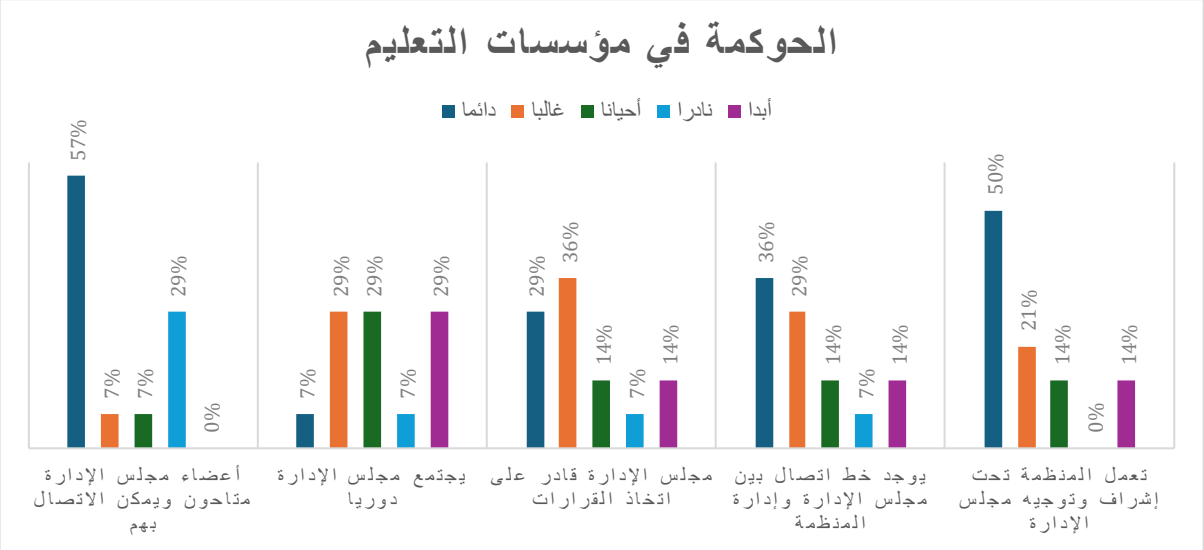

وفقا للبيانات الواردة من منظمات المجتمع المدني المستجيبة، فإن إدارتها العامة لا تزال في وضع جيد. وفي حين قُتل بعض أعضاء مجلس الإدارة أو أصيبوا أو سافروا، فإن معظم جوانب الحوكمة لا تزال صامدة.

وفيما يتعلق بقدرة الاتصال بمجلس الإدارة، أفادت 64% من منظمات المجتمع المدني أنه يمكن الاتصال بأعضاء مجلس إدارتها بسهولة، بينما قال 29% أن أعضاء مجلس إدارتها أنه نادراً ما يمكن الاتصال بهم.

وفيما يتعلق باجتماعات مجلس الإدارة، أشار 34% من منظمات المجتمع المدني إلى أن مجلس إدارتهم يجتمع بشكل دوري، في حين قال 34% آخرون أن مجلس إدارتهم نادراً ما يجتمع.

عندما يتعلق الأمر بصنع القرار، ذكر 65% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أن مجلس إدارتها يشارك بنشاط في صنع القرار، بينما قال حوالي 21% أن مجلس إدارتها لا يشارك في صنع القرار.

وفيما يتعلق بإشراف مجلس الإدارة على عمل المنظمة، أكد 71% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أن مجلس إدارتهم يشرف بشكل فعال على عمل المنظمة، بينما قال 14% فقط أن مجلس إدارتهم لا يفي بمسؤولياته الرقابية.

وفيما يتعلق بالتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني، أفاد 65% من منظمات المجتمع المدني أن هناك تواصل فعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا، بينما قال 21% أنه لا يوجد تواصل أو محدود.

وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني حافظت على الحكم الرشيد بشكل عام، إلا أن هناك بعض المجالات التي يمكن تحسينها، مثل زيادة وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة وضمان وجود تواصل فعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا.

6.6.3 إدارة البرنامج

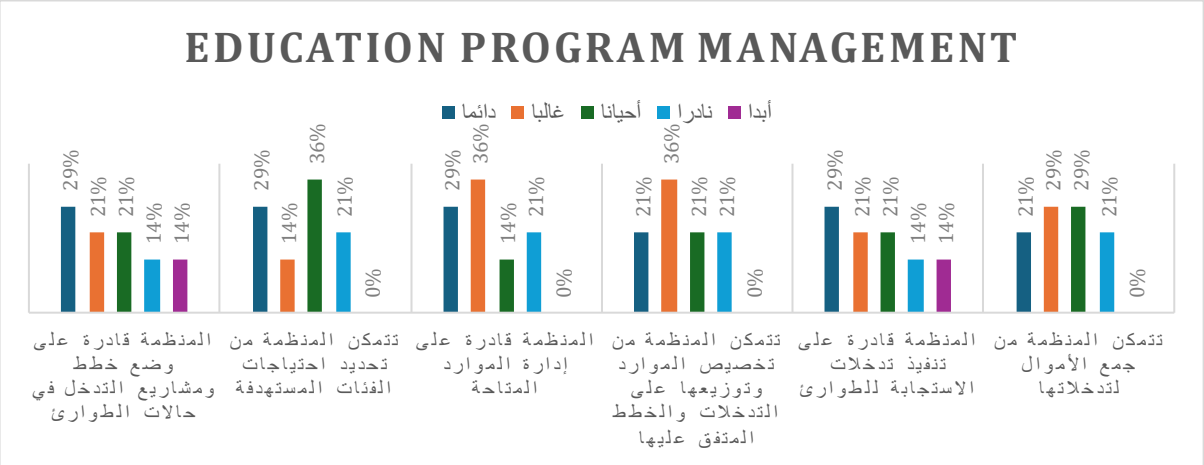

كشفت دراسة منظمات المجتمع المدني عن رؤى قيمة حول قدراتها والتحديات التي تواجهها في تطوير المشاريع، وإدارة الموارد، والاستجابة لحالات الطوارئ.

تطوير المشروع:

- أشار 50% من المشاركين إلى قدرتهم على تطوير مشاريع جديدة، مما يدل على قدرتهم على الابتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة.
- ومع ذلك، أعرب 28% من منظمات المجتمع المدني عن صعوبات أو عدم القدرة على تطوير مشاريع جديدة، مما سلط الضوء على الحاجة إلى مبادرات بناء القدرات والدعم.

تحديد الاحتياجات:

- ومن الجدير بالذكر أن 45% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة أشارت إلى قدرتها على تحديد احتياجات مجموعاتها المستهدفة بشكل فعال.
- وفي المقابل، وجدت 21% من المنظمات صعوبة في تحديد هذه الاحتياجات.

إدارة الموارد:

- ومن المشجع أن 65% من منظمات المجتمع المدني أبلغت عن قدرتها على إدارة مواردها المتاحة بفعالية.
- ومع ذلك، واجهت 21% من المنظمات تحديات في إدارة الموارد، مما يشير إلى الحاجة إلى التدريب وتحسين الأنظمة والحصول على المساعدة الفنية.

تخصيص الموارد:

- علاوة على ذلك، أعرب 57% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن قدرتها على تخصيص الموارد بشكل فعال لمشاريعها وتدخلاتها.
- وعلى العكس من ذلك، واجهت 21% من المنظمات صعوبات في تخصيص الموارد، مما يسلط الضوء على أهمية التخطيط الاستراتيجي وعمليات إعداد الميزانية الفعالة.

الاستجابة لحالات الطوارئ:

- فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، أبلغت 50% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على تنفيذ تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ، مما يدل على استعدادها وقدرتها على الاستجابة للأزمات.
- ومع ذلك، واجهت 28% من المنظمات صعوبات في تنفيذ تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التنسيق وبناء القدرات والوصول إلى الموارد أثناء حالات الطوارئ.

جمع التبرعات:

- من الجدير بالذكر أن 50% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أشارت إلى قدرتها على جمع الأموال لتدخلاتها، وعرضت قدراتها على جمع الأموال وشبكات الدعم.
- ومع ذلك، وجدت 21% من المنظمات أن جمع الأموال يمثل تحدياً كبيراً.

6.6.4 العمليات

في الاستطلاع الذي أجري بين منظمات المجتمع المدني التعليمية، أفاد عدد كبير من المشاركين أنهم تأثروا بالعدوان المستمر على غزة. وأشار حوالي 29% من منظمات المجتمع المدني، أي ما يعادل أربع منظمات، إلى أنها غير نشطة حالياً بسبب الأزمة الإنسانية المستمرة. وهذا يشير إلى أن الحرب كان لها تأثير عميق على قدرة هذه التنظيمات على القيام بأنشطتها وتنفيذ مهامها.

ومن ناحية أخرى، أفادت نسبة 71% المتبقية من منظمات المجتمع المدني المستجيبة أنها لا تعمل بكامل طاقتها. وعلى الرغم من أنها لم توقف عملياتها بالكامل، إلا أنها اضطرت إلى تقليص أنشطتها وخدماتها بسبب الصراع المستمر والتحديات المرتبطة به.

ومن بين منظمات المجتمع المدني التي لا تزال تعمل، أفاد حوالي 21% أنها تعمل بنسبة 90-100% من طاقتها. وقد تمكنت هذه المنظمات من التكيف ومواصلة عملها على الرغم من الظروف الصعبة، مما أظهر المرونة والالتزام بمهامها. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني المشاركة، حوالي 50%، تعمل بأقل من 70% من طاقتها. ويشير هذا إلى أن الحرب المستمرة على غزة كان لها تأثير كبير على قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ أنشطتها بفعالية.

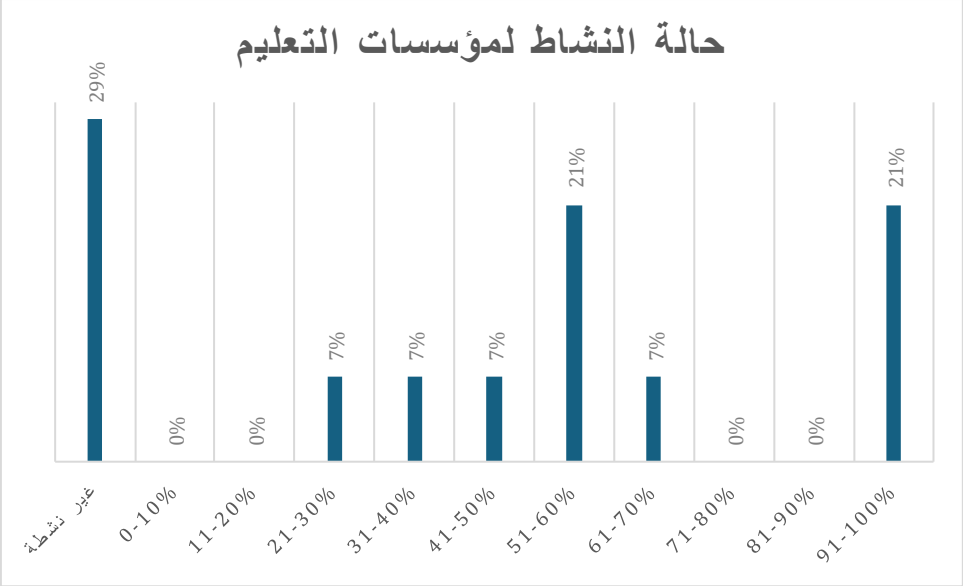

ومن المهم الاعتراف بأنه حتى منظمات المجتمع المدني التي ظلت نشطة خلال الحرب على غزة اضطرت إلى تكييف عملياتها أو تعديلها جزئياً لاستيعاب الوضع المتطور ومعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المستهدفين. بناءً على نتائج الاستطلاع، أبلغ 43% من منظمات المجتمع المدني المستجيبة عن عدم وجود تغييرات في أنشطتها، بينما نفذ 29% تغييرات جزئية، وخضعت 29% المتبقية لتحولات كاملة في عملياتها.

وتعكس عملية التكيف هذه البيئة الديناميكية المليئة بالتحديات التي عملت فيها منظمات المجتمع المدني أثناء الحرب على غزة. ربما كانت الحاجة إلى الاستجابة للأزمات الإنسانية العاجلة، مثل توفير المساعدات النقدية متعددة الأغراض والغذاء والمأوى والمساعدات الطبية للمجتمعات المتضررة، قد استلزمت تحول التركيز من مبادرات التنمية طويلة المدى إلى جهود الإغاثة الطارئة قصيرة المدى.

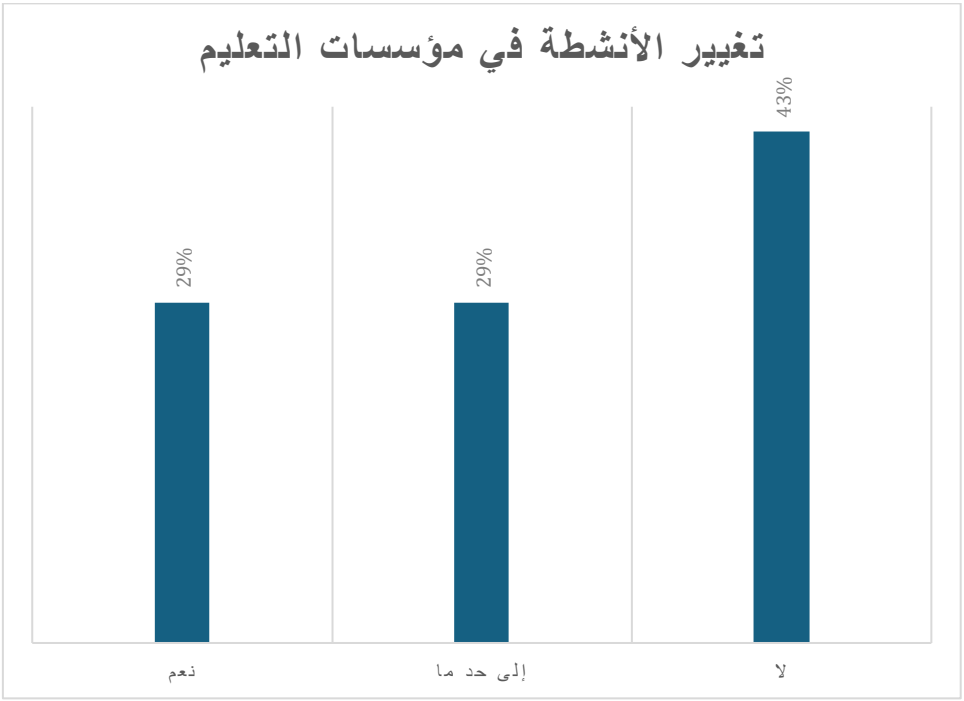

إن التغييرات التي شهدتها منظمات المجتمع المدني خلال الحرب على غزة تسلط الضوء على مرونتها والتزامها بخدمة مجتمعاتها. على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها، تمكنت العديد من منظمات المجتمع المدني من تكييف أنشطتها ومواصلة تقديم

الدعم الحيوي للفئات السكانية الضعيفة. وتؤكد عملية التكيف هذه أيضاً على أهمية مرونة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على الاستجابة بفعالية في أوقات الأزمات، مما يدل على دورها الأساسي في الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام.

انطوى استئناف منظمات المجتمع المدني لأنشطتها خلال الحرب على غزة على تحديات كبيرة، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء أو إعادة إنشاء البنية التحتية لتقديم الخدمات.
واستجابة لهذا التحدي، اضطر بعض منظمات المجتمع المدني (36%) إلى فتح مكاتب ومراكز خدمة جديدة لمواصلة تقديم خدماتها للمجتمعات المتضررة. وتركزت معظم منظمات المجتمع المدني في محافظتي دير البلح ورفح. وكان الدافع وراء هذا القرار عدة عوامل:

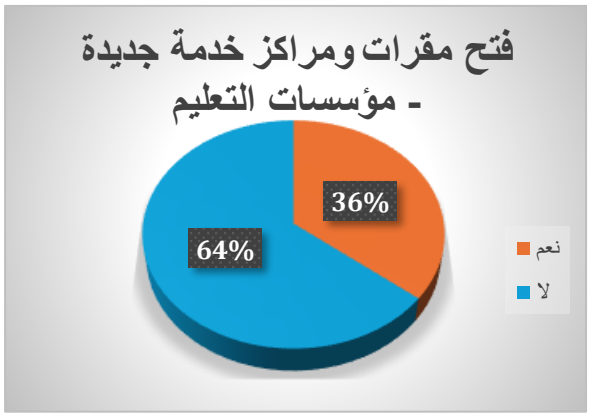

1. النزوح: اضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى الانتقال إلى أماكن أخرى بسبب الصراع أو عوامل أخرى، وبالتالي كانت بحاجة إلى العثور على مواقع جديدة للعمل منها.
2. فقدان المرافق: بالإضافة إلى النزوح، فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى مرافقها الأصلية، إما بسبب الأضرار أو الدمار، أو لأنها لم تعد قادرة على استخدامها بأمان.
3. زيادة الطلب على الخدمات: أدى الصراع إلى زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الإنسانية، وكانت منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى توسيع قدرتها على تلبية هذا الطلب.

وقد سمح إنشاء مكاتب ومراكز خدمة جديدة من قبل منظمات المجتمع المدني بمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة، مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي.

6.6.5 الموارد البشرية

6.6.5.1 خسائر الموارد البشرية

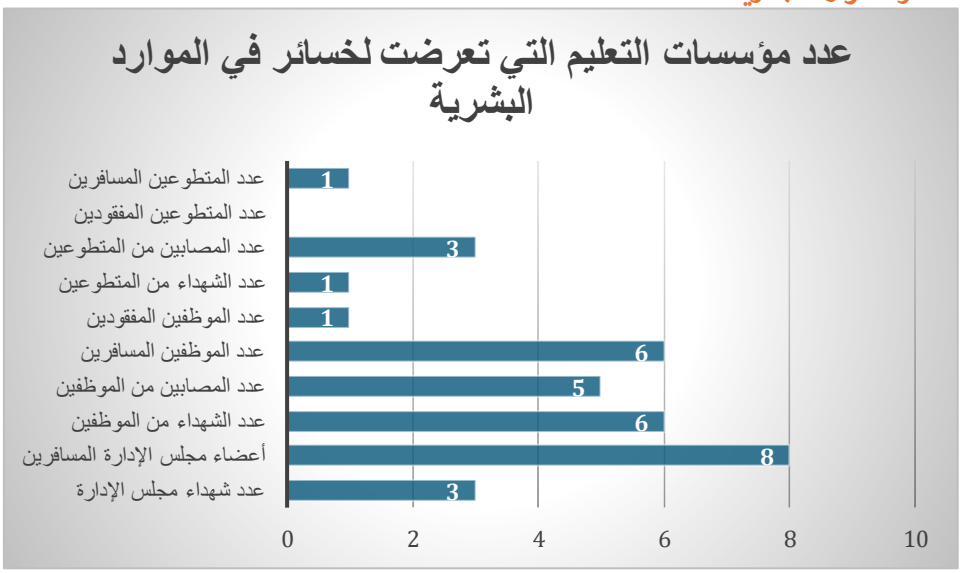

كشفت نتائج المسح عن تأثير كبير على الموارد البشرية داخل منظمات المجتمع المدني خلال الحرب على غزة. وأفاد ما لا يقل عن ثمان منظمات مجتمع مدني عن خسائر، مما يسلط الضوء على العواقب الوخيمة للصراع.

ومن بين الخسائر المبلغ عنها، قُتل 13 شخصاً، مما ترك فراغاً عميقاً داخل مجتمع منظمات المجتمع المدني. وكان من بين الضحايا ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة وتسعة موظفين ومتطوع واحد. بالإضافة إلى ذلك، أصيب 28 شخصاً، منهم 18 موظفاً و10 متطوعين.

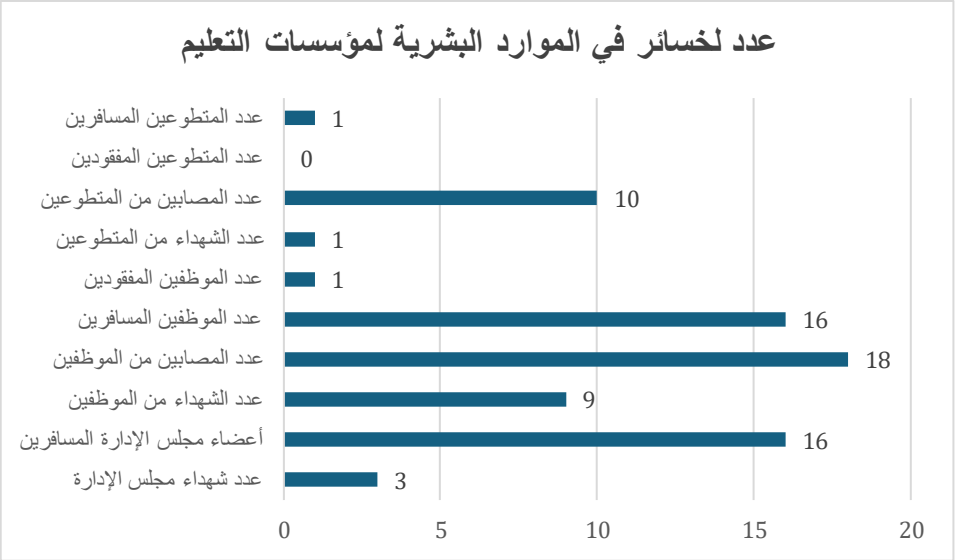

كما سلط المسح الضوء على نزوح وإخلاء أعضاء منظمات المجتمع المدني. وكان ما مجموعه 33 فرداً مسافرين أو غادروا غزة بحثاً عن الأمان بعيداً عن الحرب على غزة. وقد أدى فقدان الموظفين إلى تفاقم التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الأساسية والدعم خلال وقت الأزمات.

6.6.5.2 احتياجات الموظفين

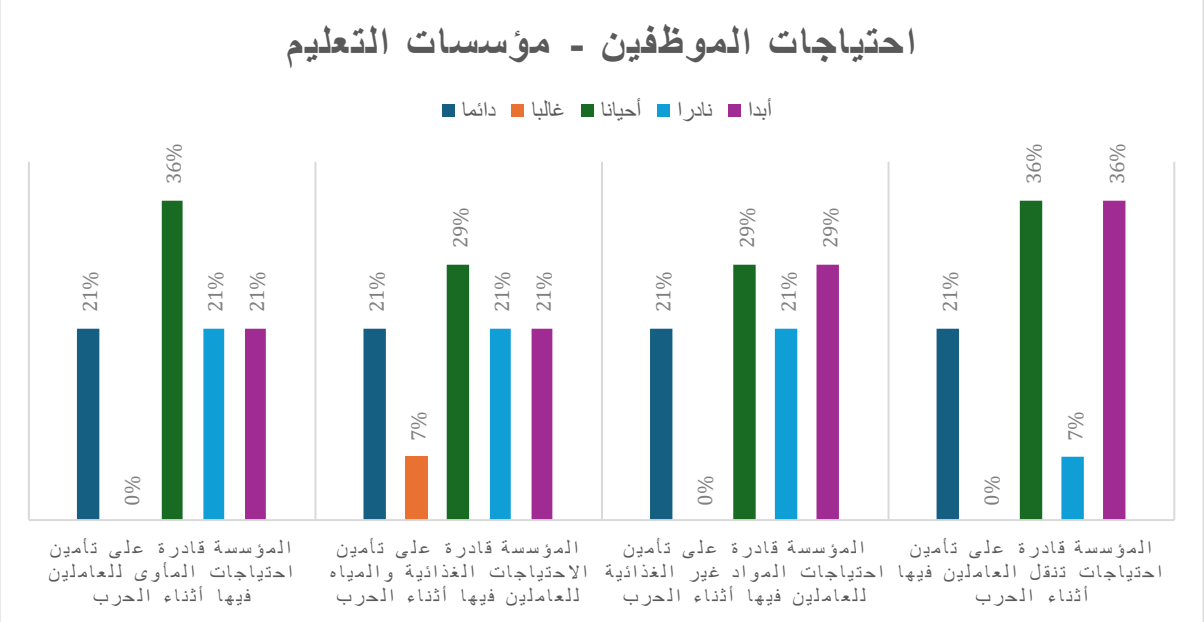

وكشف المسح الذي أجري على منظمات المجتمع المدني عن نتائج مثيرة للقلق فيما يتعلق بقدرتها على تأمين الاحتياجات الأساسية لموظفيها.

أشار 21% فقط من منظمات المجتمع المدني المستجيبة إلى أنهم قادرون على تأمين احتياجات المأوى لموظفيهم باستمرار. وتكافح نسبة 79% المتبقية لتلبية هذه الحاجة، حيث ذكر 42% أن ذلك غير ممكن أو نادراً ما يكون ممكناً، وأفاد 36% أنهم لا يستطيعون تأمين المأوى إلا في بعض الأحيان.

وينطوي الوضع على تحديات مماثلة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية الأخرى. وقال 28% فقط من منظمات المجتمع المدني إنهم تمكنوا من تأمين الاحتياجات الغذائية لموظفيهم خلال الحرب، بينما قال 42% أنهم لم يتمكنوا من ذلك. وأشار 21% فقط من منظمات المجتمع المدني إلى أنهم تمكنوا من تأمين الاحتياجات غير الغذائية لموظفيهم، مع عدم تمكن 50% من تلبية هذه الاحتياجات.

ويشكل النقل تحدياً كبيراً آخر، حيث أن 21% فقط من منظمات المجتمع المدني المشاركة قادرة على تأمين احتياجات النقل لموظفيها. وقال 36% إنهم لا يستطيعون تأمين وسائل النقل على الإطلاق، في حين وجد 42% أن الأمر صعب.

وتسلط النتائج الضوء على الظروف الخطيرة والملحة التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة أثناء الحرب. فبدون التمويل والدعم الكافيين، تواجه هذه المنظمات عقبات كبيرة في الوفاء بمهامها الحاسمة المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المتضررة. ويتفاقم الوضع المزري الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني بسبب كفاح موظفيها، الذين من المتوقع أن يقدموا المساعدة والدعم لمن هم في حاجة إليها في حين يواجهون تحديات في تأمين ضرورياتهم الأساسية. ويفرض هذا الوضع تحديات كبيرة على منظمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى زيادة العبء على موظفيها، الذين يجدون أنفسهم يوازنون بين واجباتهم ومسؤولية إعالة أسرهم.

إن عواقب هذا الوضع بعيدة المدى ومثيرة للقلق العميق. تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في دعم مجتمعاتها، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتخفيف المعاناة. وبدون الدعم الكافي، فإن قدرتهم على القيام بهذه الأدوار بفعالية ستتعرض لعراقيل شديدة. والنتيجة هي فجوة في الخدمات الأساسية، مما يترك المجتمعات المتضررة ضعيفة وفي حاجة ماسة إلى المساعدة.

علاوة على ذلك، فإن التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني لها تأثير مباشر على موظفيها. إن عبء العمل الثقيل والضغط المستمر للعمل في ظل المخاطر التي تهدد حياتهم بسبب الحرب، يؤثران بشكل كبير على صحتهم الجسدية والعقلية. يمكن أن يتعرض العديد من موظفي منظمات المجتمع المدني للإرهاق واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD). إن عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الدعم الكافي لموظفيها يؤدي إلى تفاقم هذه التحديات، مما يخلق حلقة مفرغة تزيد من تقويض فعالية هذه المنظمات.

6.6.5.3 إدارة الموارد البشرية

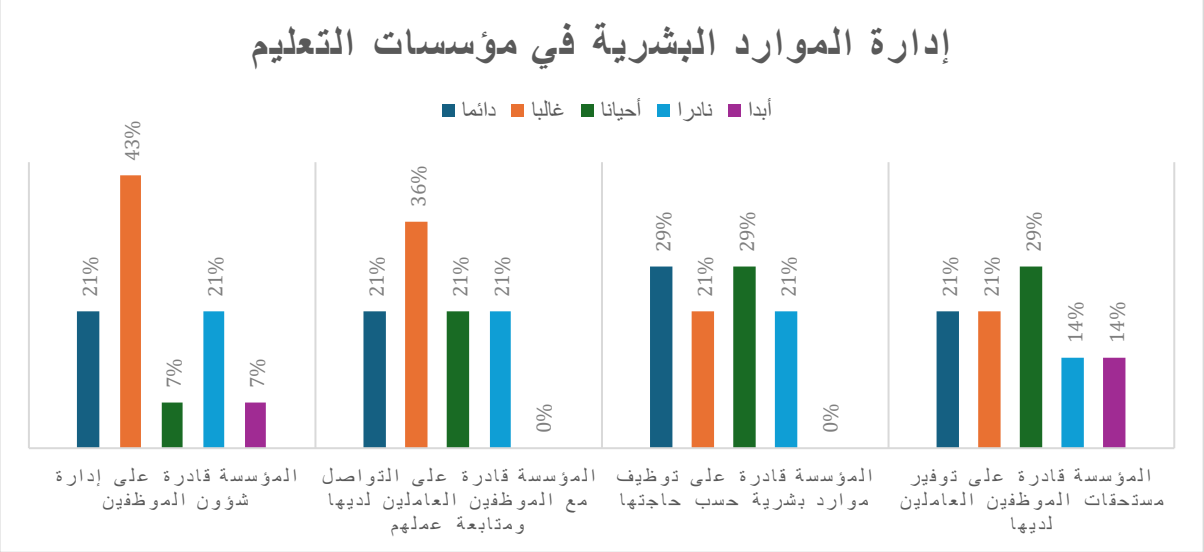

سلطت نتائج المسح الضوء على المستويات المتفاوتة للقدرات بين منظمات المجتمع المدني التعليمية في العديد من المجالات الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

1. إدارة شؤون الموظفين:

- أظهرت 64% من منظمات المجتمع المدني التعليمية القدرة على إدارة موظفيها بفعالية، مما يشير إلى قدرة قوية نسبياً في هذا المجال.

- ومع ذلك، واجهت 28% من منظمات المجتمع المدني تحديات أو أعربت عن عدم القدرة على إدارة موظفيها، مما يشير إلى الحاجة إلى الدعم المستهدف وبناء القدرات.

2. التواصل والمتابعة:

- أشارت 57% من منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم إلى قدرتها على التواصل مع موظفيها ومتابعة عملهم، مما يعكس مستوى إيجابياً في ممارسات الاتصال والمراقبة.
- في المقابل، نادراً ما تشارك 21% من منظمات المجتمع المدني في التواصل أو المتابعة الفعالة، مما يشير إلى وجود ضرورة للتحسين في هذه المجالات.

3. تخصيص الموارد البشرية:

- أشارت 50% فقط من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على تخصيص الموارد البشرية وفقاً لاحتياجاتها، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى ممارسات تخصيص أكثر استراتيجية وكفاءة.
- نادراً ما أظهرت 21% من منظمات المجتمع المدني تخصيصاً فعالاً للموارد، مما يؤكد أهمية تقديم الدعم في هذا المجال.

4. مزايا الموظفين:

- أعربت 42% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على توفير مزايا الموظفين، بما في ذلك الرعاية الصحية أو خطط التقاعد أو غيرها من الحوافز.
- أشارت 28% من منظمات المجتمع المدني إلى عدم القدرة أو الصعوبة الكبيرة في توفير مزايا الموظفين، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الموارد المالية أو استراتيجيات بديلة لدعم رفاهية الموظفين.

تسلط هذه النتائج الضوء على التحديات والقدرات المتنوعة لمنظمات المجتمع المدني التعليمية في إدارة مواردها البشرية. ويرتبط هذا بشكل مباشر بالعديد من قضايا البنية التحتية، بما في ذلك الافتقار إلى البنية التحتية للاتصالات والنقل. كما يؤثر شلل الخدمات المصرفية والمالية بشكل كبير على قدرتها على إدارة مواردها البشرية بفعالية. علاوة على ذلك، فإن تحديات التمويل تعيق قدرتها على استقطاب الموظفين المهرة وذوي الخبرة والاحتفاظ بهم وتطويرهم. وتزيد الحرب المستمرة في غزة من تعقيد الوضع بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني هذه، لأنها تعيق وظائفها الأساسية وتعطل عملياتها.

6.6.6 الإدارة المالية

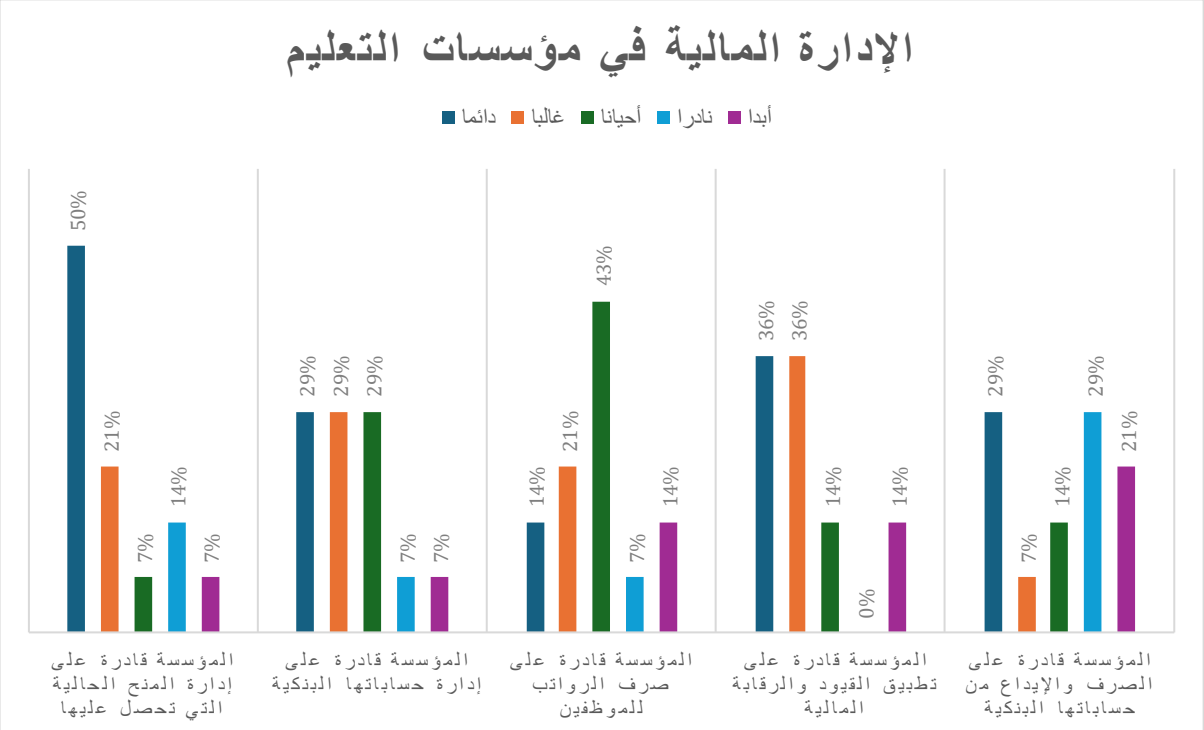

كشفت نتائج منظمات المجتمع المدني التعليمية عن رؤى مهمة حول قدراتها المالية وأدائها.

- **إدارة منح التمويل:** أعربت 71% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على إدارة واستخدام المنح التمويلية التي حصلت عليها بشكل فعال. تشير هذه الاستجابة الإيجابية إلى أن معظم منظمات المجتمع المدني لديها أنظمة وعمليات كافية لإدارة مواردها المالية بشكل فعال.

- **دفع الرواتب:** أعرب 35% فقط من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على دفع الرواتب باستمرار لموظفيها. وواجهت نسبة 65% المتبقية تحديات في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة برواتبهم. وذكر 21% أن دفع الرواتب غير ممكن، فيما أشار 43% إلى أنه ممكن أحياناً وأحياناً غير ممكن.

يسلط هذا التفاوت الضوء على القيود المالية التي تواجهها العديد من منظمات المجتمع المدني في سياق الحرب.

- **تطبيق الضوابط المالية:** أعربت أغلبية كبيرة من منظمات المجتمع المدني، بنسبة 78%، عن قدرتها على تطبيق ضوابط فعالة على عملياتها المالية. تشير هذه النتيجة إلى أن منظمات المجتمع المدني قد نفذت التدابير المناسبة لضمان دقة وسلامة سجلاتها ومعاملاتها المالية.
- **إدارة الحسابات المصرفية:** أفادت 58% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على إدارة حساباتها المصرفية بفعالية. ومع ذلك، واجه 14% تحديات أو لم يتمكنوا من إدارة حساباتهم المصرفية بسلاسة.
- **صرف وإيداع الأموال:** أعرب 36% فقط من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على صرف وإيداع الأموال بكفاءة من الحسابات المصرفية. وفي المقابل، واجهت 50% من منظمات المجتمع المدني صعوبات في إجراء هذه المعاملات المصرفية. تسلط هذه النتيجة الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى مواردها المالية واستخدامها.

بشكل عام، تشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني أظهرت بعض المرونة والقدرة المالية، إلا أنها واجهت أيضاً تحديات كبيرة، لا سيما في إدارة شؤونها المالية في سياق الحرب. ظهرت التحديات المتعلقة بالقطاع المصرفي، مثل محدودية الوصول إلى التمويل والصعوبات في إدارة الحسابات المصرفية، كقضايا حاسمة أعاقت العمل السلس لمنظمات المجتمع المدني.

6.6.7 إدارة المشتريات

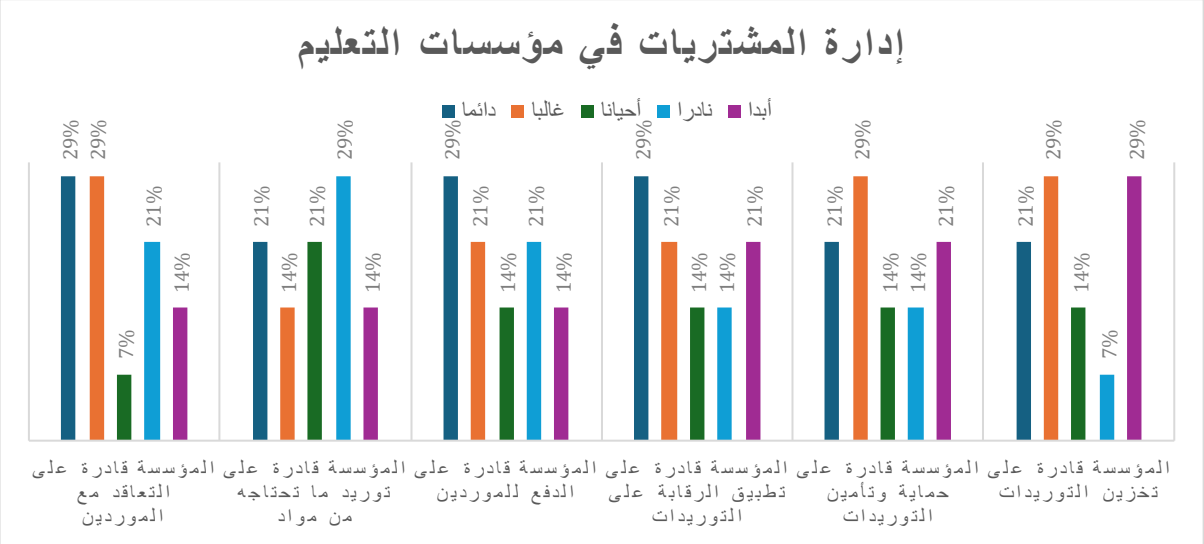

وتظهر نتائج الدراسة أن 58% من منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم أشارت إلى أنها قادرة على إبرام عقود مع الموردين، في حين أفاد 35% منها أن ذلك كان صعباً أو مستحيلاً. يشير هذا التفاوت إلى أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني التعليمية تواجه صعوبات في تأمين موردين موثوقين. ويرجع ذلك إلى عامل واحد أو أكثر، مثل الموارد المحدودة، أو لوائح المشتريات المعقدة، أو عدم إمكانية الوصول إلى البائعين المؤهلين.

وبالمثل، أشارت 35% من منظمات المجتمع المدني التعليمية إلى أنها قادرة على الحصول على الإمدادات اللازمة، في حين ذكرت 35% أن ذلك كان صعباً أو نادراً ما يكون ممكناً. تسلط هذه النتيجة الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني التعليمية في تلبية احتياجاتها من الإمدادات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل مثل تعطل سلسلة التوريد، أو التأخير في عمليات التسليم، أو عدم كفاية التمويل.

وفيما يتعلق بالمدفوعات للموردين، أشارت 50% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على سداد المدفوعات، مقارنة بـ 35% ممن أبلغوا عن تحديات في القيام بذلك. يشير هذا التفاوت إلى أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني التعليمية تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموردين، مما قد يؤثر على علاقاتها مع البائعين وبيعق عملياتها.

وفيما يتعلق بالتحكم في الإمدادات، أفادت 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية عن قدرتها على فرض الضوابط، بينما قال 35% إنها غير قادرة على القيام بذلك. تكشف هذه النتيجة أن جزءاً كبيراً من منظمات المجتمع المدني التعليمية تواجه تحديات في ضمان الإدارة والإشراف المناسبين على إمداداتها. وقد يرجع ذلك إلى عوامل مثل القدرات المحدودة، وعدم كفاية البنية التحتية، وانعدام الأمن، وعدم القدرة على إنفاذ آليات المساءلة.

علاوة على ذلك، أشارت 50% فقط من منظمات المجتمع المدني التعليمية إلى قدرتها على حماية وتأمين إمداداتها، مقارنة بـ 35% أبلغت عن تحديات في هذا الصدد. تسلط هذه النتيجة الضوء على مدى ضعف منظمات المجتمع المدني التعليمية في حماية إمداداتها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل مثل ضعف التدابير الأمنية، أو عدم كفاية مرافق التخزين، أو عدم الاستقرار في بيئات التشغيل الخاصة بهم.

وأخيراً، أشارت 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية إلى قدرتها على تخزين مستلزماتها، بينما أفاد 36% بخلاف ذلك. يشير هذا التفاوت إلى أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني التعليمية تفتقر إلى مرافق تخزين كافية، مما قد يؤثر على جودة إمداداتها وتوافرها. وقد يكون ذلك بسبب القيود المفروضة على الموارد، أو البنية التحتية المحدودة، أو التحديات اللوجستية.

تعكس النتائج الموضحة فيما يلي موقفاً مقلقاً يؤثر على عمليات منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات الحيوية:

1. الوضع الأمني:
- وواجهت شاحنات وقوافل المساعدات هجمات من الغارات الإسرائيلية والجماعات المحلية، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني المضطرب بالفعل.
- إن غياب قوة شرطة يمكن الاعتماد عليها جعل المنظمات الإنسانية عرضة للعنف والسرقة.
- إن العمل في مثل هذه البيئة المعادية أعاق إيصال المساعدات إلى المحتاجين.

2. الخدمات اللوجستية:
- يشكل إنشاء مرافق تخزين مناسبة والحفاظ على ظروف تخزين مناسبة تحديات كبيرة.
- عندما تكون مرافق التخزين متاحة، غالباً ما تكون بتكلفة عالية وتتطلب تدابير أمنية إضافية، مما يزيد من الضغط على الموارد المحدودة.
- أدى الافتقار إلى البنية التحتية اللوجستية الكافية إلى إعاقة التوزيع الفعال للمساعدات الإنسانية.

3. تمويل:
- واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدفوعات والإنفاق.
- وأدى نقص النقد ومحدودية التمويل وإغلاق البنوك إلى تقييد قدرة منظمات المجتمع المدني بشدة على تنفيذ عملياتها.
- أعاقت التحديات المالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني جهودها لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها للمجتمعات الضعيفة.

6.6.8 التنسيق

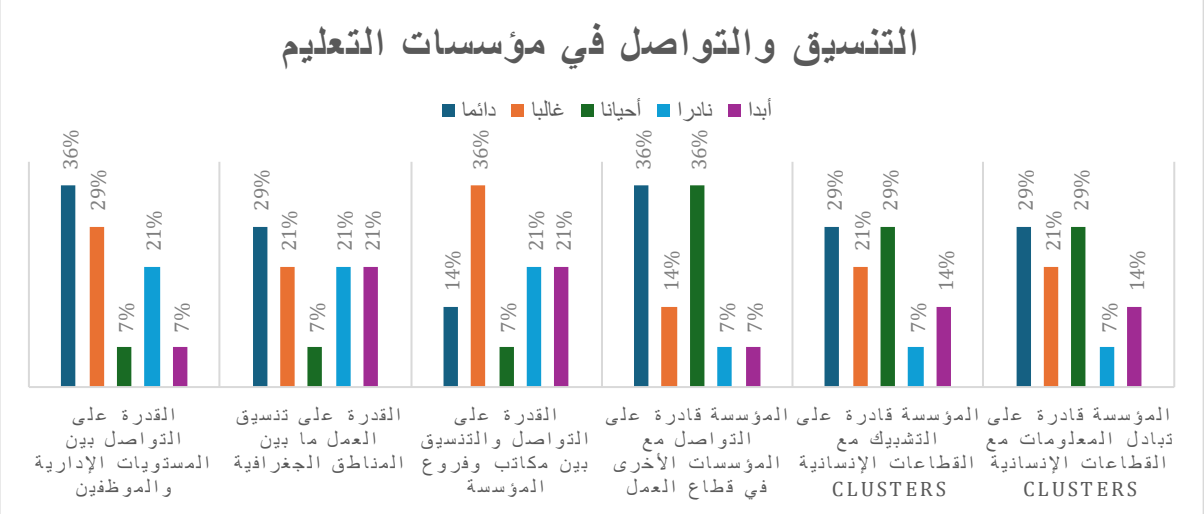

كشفت نتائج مسح منظمات المجتمع المدني التعليمية أن 65% من المشاركين عبروا عن قدرتهم على التواصل داخلياً عبر المستويات الإدارية، بينما عبر 28% منهم عن صعوبات في هذا الصدد. ويشير هذا إلى أنه على الرغم من أن غالبية منظمات المجتمع المدني التعليمية أنشأت قنوات اتصال داخلية فعالة، إلا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين.
كما وجد الاستطلاع أن 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية أعربت عن قدرتها على تنسيق عملها عبر المناطق الجغرافية المختلفة بين مكاتبها ومراكز الخدمة المختلفة، بينما أشار 42% إلى عدم قدرتها على القيام بذلك، أو على الأقل واجهت تحديات. تسلط هذه النتيجة الضوء على بيئة العمل الصعبة مع البنية التحتية المدمرة والافتقار إلى الاتصالات المستقرة.

وفيما يتعلق بالتواصل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، كانت نتائج المسح مختلطة. وفي حين عبرت 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية عن قدرتها على التواصل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، قال 14% خلاف ذلك.

واستكشف الاستطلاع أيضاً قدرة منظمات المجتمع المدني التعليمية على التواصل مع المجموعات وتبادل المعلومات معهم. وأظهرت النتائج أن 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية أعربت عن قدرتها على التواصل مع المجموعات، في حين وجد 21% منها أن ذلك صعب أو مستحيل. وبالمثل، أعرب 50% من منظمات المجتمع المدني التعليمية عن قدرتها على تبادل المعلومات مع المجموعات، في حين قال 21% أنهم غير قادرين على القيام بذلك. تظهر هذه النتائج النقص الجزئي في التواصل لعدة أسباب: الفوضى في التنسيق من جانب المجموعات وكذلك من جانب منظمات المجتمع المدني الفردية، وعدم وجود قنوات اتصال مستقرة، وتعطيل عملية صنع القرار والتسلسل القيادي مع منظمات المجتمع المدني نفسها.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أنه على الرغم من وجود بعض مجالات القوة، فإنها تعكس إصرار منظمات المجتمع المدني على العمل والحفاظ على آليات التنسيق والتعاون السليمة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى وداخل القطاع.

6.6.9 الحماية والأمن

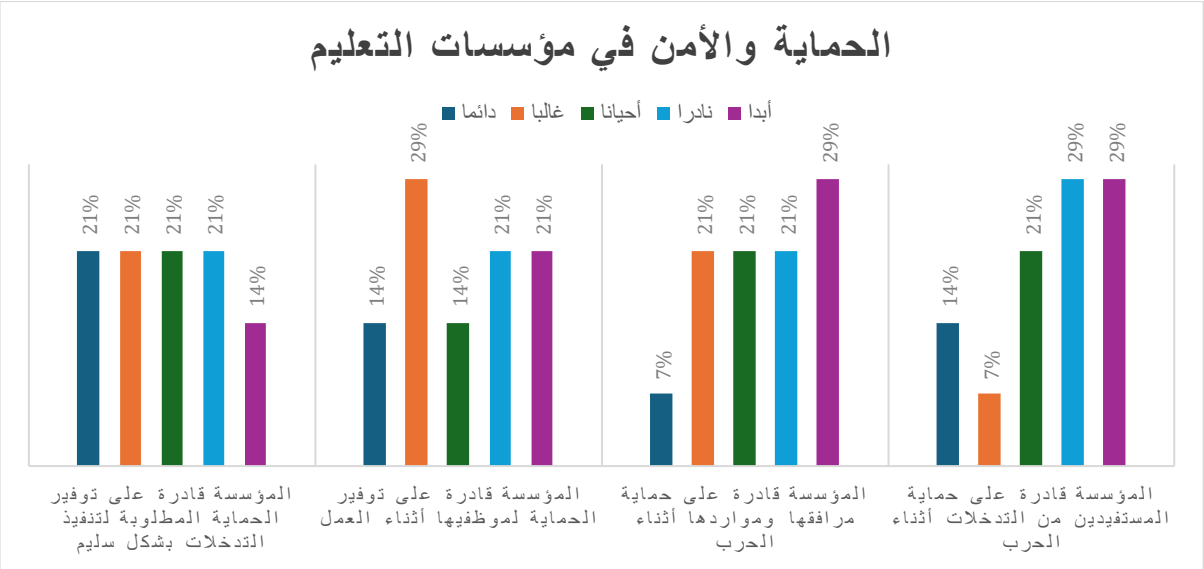

وفقاً للاستطلاع، أعربت 42% من منظمات المجتمع المدني التعليمية عن قدرتها على توفير الحماية اللازمة لتنفيذ تدخلاتها، في حين أشار 35% إلى أنها لا تستطيع ذلك. يسلط هذا التناقض الضوء على القدرات والتحديات المتنوعة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في ضمان سلامة موظفيها ومرافقها ومواردها والمستفيدين.

علاوة على ذلك، أعربت 43% من منظمات المجتمع المدني عن قدرتها على توفير الحماية لموظفيها أثناء العمل، في حين ذكر 42% أنهم غير قادرين على القيام بذلك. ويؤكد هذا الوضع الحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية شاملة لحماية موظفي منظمات المجتمع المدني، الذين يعملون غالباً في بيئات عالية المخاطر.

وكشفت نتائج الاستطلاع أيضاً أن 28% فقط من منظمات المجتمع المدني التعليمية أعربت عن قدرتها على حماية مرافقها ومواردها أثناء الحرب، بينما أشار 50% إلى أنها لا تستطيع ذلك. يؤكد هذا التفاوت الكبير على الحاجة الملحة إلى بنية تحتية وموارد آمنة لضمان استمرارية عمليات منظمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بحماية المستفيدين، ظهرت نفس النسبة، حيث أشارت 28% من منظمات المجتمع المدني إلى قدرتها على حماية المستفيدين، في حين ذكرت 58% أنها لا تستطيع ذلك. وتعكس هذه النسبة المرتفعة بشكل مثير للقلق انعدام الأمن والبيئة الخطيرة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني، مما قد يعيق جهودها لتقديم الخدمات الأساسية والدعم للسكان الضعفاء.

تؤكد نتائج الدراسة على الأهمية الحاسمة لمعالجة المخاوف الأمنية وتنفيذ آليات حماية قوية لتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بفعالية والوفاء بولاياتها.

6.6.10 الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

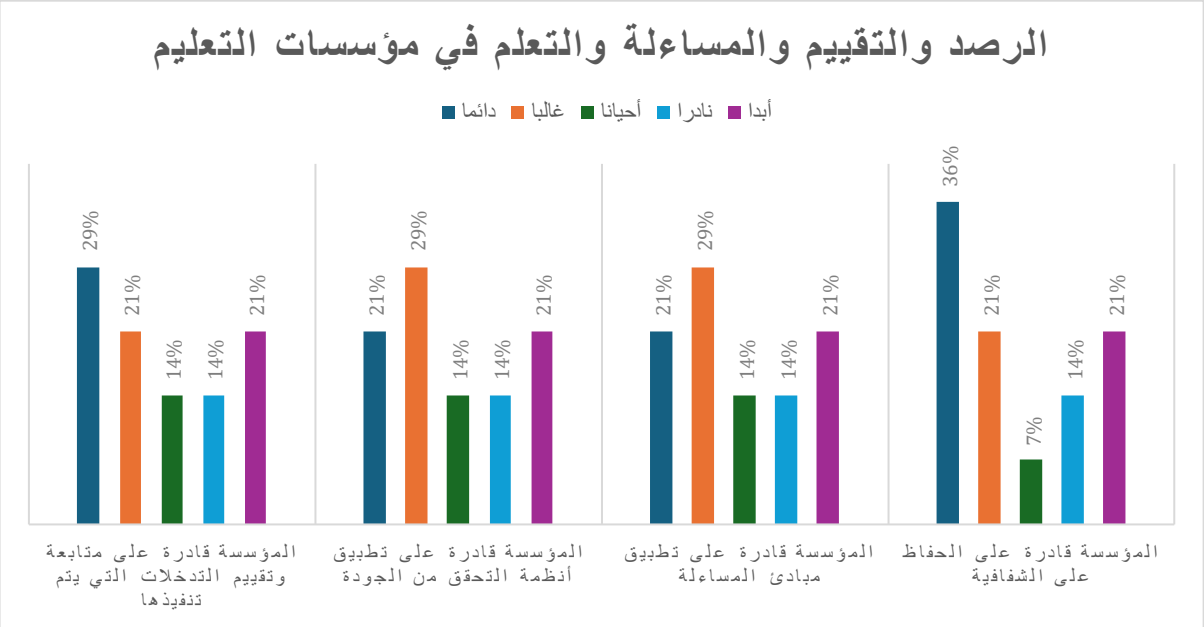

أعرب 50% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة عن ثقتها في قدرتها على القيام بأنشطة الرصد والتقييم للتدخلات التي نفذتها. ومع ذلك، أقر 35% من منظمات المجتمع المدني بعدم قدرتهم على أداء هذه الواجبات الأساسية.

وفيما يتعلق بضمان الجودة، أفادت 50% من منظمات المجتمع المدني أن لديها القدرة على تنفيذ ضمان الجودة لتدخلاتها المنفذة. ولسوء الحظ، واجهت 35% من منظمات المجتمع المدني تحديات في تنفيذ تدابير ضمان الجودة.

كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن 50% من منظمات المجتمع المدني أظهرت التزامها بدعم مبادئ المساءلة في عملها خلال الحرب. ومع ذلك، واجه 35% من منظمات المجتمع المدني صعوبات في تنفيذ تدابير المساءلة والحفاظ عليها.

علاوة على ذلك، سلط 57% من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة الضوء على قدرتها على الحفاظ على الشفافية في عملها. ومع ذلك، واجه 35% من منظمات المجتمع المدني عقبات في ضمان الشفافية في عملياتها.

وفي خضم الحرب، واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات هائلة في إنجاز مهامها. وعلى الرغم من الصعوبات، فقد برز صمودهم وتفانيهم. وتمكنوا من الحفاظ على الحد الأدنى من ضمان الجودة في تتبع ورصد تدخلاتهم، حتى في ظل الظروف الاستثنائية. وهذا الالتزام بالحفاظ على الشفافية والمساءلة أمر يستحق الثناء، خاصة بالنظر إلى السياق الذي كانوا يعملون فيه.

وفي حين أن النتائج الإجمالية قد لا تفي بالمعايير العادية، إلا أنها شهادة على الروح الثابتة لهذه المنظمات. والاستمرار في خدمة مجتمعاتهم، وضمان تقديم الخدمات الأساسية والدعوة إلى العدالة وحقوق الإنسان.

6.6.11 الوصول إلى البيانات

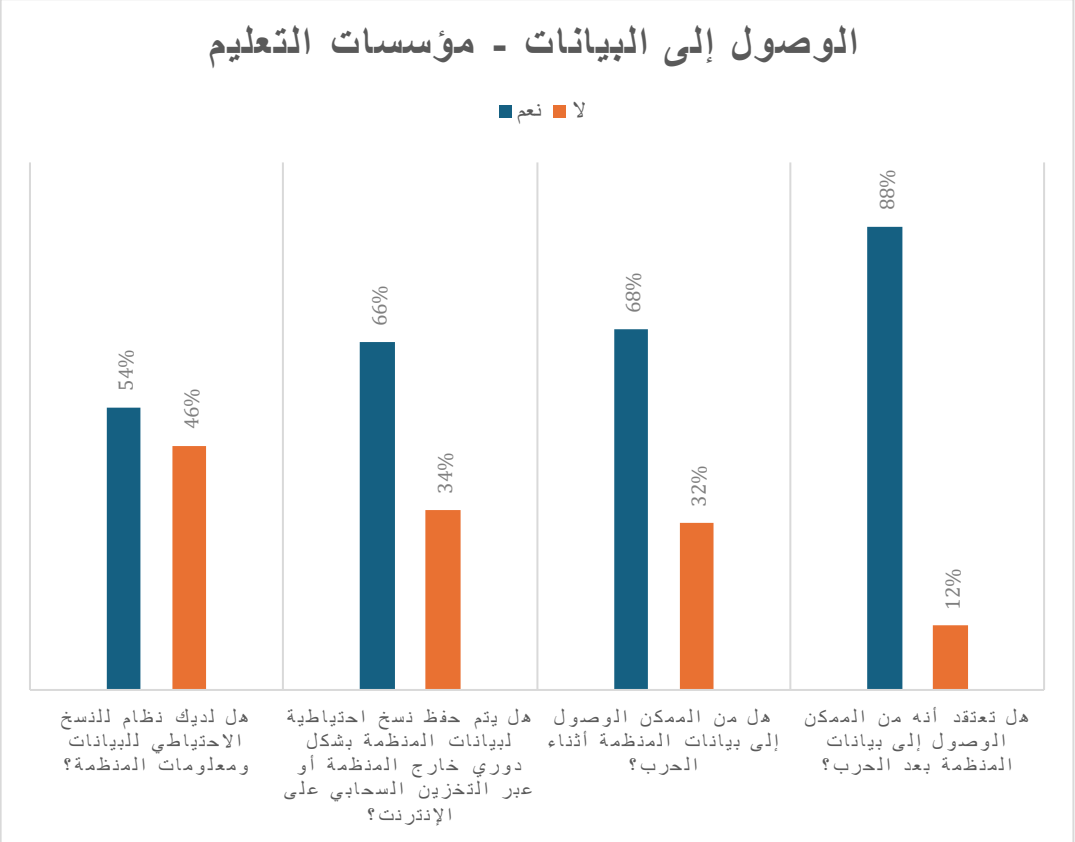

كشف الاستطلاع الذي أجري على منظمات المجتمع المدني عن معلومات ثاقبة فيما يتعلق بممارسات إدارة البيانات وإمكانية الوصول إليها أثناء الحرب وبعدها.

- أشارت 66% من منظمات المجتمع المدني إلى أن لديها نسخ احتياطية دورية لبياناتها قبل الحرب. يشير هذا إلى نهج استباقي لحماية البيانات والاستعداد بين منظمات المجتمع المدني.
- أشارت 54% من منظمات المجتمع المدني المشاركة إلى وجود نسخ احتياطية للبيانات أثناء الحرب، مما يدل على أهمية الحفاظ على البيانات حتى في الظروف الصعبة.
- ومع ذلك، لم يكن لدى 46% من منظمات المجتمع المدني نسخ احتياطية للبيانات أثناء الحرب.
- أفادت 68% من منظمات المجتمع المدني أنها تمكنت من الوصول إلى بياناتها أثناء الحرب، مما يشير إلى المرونة والقدرة على التكيف في الحفاظ على استمرارية العمليات.
- ومع ذلك، واجهت 32% من منظمات المجتمع المدني تحديات في الوصول إلى بياناتها، مما يؤكد تأثير الاضطرابات الناجمة عن الحرب على توفر البيانات.
- قدرت معظم منظمات المجتمع المدني (88%) أنه سيكون بإمكانها الوصول إلى بياناتها بعد انتهاء الحرب، معربة عن تفاؤلها وثقتها في جهود استعادة البيانات. وهذا يعكس أهمية استعادة البيانات واستمراريتها بعد انتهاء الصراع.

تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني أظهرت جهوداً جديرة بالثناء في إدارة البيانات، إلا أن هناك مجالاً لتحسين استراتيجيات النسخ الاحتياطي وضمان الوصول الشامل إلى البيانات أثناء الأزمات. ويشير أيضاً إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لاستعادة المعلومات وقواعد البيانات المفقودة لاستعادة قدرتها على إدارة معلومات المستفيدين.

من المحتمل أن منظمات المجتمع المدني التعليمية لم تستخدم بعد قواعد البيانات المتعلقة بالتعليم بسبب تعليق أو استبدال معظم الأنشطة التعليمية بجهود إنسانية جديدة استجابة للحرب في غزة. ومع ذلك، فإن أهمية قواعد البيانات وأنظمة المعلومات هذه ستصبح أكثر وضوحاً عندما تستأنف منظمات المجتمع المدني أنشطتها التعليمية، حيث ستحتاج إلى الوصول إلى بياناتها السابقة.

7 احتياجات منظمات المجتمع المدني

ترسم النتائج من مختلف القطاعات صورة صارخة للاحتياجات الهائلة لمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. لقد أثر الحجم غير المسبوق للأزمة وحجم الأضرار على جميع جوانب الحياة في غزة، مما ترك منظمات المجتمع المدني أمام مهمة ضخمة.
لقد ألحقت الحرب على غزة خسائر فادحة بمنظمات المجتمع المدني، حيث تسببت في أضرار جسيمة لبنيتها التحتية ومواردها المالية ورأس مالها البشري. وقد أدى فقدان البنية التحتية إلى تعطيل العمليات، وإعاقة تقديم الخدمات، والحد من قدرتها على الاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان المتضررين. وقد أدت القيود المالية إلى تفاقم الوضع، مما جعل منظمات المجتمع المدني تكافح من أجل توفير تكاليف التشغيل الأساسية.
بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب إلى خسارة موارد بشرية قيمة، مع مقتل أو إصابة أو نزوح العديد من موظفي منظمات المجتمع المدني. وقد أدى ذلك إلى نقص حاد في الموظفين المهرة وذوي الخبرة، مما زاد من إعاقة قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية.

وقد أدت الهجمات الإسرائيلية على منظمات المجتمع المدني نفسها إلى تفاقم التحديات التي تواجهها هذه المنظمات. لقد أدى الاستهداف المتعمد لمرافق منظمات المجتمع المدني ومعداتها وموظفيها إلى خلق مناخ من الخوف وانعدام الأمن، مما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني العمل بحرية وفعالية. كما أثرت المدة الطويلة للحرب تأثيراً نفسياً على موظفي منظمات المجتمع المدني، مما جعلهم مرهقين ومصدومين وبحاجة إلى الدعم.

وقد أدى التأثير التراكمي لهذه العوامل إلى وضع منظمات المجتمع المدني في غزة تحت ضغط هائل. فهم يواجهون طلباً متزايداً على الخدمات من السكان الذين تضرروا بشدة من النزاع، بينما يعانون في الوقت نفسه من محدودية الموارد والافتقار إلى القدرات.

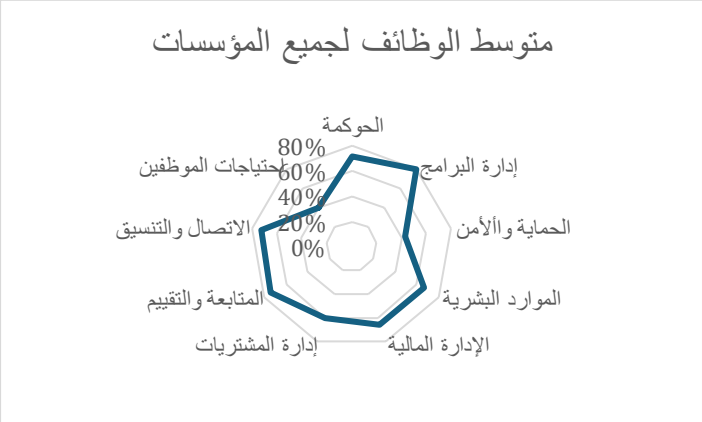

ويكشف تحليل البيانات المستقاة من مسح منظمات المجتمع المدني عن نقاط ضعف كبيرة في مجالات الحماية واحتياجات الموظفين. وتتأثر أوجه القصور هذه بشكل مباشر بالوضع الأمني في قطاع غزة والتهديدات التي تشكلها الهجمات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، تشير نتائج المسح إلى أن الأبعاد الأخرى لعمليات منظمات المجتمع المدني، مثل الإدارة المالية، والبرمجة، والحوكمة، والرصد والتقييم، لا تزال قوية نسبياً على الرغم من الظروف الصعبة. وفي حين أثر الوضع الأمني على طريقة تنفيذ هذه الأبعاد، فقد أظهرت منظمات المجتمع المدني المرونة والقدرة على التكيف في الحفاظ على عملياتها.

على سبيل المثال، في حين أن مجالس الإدارة بين منظمات المجتمع المدني قد تعقد اجتماعات أقل بسبب المخاوف الأمنية، فإنها تستمر في توفير الإشراف والمتابعة لضمان الأداء الفعال لمنظماتهم. بالإضافة إلى ذلك، نفذت منظمات المجتمع المدني ممارسات ضمان الجودة للحفاظ على جودة برامجها وخدماتها، حتى مع احتمال تغير طرق العمل في ضوء الوضع الأمني.

7.1 الاحتياجات الشاملة

- إعادة تأهيل وترميم مقرات ومرافق منظمات المجتمع المدني، ويرتبط ذلك بإعادة الإعمار، وإعادة البناء الذاتي.
- توفير الموارد المالية الكافية لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة: يجب على مجتمع المانحين مساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية على استئناف تمويلها وزيادة قيمة التمويل، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بكتابة المشاريع، وتبسيط الإجراءات المالية والإدارية، وتسهيل الوصول إلى الموارد.
- توفير التسهيلات لمنظمات المجتمع المدني لتخصيص الموارد بسلاسة وسرعة وتنفيذ التدخلات لزيادة استجابتها لاحتياجات المجتمع الناشئة.

- توطين التدخلات المقدمة في كافة القطاعات لتعزيز القدرات المحلية بشكل أكبر، وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، وتحقيق التنمية الفعلية طويلة الأجل للموارد المحلية.
- يُطلب من جميع منظمات المجتمع المدني إعادة تقييم نقاط قوتها وواقعها وحالتها والمستفيدين
- مطلوب من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية إعلام منظمات المجتمع المدني وبناء القدرات المتوافقة مع الواقع من خلال خبراء خارجيين، والتعرف على التجارب الأخرى، والشراكة مع المؤسسات الأخرى.

التمويل
- البحث عن مصادر التمويل المختلفة، بالإضافة إلى السعي لاستعادة دعم المانحين لأهمية برامج الحماية الاجتماعية.
- إعادة هيكلة برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع المحلي، مع الحفاظ على الاستدامة والجودة.
- تصميم المشاريع الطارئة التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة طويلة المدى وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.
- إعادة النظر في التمويل المشروط الذي يحرم منظمات المجتمع المدني المحلية من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها وبرامجها. وينبغي مراجعة العلاقات مع وكالات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لضمان توطين المساعدات ودعم الأجندة المحلية والوطنية.

إدارة العمليات اللوجستية
- بذل الجهود لتحسين عمليات التوريد من خلال التعاون مع الموردين الموثوقين وتطبيق استراتيجيات لتحسين سلاسة عمليات الشراء والتوريد.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الوصول إلى البيانات المالية والحسابات لمنظمات المجتمع المدني، والتواصل مع الموردين، سواء عن طريق استعادة البيانات المفقودة أو إنشاء نظام جديد لإدارة البيانات.
- تنويع مصادر التمويل والبحث عن مصادر تمويل بديلة تساعدها على تحسين السيولة المالية وتمويل عملياتها اللوجستية.
- تعزيز الاستعداد والتخطيط: تعزيز درجة جاهزية منظمات المجتمع المدني ووضع خطط طوارئ تساعدها على التعامل مع الأزمات بشكل أفضل في المستقبل.
- تحسين عمليات الإخلاء: وضع خطط لإجراء عمليات الإخلاء بطريقة منظمة وممنهجة، مما يساعدهم على الاستجابة بشكل أفضل في حالات الطوارئ.
- التعاون مع المنظمات الأخرى: التعاون مع بعضها البعض وتبادل الخبرات والموارد خلال فترات الغياب المؤقت للمؤسسات في الشمال وغزة، مما يساعدها على تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات.

الموارد البشرية
- تقديم الدعم النفسي: يجب على المنظمات تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين المتأثرين بالظروف القاسية، وذلك لتعزيز معنوياتهم وزيادة دافعيتهم للعمل.
- توفير التدريب: يجب على المنظمات توفير التدريب المستمر للموظفين الجدد لتأهيلهم وتحسين كفاءتهم في تقديم الخدمات.
- البحث عن موظفين بديلين: يجب على المنظمات البحث عن موظفين بديلين مؤهلين ومدربين لتعويض النقص في العمالة وضمان استمرارية تقديم الخدمة.
- تقديم برامج دعم الأسرة: يمكن للمنظمات تقديم برامج دعم لأسر الموظفين المتضررين لتخفيف الضغوط الاقتصادية وتعزيز استقرارهم المعيشي.

7.2 الاحتياجات الخاصة حسب القطاع

7.2.1 الصحة
- ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في تقييم الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي نتيجة الحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.
- التدخل لتوفير الحماية للعاملين في المجال الصحي، وخاصة العاملين الميدانيين الذين يعملون في التعامل مع الجرحى والشهداء، وتوفير الحماية الكاملة للمرافق الصحية التي تستقبل المرضى والمصابين نتيجة حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة، بالإضافة إلى تشكيل الرأي العام للضغط على المؤسسات المانحة من أجل حماية الطواقم الطبية.

- تفعيل المشاريع الصحية وعمليات الشراء اللاحقة بشكل عاجل لتوفير الموارد والمستلزمات اللازمة للتدخلات الصحية المنقذة للحياة.
- تطوير آليات دفع مستحقات الموردين وضمان استمرار العقود مع المانحين، لاستمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية.
- تقديم الدعم الكافي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الصحة الإنجابية- وللذين يقدمون خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

7.2.2 التعليم

- إعطاء الأولوية للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية في الملاجئ والمجتمعات المضيفة لتقديم الدعم أثناء الصراع المستمر.
- إنشاء بيئات تعليمية آمنة من خلال تحديد وإنشاء مساحات مخصصة للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) لتسهيل التعلم وخلق شعور بالحياة الطبيعية، استعداداً لوقف الأعمال العدائية.
- ضمان استعادة نظام التعليم الرسمي للحفاظ على التعلم المستمر من خلال إعادة بناء البنية التحتية التعليمية وتأمين العدد الكافي من الموظفين.
- الاستعداد لاستئناف الأنشطة التعليمية المناسبة بمجرد انتهاء الحرب، مع التركيز على التنمية الشاملة للأطفال، بما في ذلك الصحة النفسية والاجتماعية والمعرفية والجسدية والرفاهية.
- تنفيذ حلول تعليمية بديلة، مثل التعلم عن بعد، لتمكين الأطفال من مواصلة التعلم.
- إعادة بناء المدارس وتجديد المرافق بالسرعة الممكنة، وتعويض الموظفين المفقودين، وهو ما سيشكل معضلة أساسية في كافة القطاعات.
- إعادة إعمار المرافق التعليمية المتضررة وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومناسبة للطلاب والمعلمين، بما في ذلك توفير أماكن عمل مؤقتة لحين إعادة بناء المدارس الدائمة.
- وضع برامج بديلة للدعم النفسي والاجتماعي، بالتعاون مع خبراء في هذا المجال، بما يتيح للمجتمع التريوي الحصول على الدعم اللازم للتعامل مع الصدمات النفسية نتيجة الحرب.
- تطوير برامج تعليمية مبتكرة تتناسب مع الظروف الحالية، مثل برامج التعليم عن بعد واستخدام التكنولوجيا في التعليم، لضمان استمرارية التعليم وحصول الطلاب على الموارد التعليمية.
- إيجاد حلول مستدامة لدعم الأسر المتضررة اقتصادياً بعد أن فقدت قدراتها المالية خلال فترة الحرب، بما في ذلك تقديم الدعم المالي لتلبية احتياجات التعليم الأساسية مثل القرطاسية والنقل ورسوم الطلاب، وإعادة ترتيب أولويات المجتمع لضمان تأمين الاحتياجات الأساسية للتعليم وتجنبهم الانزلاق إلى أسفل قائمة الأولويات.
- تطوير برامج تدريبية عبر الإنترنت للتغلب على عقبة عدم توفر القاعات وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلمين والموظفين في المناطق المختلفة. يمكن تصميم هذه البرامج لتكون مرنة وتسمح بالتعلم الذاتي والتفاعل مع المعلمين عبر الإنترنت.
- تنظيم برامج لدعم الموظفين من خلال تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والدعم الأسري. وتشمل هذه البرامج الموظفين الحاليين والجدد لمساعدتهم على التكيف مع الظروف الصعبة بعد الحرب وتعزيز رفاهيتهم الشخصية والمهنية.

7.2.3 الحماية الاجتماعية والجندر

للتعافي وإعادة البناء من الأضرار والدمار في قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في غزة، يجب على منظمات المجتمع المدني اتخاذ العديد من الإجراءات:

- إعادة بناء وتأهيل مكاتب ومرافق منظمات المجتمع المدني للحماية الاجتماعية التي دمرت بسبب الحرب، بما في ذلك إجراء الإصلاحات المطلوبة، والبحث عن مساحات مؤقتة مناسبة لاستضافة منظمات المجتمع المدني مباشرة بعد الحرب لتمكينها من تقديم الخدمات.
- استعادة وإعادة بناء الأرشيفات وقواعد البيانات التي تضررت أثناء الحرب، وذلك للحفاظ على الذاكرة التنظيمية وضمان توفر المعلومات اللازمة لتقديم الخدمات.
- استعادة دورها المتخصص في توفير الحماية الاجتماعية للمجتمع، وتقديم الدعم اللازم للمتضررين من الحرب بما يتناسب مع احتياجاتهم الفريدة.
- توسيع نطاق الوصول إلى المستفيدين، من خلال تطوير وسائل النقل والاتصالات، وتوجيه الجهود نحو تحديد الأماكن الأكثر احتياجاً وتوجيهها بشكل فعال.
- التعاون مع الوكالات المحلية والدولية والشركاء في المجال الإنساني، وبناء شراكات قوية لتحقيق أهداف التعافي وإعادة الإعمار بشكل أكثر فعالية وفعالية.

- توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لمزودي الخدمات
- تعزز قدرات منظمات المجتمع المدني في التأثير على القيادات المحلية والمجتمعية لتمكين حماية النساء من العنف والإساءة وتوفير الدعم الفني لهم لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان.

7.2.4 الأمن الغذائي والزراعة

- هناك حاجة إلى بيانات محدثة ودقيقة عن الأضرار المتكبدة والأصول المفقودة لمساعدة القطاع على فهم التدخلات بشكل أفضل ثم التخطيط لها بشكل أفضل.
- يعد التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والزراعة أمراً ضرورياً لتجنب ازدواجية الجهود والتدخلات المتكاملة. إن وجود خطة رئيسية على مستوى غزة لضمان إعادة التأهيل المناسب لسلاسل القيمة المتأثرة أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة.
- ومن الضروري إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل سلاسل القيمة لتمكين التعافي السريع لإنتاج الغذاء وتوافره في غزة.
- تحتاج منظمات المجتمع المدني في مجال الأمن الغذائي والزراعة إلى إيجاد طرق فعالة لاستعادة أنظمة البيانات وتقنيات تبادل المعلومات الخاصة بها ودمجها وتنسيقها لتوفير الوقت والقضاء على الازدواجية.
- هناك حاجة إلى تحسين التواصل والتنسيق مع الحكومة المحلية لدمج خطط الأمن الغذائي ضمن جهود إعادة الإعمار العامة. وهذا أمر أساسي لتجنب الازدواجية، والانتعاش السريع لإنتاجية الأمن الغذائي والزراعة، وتحقيق أقصى قدر من الفائدة.

"إن الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالقطاع الزراعي غير متوفرة، وتوجد حاجة ماسة لتأمينها"

تيسير محيسن – جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية

7.3 التحديات التي تؤثر على تعافي منظمات المجتمع المدني

التهديدات الأمنية المستمرة

يشكل الصراع المستمر مخاوف أمنية تهدد الحياة على جميع أبعاد التدخلات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. وتشمل هذه التهديدات قصف واستهداف المدنيين والمستفيدين المحتملين والقوافل ومرافق التخزين والملاجئ. ويؤثر التهديد المستمر بشن عملية عسكرية على رفح على خطط منظمات المجتمع المدني والتدخلات الحالية، حيث لا يوجد لديها العديد من الخيارات الأخرى كقاعدة لعملياتها.

استهداف منظمات المجتمع المدني وعمال الإغاثة

لقد ألحقت الهجمات الإسرائيلية المستمرة خسائر فادحة بمنظمات المجتمع المدني. لقد أصبحت العديد من المنشآت ومرافق وموظفي منظمات المجتمع المدني أهدافاً لهذه الهجمات، مما يجعل من الصعب للغاية ويعرض للخطر العاملين في منظمات المجتمع المدني في تقديم خدماتهم دون خوف على حياتهم.

وقد تم استهداف المنظمات الصحية، على وجه الخصوص، بشدة من خلال الهجمات الإسرائيلية. وأسفرت هذه الهجمات عن سقوط العديد من الشهداء والجرحى بين العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى على حد سواء. وفي إحدى الحوادث، هاجمت القوات الإسرائيلية بشكل مباشر مرافق المستشفيات مما أسفر عن مقتل العديد من العاملين الصحيين والمرضى، بالإضافة إلى احتجاز بعض الأطباء والموظفين كسجناء. وفي حادث آخر، أدت غارة جوية إسرائيلية على المستشفى الأهلي العربي إلى مقتل أكثر من 500 شخص. إن استهداف المنظمات الصحية أمر مثير للقلق بشكل خاص، لأنه يقوض قدرة المدنيين على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. كما أنه ينتهك القانون الدولي الذي يحظر الهجمات على المرافق الطبية والعاملين فيها.

وبالإضافة إلى المنظمات الصحية، تم أيضاً استهداف أنواع أخرى من منظمات المجتمع المدني من خلال الهجمات الإسرائيلية. على سبيل المثال، تضررت أو دمرت المرافق التعليمية ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان في الغارات الجوية الإسرائيلية.

غموض الوضع العام

ويمثل هذا تحديات كبيرة لمنظمات المجتمع المدني. إن الحرب المستمرة على غزة والتهديد المستمر بالاستهداف في أي وقت تخلق بيئة يصعب فيها على منظمات المجتمع المدني فهم خسائرها وفهم حجم حالة الطوارئ. وهذا النقص في الوضوح يعيق جهود التخطيط ويزيد من الصعوبات فيما يتعلق بالاستعداد لحالات الطوارئ.

هناك عدة عوامل تساهم في غموض الوضع العام. أولاً، الوضع معقد ومائع، مع وجود جهات فاعلة متعددة وتحالفات متغيرة. وهذا يجعل من الصعب التنبؤ بكيفية تطور الحرب على غزة وما هي العواقب التي ستترتب على منظمات المجتمع المدني. ثانيا، غالبا ما تكون بيئة المعلومات ملوثة بالدعاية والمعلومات المضللة، مما يجعل من الصعب الحصول على صورة واضحة عما يحدث على أرض الواقع. ثالثاً، تجري الحرب على غزة في سياق أوسع نطاقاً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى فهم الوضع.

إن غموض الوضع العام له عدد من العواقب السلبية على منظمات المجتمع المدني. أولاً، يجعل من الصعب التخطيط للمستقبل. ومن دون فهم واضح لكيفية تطور الحرب على غزة، فمن الصعب اتخاذ قرارات بشأن البرمجة والتوظيف وتخصيص الموارد. ثانياً، يؤدي الغموض إلى زيادة التوتر والقلق بين موظفي منظمات المجتمع المدني، الذين غالباً ما يعملون في ظروف خطيرة وغير متوقعة. ثالثاً، يمكن أن يؤدي الغموض إلى فقدان ثقة الجمهور في منظمات المجتمع المدني، التي قد يُنظر إليها على أنها بعيدة كل البعد عن احتياجات المجتمع.

البنية التحتية المتضررة

يشكل ضعف البنية التحتية أو الافتقار إليها في غزة تحديات كبيرة أمام تدخلات وعمليات منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تقديم المساعدات الإنسانية والدعم للسكان. إن البنية التحتية الكافية، بما في ذلك الطرق وأنظمة الاتصالات والكهرباء، أمر بالغ الأهمية لإيصال المساعدات بشكل فعال، وتبادل المعلومات، وتشغيل المعدات.

ومن المؤسف أن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على غزة تسببت في دمار واسع النطاق للبنية التحتية.

وقد أدى إغلاق المعابر والحصار المفروض على مواد ومعدات البنية التحتية إلى إعاقة الجهود المبذولة للتعافي واستعادة ظروف التشغيل الطبيعية في غزة. تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة العديد من العقبات في تقديم المساعدات وتنفيذ برامجها بسبب الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية.

على سبيل المثال، فإن سوء حالة الطرق يجعل من الصعب نقل الإمدادات الإنسانية إلى المناطق النائية، في حين أن نقص الكهرباء يعيق تشغيل المعدات الطبية ومضخات المياه. إن الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة للاتصالات يحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تنسيق أنشطتها وتبادل المعلومات مع المجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة.

القيود المالية والتمويلية

كان لإغلاق البنوك والعمليات المحدودة في قطاع غزة تأثير كبير على الاستقرار المالي لمنظمات المجتمع المدني في غزة. واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات في الوصول إلى حساباتها المصرفية وإجراء العمليات المالية، بما في ذلك الوصول إلى الأموال، ودفع الرواتب، وتسديد دفعات المقاولين، والحصول على النقد. ويشكل محدودية توافر النقد، إلى جانب نقص التمويل أو محدوديته، تهديداً خطيراً لقدرة منظمات المجتمع المدني على دفع رواتب الموظفين والاحتفاظ بهم.

علاوة على ذلك، ساهمت التغييرات في سياسات المانحين، مثل إيقاف المنح المستمرة مؤقتاً أو المطالبة بإجراءات إضافية، في زيادة عدم استقرار الوضع المالي لمنظمات المجتمع المدني. وفي بعض الحالات، أدت القدرة المحدودة لمنظمات المجتمع المدني على دفع الرواتب إلى فقدان الموظفين الموهوبين الذين غادروا للانضمام إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى، وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية، التي كانت قادرة على دفع الرواتب باستمرار.

وأدى هذا الوضع إلى فقدان الموظفين المهرة وذوي الخبرة، مما أضعف قدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية احتياجات السكان. كما خلق شعوراً بعدم اليقين وعدم الاستقرار داخل منظمات المجتمع المدني، مما جعل من الصعب عليها التخطيط للمستقبل.

الموارد البشرية

كان للحرب الطويلة الأمد في غزة تأثير كبير على الموارد البشرية لمنظمات المجتمع المدني. لقد فقد العديد من موظفي منظمات المجتمع المدني وعمال الإغاثة ذوي الخبرة بسبب الحرب على غزة، كما أدت الهجمات الإسرائيلية المتعمدة على عمال الإغاثة إلى الحد من قدرتهم على مواصلة عملهم. بالإضافة إلى ذلك، اضطر العديد من العاملين في منظمات المجتمع المدني وموظفيها إلى مغادرة غزة عبر مصر لتأمين أسرهم، وغالباً ما تركوا أدوارهم في منظمات المجتمع المدني وراءهم. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص بين أعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدني والإدارة العليا. وفي حين أن العديد من هؤلاء الأفراد لا يزالون يعملون عن بعد قدر الإمكان، فقد أدى غيابهم إلى خلق فجوات أثرت على سلسلة القيادة وعمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، تأثرت الحالة الصحية العامة لجميع الناس في غزة، بما في ذلك موظفي منظمات المجتمع المدني، بشدة بسبب الحرب. وعلى الرغم من مواجهة نفس الظروف الضاغطة، يُتوقع من موظفي منظمات المجتمع المدني تقديم المساعدة للآخرين واستئناف واجباتهم داخل منظماتهم. ومع ذلك، لا يمكن أن يستمر هذا لفترة طويلة دون التأثير على جودة خدماتهم أو رفاهيتهم.

فقدان المعلومات

إن الافتقار إلى الوصول إلى الإنترنت ومحدودية الاتصالات في المناطق المتضررة يعيق بشدة تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني ووكالات الإغاثة. وهذا النقص يجعل من الصعب الحصول على فهم شامل للوضع وتنسيق جهود الإغاثة بشكل فعال.

وتؤدي التهديدات الأمنية على الأرض إلى تفاقم الوضع. إن الهجمات الإسرائيلية تعيق جمع البيانات وتوليد معلومات دقيقة. ويواجه العاملون الميدانيون والباحثون مخاطر كبيرة عند محاولتهم جمع البيانات، مما يجعل من الصعب تقييم احتياجات السكان المتضررين بدقة.

علاوة على ذلك، فإن النقص في الموظفين الرئيسيين بين منظمات المجتمع المدني يفاقم المشكلة. فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني موظفيها بسبب النزوح أو الإصابة أو الوفاة أثناء العدوان. إن إمكانية الوصول المحدودة للموظفين المتبقين بسبب المخاوف الأمنية أو التحديات اللوجستية تزيد من تعقيد عملية توليد المعلومات ومشاركتها والوصول إليها.
ويشكل فقدان أو تلف قواعد البيانات وأنظمة إدارة المعلومات بسبب الهجمات الإسرائيلية أو انقطاع الإنترنت تحدياً إضافياً. تحتوي هذه الأنظمة على بيانات مهمة عن المستفيدين، والسجلات الصحية، وغيرها من المعلومات الأساسية. وبدون الوصول إلى هذه الأنظمة، تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في تحديد المستفيدين والوصول إليهم، وتقييم احتياجاتهم، وتخطيط التدخلات المناسبة.
ونتيجة لذلك، لجأ العديد من منظمات المجتمع المدني إلى استخدام أدوات بدائية مثل أوراق الاكسل Excel والمكالمات الهاتفية للتحقق من المعلومات والتحقق من صحة البيانات. وفي حين أن هذه الأساليب قد توفر حلاً مؤقتاً، إلا أنها تستغرق وقتاً طويلاً وعرضة للخطأ، مما يعيق تقديم المساعدات والخدمات بكفاءة.

نزوح منظمات المجتمع المدني

نتيجة لقطع القوات الإسرائيلية الطريق المؤدي إلى مدينة غزة، تم تهجير العديد من منظمات المجتمع المدني وأجبرت على نقل عملياتها إلى الجزء الجنوبي من قطاع غزة. وكان لهذا النزوح تأثير كبير على عمليات وبرامج منظمات المجتمع المدني هذه.
في البداية، اضطرت منظمات المجتمع المدني تلك إلى استئجار مكاتب ومساحات جديدة لتقديم خدماتها، مما أدى إلى أعباء مالية إضافية دون وجود خطط طوارئ مسبقة لاستيعاب مثل هذه الظروف. ثانياً، واجهوا التحدي المتمثل في العمل في مناطق جغرافية غير مألوفة واستهداف مستفيدين لم يكونوا معروفين لهم من قبل. وهذا يتطلب تعديلات في العمليات، وعلاقات المستفيدين، والبرمجة لتلبية الاحتياجات الفريدة للمجتمعات الجديدة التي سيخدمونها.
علاوة على ذلك، فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني مكاتبها ومعداتها في غزة و/أو محافظات الشمال خلال الحرب على غزة، مما جعلها غير مستعدة للعمل في المواقع الجديدة. وأدى الافتقار إلى البنية التحتية والموارد إلى تفاقم التحديات التي يواجهونها. بالإضافة إلى ذلك، أصبح التخطيط للمراحل المستقبلية أو مرحلة ما بعد الحرب أمراً صعباً للغاية. إن المعلومات المتاحة المحدودة والطبيعة المتغيرة للوضع تجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني وضع خطط شاملة.

حوكمة منظمات المجتمع المدني

- **صعوبات في عقد الاجتماعات واتخاذ القرارات:** تواجه مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية صعوبات كبيرة في عقد الاجتماعات واتخاذ القرارات بسبب تداعيات العدوان وحالة النزوح. لقد تغيرت الأولويات وأصبح التركيز على البحث عن مأوى آمن للأفراد وأسرهم، مما يجعل من الصعب تنظيم الاجتماعات وتحقيق الحضور الكافي لاتخاذ القرارات المهمة.
- **صعوبات الاتصال:** انقطاع قنوات الاتصال الهاتفية والإنترنت لفترات طويلة، أدى إلى صعوبة التواصل بين أعضاء المجلس والإدارات التنفيذية. مما أعاق تبادل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وأثر سلبا على قدرة المؤسسات على التحرك بفعالية في ظل الظروف القاسية التي تواجهها.
- **تراجع سلطة اتخاذ القرار:** تضاءلت صلاحيات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، واقتصرت عمليات اتخاذ القرار على المجالس المصغرة أو حتى على رئاسة المجلس، مما يعرض عمليات اتخاذ القرار للتأخير والتعقيد. ويحد من قدرة المؤسسات على التكيف مع التحديات وتحقيق أهدافها بشكل فعال.

7.3.1 التحديات الخاصة بقطاع الصحة

- فقدان الكوادر البشرية ونزوح آخرين إلى مناطق آمنة نتيجة الحرب.
- وتضررت المؤسسات الطبية، وفقد بعضها مبانيه وموارده الضرورية من أدوية ومعدات طبية ومستهلكات.
- نقل بعض المؤسسات الطبية إلى أماكن أخرى بسبب الدمار، مما أثر على استمرارية تقديم الخدمات الصحية للمجتمع.
- وقف المشاريع الصحية التي كانت تقدمها منظمات المجتمع المدني.
- وتوقفت عمليات الشراء وسداد مستحقات الموردين، مما زاد من توتر الوضع الاقتصادي للمؤسسات الطبية.
- فقدان الدخل للمؤسسات الصحية نتيجة توقف الخدمات التي كانت تقدمها.
- انقطاع التمويل الدولي لمشاريع الصحة والتنمية، وعدم التزام المانحين والممولين الحاليين بتعهدات التمويل السابقة، وتعطيل نظام الإنفاق الصحي على الخدمات الصحية نتيجة الحرب.
- تأثير كبير على قدرة القطاع الصحي ومنظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الصحية الضرورية للمجتمع المحلي في قطاع غزة.
- الأضرار والخسائر التي لحقت بالمباني الإدارية والمستودعات المستخدمة للإدارة اليومية وتخزين المستلزمات الطبية.
- الأضرار والخسائر التي لحقت بالمراكز الصحية ومراكز العلاج الطبيعي التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- إتلاف وتدمير المعدات ومراكز الأطراف الصناعية وبرامج إعادة التأهيل المستخدمة لدعم المرضى والجرحى.

- وتضررت المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التي تقدم خدمات العلاج المتخصصة ودُمرت.
- التأثير السلبي على الأنشطة التطوعية التي تساهم في تقديم الخدمات والمساعدة في التنسيق والتوجيه.
- إتلاف وتدمير وسائل النقل المستخدمة للإدارة والإسعاف ونقل الموارد والمرضى.
- الأضرار التي لحقت بالمركبات الإدارية وسيارات الإسعاف التي تسهل عملية النقل وتقديم الخدمات.
- - صعوبة استعادة القدرات المتضررة بسبب نسبة الأضرار الكبيرة التي وصلت إلى ما بين 70 إلى 80%، مما يجعل العودة إلى العمل صعبة على بعض المنظمات خلال العامين المقبلين.
- وتتمثل الاضطرابات في البرامج والأنشطة التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني في تعطل البرامج بسبب الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية، ونقص الموارد البشرية والمالية، وضعف البنية التحتية والمعدات اللازمة، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع الأمنية. والتغيير في الأولويات الاجتماعية والصحية للمجتمع المحلي.
- ويتمثل الضرر في مجال التعاون والشراكات بين منظمات المجتمع في تعطيل عمليات التنسيق والتعاون مع الجهات الدولية والمحلية، وتأثير ذلك على القدرة على تبادل المعلومات والخبرات، وتعطيل الجهود المشتركة في تقديم الخدمات والبرامج. إضافة إلى انقطاع التمويل والمساعدات الخارجية التي تعتمد عليها المنظمات في تنفيذ مشاريعها وبرامجها.
- يكشف تقييم مدى وصول المستفيدين إلى مرافق وخدمات المؤسسات وتوفير الخدمات الأساسية في قطاع غزة ما يلي:
- وتعاني محافظة رفح من نقص المرافق الصحية بعد الدمار الواسع الذي شهدته البنية التحتية. ويوجد فيها مستشفيان النجار والأوروبي، إلى جانب بعض مراكز الرعاية الصحية والنقاط الطبية الميدانية. إلا أن المواطنين يواجهون صعوبة في الوصول إلى هذه المرافق بسبب القيود والعراقيل التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على مناطق العمليات.
- محافظة دير البلح: يوجد فيها مستشفى الأقصى وعدد من النقاط الطبية التي تقدم خدمات الرعاية الأولية. ومع ذلك، تظل مشكلة الوصول والقيود العسكرية تشكل عائقاً أمام وصول المرضى إلى الخدمات الصحية بسهولة.
- مشكلة الإمداد: تواجه المؤسسات صعوبات في الحصول على المواد الطبية اللازمة نتيجة العزل الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على المناطق، مما يؤدي إلى نقص في الكوادر الطبية والإمدادات والإمدادات.
- شبكة طبية معقدة: يزداد الوصول إلى الخدمات الصحية تعقيداً بسبب الظروف البيئية السيئة والمشاكل اللوجستية في النقل والتخزين.
- عدم وضوح النظام السياسي الذي سيدير القطاع بعد انتهاء الحرب على غزة. ويتحمل هذا النظام السياسي الجديد مسؤولية تحديد الإطار العام للنظام الصحي وسلة الخدمات التي سيتم تقديمها في القطاع. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تدمير نسبة كبيرة من مكونات الخدمات الصحية في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الدمار إلى أكثر من 70%.
- حجم الدمار الكبير الذي لحق بالقطاع الصحي الحكومي والخاص نتيجة الحرب على غزة، مما يجعل تقييم الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي أمراً صعباً للغاية. ويتطلب ذلك قدراً كبيراً من الوقت والموارد المالية، بالإضافة إلى الحاجة إلى موارد بشرية ذات خبرة عالية. وهذا يشكل تحدياً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني الصحية، حيث يتعين عليها بذل جهود مكثفة لتحليل وتقييم الأضرار بشكل شامل. وهذا يتطلب تعاوناً فعالاً مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لدعم عمليات إعادة بناء وتحسين البنية التحتية الصحية في القطاع.
- عواقب الحرب وآثارها المدمرة على السياق السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إذ أدت إلى انهيار البنية التحتية الاجتماعية والسياسية والصحية، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الطارئة والطويلة الأمد للمجتمع المتضرر.
- ويكمن التحدي في تلبية الاحتياجات الصحية الملحة للسكان المتضررين ومواجهة التحديات الصحية الفورية والطويلة الأجل التي تشمل الإصابات والأمراض المعدية ونقص الخدمات الصحية الأساسية، مع ضمان توفير الرعاية الصحية للفئات الضعيفة والمحرومة.
- وتكمن المشكلة في مدى ملاءمة السياسات الصحية لآثار الحرب على القطاع الصحي، وتأثير هذه السياسات على دور منظمات المجتمع المدني الصحية.
- وتتجلى المشكلة في توقف وتعطل العديد من الخدمات الصحية وتراجع جودة تقديم الخدمة نتيجة الحرب على غزة، مما أدى إلى التأثير السلبي على الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية مقارنة بما كانت عليه من قبل الحرب. كما أدى هذا الوضع إلى فقدان العديد من المعدات والأجهزة الطبية الحيوية مثل أجهزة الأشعة المقطعية.
- تعطل شبكة الخدمات الصحية التي تنظم العلاقة بين مكونات مقدمي الخدمة الصحية سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية. ويتمثل هذا الاضطراب في عدم وضوح آليات التنسيق والتكامل بين هذه المكونات، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة ويعوق الوصول الفعال للخدمات الصحية للمجتمع المحلي.
- هجرة الأدمغة للكوادر الصحية خلال الحرب مما أدى إلى فجوة كبيرة في القوى العاملة الصحية مما يؤثر سلباً على قدرة القطاع الصحي على تلبية احتياجات الرعاية الصحية للمجتمع المحلي.
- النقص الحاد في قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية، بما في ذلك عدم وجود قوائم الأدوية الأساسية وتدمير قطاع الأدوية المحلي والمستورد، مما أثر بشكل كبير على قدرة القطاع الصحي على تقديم الرعاية الطبية الأساسية للمواطنين.

7.3.2 التحديات الخاصة بقطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية

- وقد أدت الطبيعة الساحقة للأزمة إلى تحويل اهتمام الجهات المانحة نحو توفير التدخلات المنقذة للحياة مع تأجيل أو تقليل أولوية التدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية. وقد أثر ذلك بشكل مباشر على التمويل والدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني في هذا القطاع، وبالتالي على الخدمات التي تقدمها. إن التحول في التركيز نحو احتياجات البقاء المباشرة قد ترك الاهتمامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية، والتي تعتبر بالغة الأهمية لتعزيز التنمية العادلة والمستدامة، في مرتبة متأخرة. ويهدد هذا الوضع فعالية وشمولية الاستجابات الإنسانية بشكل عام.
- إن الأضرار المستمرة التي لحقت بنظم البيانات والمعلومات الإدارية (MIS) لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا القطاع هائلة ومن المتوقع أن تؤثر على سرعة تعافيها وقدرتها على استئناف خدماتها. لقد عطلت الأزمة أنظمة جمع البيانات وتخزينها وتحليلها، مما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني مراقبة وتقييم تدخلاتها بشكل فعال. وهذا يعيق قدرتهم على التكيف والاستجابة للاحتياجات والأولويات المتغيرة، فضلا عن إظهار تأثير عملهم والمساءلة عنه. كما أن الافتقار إلى بيانات موثوقة يؤدي إلى تعقيد التنسيق بين أصحاب المصلحة وجهود المناصرة.
- لقد أدى المستوى غير المسبوق من النزوح وسيستمر إلى تعطيل خدمات الحماية الاجتماعية التي تتطلب مستوى معيناً من الثقة بين المستفيدين ومقدمي الخدمات. وكثيراً ما يؤدي النزوح إلى تجزئة المجتمعات المحلية وفقدان الشبكات الاجتماعية، التي تعتبر حيوية للوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية وتقديمها. يؤثر هذا الاضطراب على قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى السكان النازحين وخدمتهم بشكل فعال، فضلاً عن استدامة تدخلاتها وتأثيرها على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق السكان النازحين إلى مناطق جديدة يمكن أن يضغط على الموارد والخدمات الحالية، مما يزيد من تعقيد توفير الحماية الاجتماعية.
- لقد أدى حجم الأزمة إلى ترك المزيد من الأشخاص عرضة للخطر وبحاجة إلى خدمات الحماية الاجتماعية، الأمر الذي سيضغط على منظمات المجتمع المدني المنهكة بالفعل في هذا القطاع. إن الطلب المتزايد على الخدمات، إلى جانب انخفاض التمويل والموارد المحدودة، يضع منظمات المجتمع المدني تحت ضغط هائل. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى الإرهاق بين الموظفين، وانخفاض جودة الخدمة، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا. كما أنه يؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في ضمان استدامة ومرونة منظماتها.
- لقد فرضت مدة الحرب الواسعة وغير المسبوقة ضغوطاً هائلة على الأفراد والأسر، مما جعلهم أكثر هشاشة وبحاجة إلى مزيد من الحماية والمساعدة. وهذا الأمر يثير الترقب لدى المستفيدين من منظمات المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه يشكل ضغطاً كبيراً على تلك المنظمات.
- إن طبيعة الأزمة، إلى جانب الاحتياجات الهائلة، تخلق تحديات لهذه المنظمات في مناصرتها لحقوق المرأة وحمايتها والعنف بما في ذلك العنف الجنسي الذي تواجهه المرأة، وما إلى ذلك.

7.3.3 التحديات الخاصة بقطاع الزراعة

- لقد تعرض القطاع الزراعي في غزة لأضرار واسعة النطاق نتيجة للحرب، حيث تم تدمير الحقول والدفيئات الزراعية وأنظمة الري. وكان لذلك أثر مدمر على إنتاج الغذاء، وتشير التقديرات إلى أن الأمر سيستغرق وقتا طويلا حتى يتعافى هذا القطاع. ونتيجة لهذه الأضرار، ستكون هناك حاجة متزايدة لتوفير المواد الغذائية من خارج غزة. وسيؤدي ذلك إلى إجهاد موارد منظمات المجتمع المدني في القطاع المالي، المسؤولة عن تقديم المساعدات الغذائية للسكان. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك توقعات مرتفعة من منظمات المجتمع المدني لإعادة تأهيل وإعادة بناء المرافق المتضررة من أجل استئناف الإنتاج.
- تواجه منظمات المجتمع المدني بالفعل عدداً من التحديات، بما في ذلك التمويل المحدود، ونقص الوصول إلى المواد، والحرب المستمرة. إن العبء الإضافي المتمثل في توفير المواد الغذائية من خارج غزة وإعادة تأهيل المرافق المتضررة لن يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة عملهم.
- لقد تأثر المزارعون ومربي الماشية في غزة بشدة جراء النزاع المستمر والأزمة الاقتصادية. لقد فقدوا سبل عيشهم ومنازلهم وحيواناتهم. ونتيجة لذلك، فقد أصبحوا أكثر هشاشة ويحتاجون إلى المزيد من المساعدة لاستعادة دخلهم والمشاركة في تشغيل الاقتصاد وتوفير الغذاء لسكان غزة. ويتطلب ذلك مبالغ ضخمة من التمويل، فضلاً عن الخبرات التي قد لا تكون متاحة لدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على دعمها. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده ويوفر الموارد اللازمة لمساعدة هؤلاء المزارعين ومربي الماشية على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم.
- فقدان الأراضي والمحاصيل: أدى الصراع إلى تدمير أو إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في غزة. لقد فقد المزارعون محاصيلهم ومصادر دخلهم. كما فقد العديد من المزارعين أيضاً مواشيهم، التي تعتبر مصدراً قيماً للغذاء والدخل. علاوة

على ذلك، فإن إمدادات المياه في غزة محدودة وغالباً ما تكون ملوثة. ويحتاج المزارعون إلى الحصول على المياه النظيفة لري محاصيلهم وسقي حيواناتهم.

- ارتفاع تكلفة المدخلات: ارتفعت تكلفة البذور والأسمدة والمدخلات الأخرى بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ولا يستطيع المزارعون شراء هذه المدخلات، مما يجعل من الصعب عليهم إنتاج الغذاء. وكذلك منظمات المجتمع المدني التي من المتوقع أن تلعب دوراً في تقديم مثل هذه المدخلات لمساعدة جهود التعافي.
- نتيجة للحرب على غزة، فقد عدد كبير من العاملين في منظمات المجتمع المدني ذوي المهارات العالية والخبرة حياتهم أو أصيبوا بجروح أو أجبروا على مغادرة المنطقة. وقد أدى ذلك إلى خلق فجوة كبيرة في الخبرة والمعرفة داخل مجتمع منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي سيتطلب وقتاً وموارد كبيرة لمعالجته بفعالية. علاوة على ذلك، فإن فقدان هؤلاء الأفراد المهرة قد فرض ضغطاً إضافياً على الموارد المحدودة بالفعل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني.
- لقد تأثرت سلاسل التوريد وسلاسل القيمة بشدة وتضررت بسبب الحرب، مما أدى إلى حاجة كبيرة تتطلب موارد واسعة النطاق للتعافي. هناك حاجة إلى تخطيط دقيق ومتكامل وتدخلات منسقة لضمان التعافي المناسب والسريع لمثل هذه السلاسل. قد يمثل هذا المستوى من التنسيق تحدياً نظراً لضعف الاتصالات وفقدان المعلومات.
- ومن المرجح أن يؤدي غياب الحكومة الفلسطينية، إلى جانب الافتقار إلى المعلومات الحالية والدقيقة بشأن الأضرار والخسائر، إلى تأجيل التدخلات. بالإضافة إلى ذلك، قد يجعل من الصعب تحديد أولويات التدخلات لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.
- وسوف تستغرق البنية التحتية المدمرة، بما في ذلك الاتصالات والكهرباء والطرق ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وقتا طويلا لترميمها واستعادتها. تعتبر هذه البنية التحتية أساسية لاستعادة أنشطة الخدمات المالية، ومن المؤكد أن تأخيرها سيعيق تدخلات الخدمات المالية والمشاريع المستقبلية.

7.3.4 التحديات الخاصة بقطاع التعليم

- الأضرار التي لحقت بالمباني المدرسية ومرافق منظمات المجتمع المدني:
  - إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمباني المدرسية ومرافق ومكاتب منظمات المجتمع المدني ستعيق استعادة الأنشطة التعليمية بعد انتهاء الحرب.
  - سوف يتطلب تدمير الفصول الدراسية والمكتبات والمختبرات وغيرها من البنية التحتية التعليمية وقتاً وموارد كبيرة لإصلاحها أو إعادة بنائها.
  - تعتبر مرافق ومكاتب منظمات المجتمع المدني حيوية لتقديم الخدمات التعليمية، مثل تدريب المعلمين، وتطوير المناهج، والتواصل المجتمعي، وسيؤدي الضرر الذي يلحق بها إلى زيادة عرقلة استعادة التعليم.
- الاستخدام المطول للمدارس كملاجئ للنازحين:
  - حقيقة أن معظم المباني المدرسية والمرافق التعليمية تستخدم كملاجئ للنازحين داخلياً يعني أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً قبل أن يتم إجلاؤهم.
  - ويعني تدمير المنازل أن النازحين سيحتاجون إلى البقاء في المدارس والمرافق التعليمية الأخرى لفترة طويلة، مما يؤخر استئناف الأنشطة التعليمية.
  - سوف يشكل الاكتظاظ والظروف غير الصحية في المدارس بسبب احتلال النازحين تحديات إضافية أمام استعادة التعليم.
- تمديد توقف العام الدراسي:
  - إن التوقف الطويل للعام الدراسي بسبب الحرب يعني أن الطلاب سيحتاجون إلى دروس تقوية ودعم تعليمي إضافي لاستعادة قدرتهم على مواصلة دراستهم.
  - ربما فقد الطلاب قدراً كبيراً من التعلم أثناء فترة التعطيل، وسيحتاجون إلى تدخلات مستهدفة لتعويض ما فاتهم.
  - وسيتطلب توفير الفصول العلاجية والدعم الإضافي موارد إضافية وقد يرهق قدرة أنظمة التعليم.
- التأثير النفسي على الطلاب:
  - إن الضغوط النفسية الهائلة والظروف القاسية التي مر بها الطلاب خلال الحرب تزيد من الحاجة إلى تدخلات نفسية اجتماعية مركزة وطويلة الأمد لمساعدتهم على استعادة قدرتهم على الدراسة.
  - قد يتعرض الطلاب للصدمة والقلق والاكتئاب ومشاكل الصحة العقلية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قدرتهم على التعلم والمشاركة في المدرسة.
  - ستكون التدخلات النفسية والاجتماعية، مثل الاستشارة والعلاج ومجموعات الدعم، ضرورية لمساعدة الطلاب على التعامل مع التأثير النفسي للحرب وخلق بيئة مواتية للتعلم.

- العوائق الاقتصادية التي تحول دون استئناف التعليم:
  - وسوف يعيق الوضع الاقتصادي السيئ قدرة الأطفال على استئناف دراستهم، مما يزيد الضغط على مقدمي الخدمات التعليمية لجذب هؤلاء الأطفال إلى المدارس.
  - وقد تواجه الأسر تحديات مالية، مثل فقدان الوظيفة أو انخفاض الدخل، مما يجعل من الصعب تحمل الرسوم المدرسية والزي المدرسي والنفقات التعليمية الأخرى.
  - سيحتاج مقدمو خدمات التعليم إلى تنفيذ استراتيجيات لجعل التعليم في متناول الأطفال من الأسر المحرومة اقتصادياً وبأسعار معقولة.
- تحديات التعلم عبر الإنترنت أو عن بعد:
  - إن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمدارس والمرافق التعليمية، بالإضافة إلى الظروف العامة السيئة للبنية التحتية، ستجعل من الصعب استئناف التعلم عبر الإنترنت أو التعلم عن بعد.
  - سيؤدي الافتقار إلى الاتصال الموثوق بالإنترنت والأجهزة ومهارات القراءة والكتابة الرقمية بين الطلاب والمعلمين إلى زيادة عرقلة تنفيذ التعلم عبر الإنترنت أو عن بعد.
  - ستكون هناك حاجة إلى معدات إضافية وتكاليف إضافية لجعل التعلم عبر الإنترنت أو عن بعد خياراً قابلاً للتطبيق للطلاب.
- فقدان قواعد البيانات وأنظمة المعلومات:
  - سيؤدي فقدان قواعد البيانات وأنظمة المعلومات إلى تأخير الجهود المبذولة لاستعادة الأنظمة والخدمات التعليمية.
  - ربما تكون سجلات الطلاب ومؤهلات المعلمين وغيرها من المعلومات الحيوية قد فقدت أو تعرضت للتلف، مما يجعل من الصعب تتبع تقدم الطلاب والتخطيط للمستقبل وتخصيص الموارد بشكل فعال.
  - وستكون إعادة بناء قواعد البيانات ونظم المعلومات عملية تستغرق وقتا طويلا وتستهلك موارد مكثفة.

8 التوصيات

إن الوضع في قطاع غزة يشكل تحديا معقدا ومتعدد الأوجه ويتطلب استجابة شاملة ومستدامة. إن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية وغيرها من المساعدات الأساسية. وتعد جهود التعافي وإعادة الإعمار على المدى الطويل ضرورية أيضاً، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتية، ودعم تنشيط الاقتصاد، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الحرب على غزة.

- وتماشياً مع القانون الإنساني الدولي، من الضروري وضع حد فوري للهجمات المستمرة على المجتمع المدني وعمال الإغاثة. ويجب أن يحظى المدنيون والبنية التحتية المدنية بالحماية التي يستحقونها بحق.
- إن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، مثل الحصار المستمر والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أمر بالغ الأهمية لإيجاد حل دائم. إن الجهود الدبلوماسية الدولية والمشاركة السياسية ضرورية لتعزيز الحوار وتخفيف التوترات وتمهيد الطريق لسلام عادل ومستدام في المنطقة.
- يجب أن يكون لدى المنظمات الإنسانية خطط طوارئ قابلة للتنفيذ لمجموعة من السيناريوهات، بما في ذلك: تصعيد الحرب، والهجوم البري على رفح، والنزوح الجماعي إلى مواقع مختلفة، وتفشي الأمراض المعدية مثل الكوليرا على نطاق واسع.
- تعد استعادة منظمات المجتمع المدني المحلية وتعزيزها أولوية لتعزيز جهود إنقاذ الأرواح والتعافي.
- ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية منظمات المجتمع المدني من الهجمات الإسرائيلية. ويشمل ذلك إدانة هذه الهجمات ومطالبة إسرائيل باحترام القانون الدولي. ويتضمن أيضاً تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مواصلة عملها الحيوي.
- ويتعين على المجتمع الدولي أن يلعب دورا حاسما في دعم سكان قطاع غزة. إن استمرار المساعدة الإنسانية أمر حيوي، إلى جانب الجهود الدبلوماسية لتسهيل التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع. إن تعزيز احترام حقوق الإنسان، وضمان حماية المدنيين، ودعم تنمية سبل العيش المستدامة هي مكونات أساسية لنهج شامل لمعالجة التحديات التي يواجهها قطاع غزة.
- وينبغي للمنظمات الدولية والحكومات والجهات المانحة إعطاء الأولوية للاستثمارات في تطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار في غزة لخلق بيئة أكثر ملاءمة للتدخلات والعمليات الإنسانية. ويشمل ذلك توفير التمويل والمساعدة الفنية والدعوة لرفع الحصار والتدفق الحر للسلع والمواد الأساسية إلى غزة.
- وينبغي بذل الجهود لاستعادة الاتصال بالإنترنت وتحسين البنية التحتية للاتصالات في المنطقة المتضررة. وهذا من شأنه أن يسهل تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الإنسانية ويتيح التنسيق في الوقت الحقيقي لجهود الإغاثة.
- وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة عمال الإغاثة وموظفي منظمات المجتمع المدني.
- وينبغي تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني لإعادة بناء قواعد البيانات وأنظمة إدارة المعلومات الخاصة بها. وقد يشمل ذلك تقديم المساعدة الفنية والمعدات والتمويل لإنشاء أنظمة إدارة بيانات مرنة ومستدامة.
- وينبغي تنفيذ مبادرات بناء القدرات لتعزيز مهارات ومعارف موظفي منظمات المجتمع المدني في مجال جمع البيانات وتحليلها وإدارتها. سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة ودقة المعلومات الناتجة وتعزيز فعالية التدخلات الإنسانية.
- إن التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى أنظمة البيانات والمعلومات الخاصة بها وإدارتها أثناء الحرب تسلط الضوء على الحاجة إلى الاستعداد القوي للكوارث وخطط التعافي. يجب على منظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية للنسخ الاحتياطي المنتظم، وحلول تخزين البيانات الآمنة، وخطط الطوارئ لضمان الوصول دون انقطاع إلى المعلومات الهامة في حالات الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، تعد الاستثمارات في البنية التحتية المرنة، مثل الاتصال الموثوق بالإنترنت والأجهزة المناسبة، ضرورية لتمكين منظمات المجتمع المدني من مواصلة عملها الحيوي في مواجهة الشدائد.
- إن غياب خطط واضحة بين عدد كبير من منظمات المجتمع المدني خلال الحرب وفي فترة ما بعد الحرب يطرح العديد من التحديات. وقد يعيق قدرتهم على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الفورية للمجتمعات المتضررة والمساهمة في جهود الإنعاش وبناء السلام على المدى الطويل. إن تطوير خطط قوية تتوافق مع الظروف والأولويات المحددة لسياق ما بعد الحرب أمر بالغ الأهمية لمنظمات المجتمع المدني لتعظيم تأثيرها والمساهمة في عملية التعافي المستدامة والشاملة.
- هناك حاجة إلى قيام منظمات المجتمع المدني بإعطاء الأولوية لقنوات الاتصال الفعالة وضمان المشاركة المنتظمة مع أعضاء مجلس إدارتها. تعد معالجة التحديات مثل ضعف الوصول إلى الإنترنت وغياب أعضاء مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الحكم الرشيد وضمان الأداء الفعال لمنظمات المجتمع المدني. ومن خلال تنفيذ تدابير لتحسين

الاتصال وتسهيل اجتماعات مجلس الإدارة المنتظمة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز عمليات صنع القرار لديها، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق أهدافها وغاياتها التنظيمية في نهاية المطاف.

- يجب على منظمات المجتمع المدني وضع خطط طوارئ ميدانية بناءً على سيناريوهات الحرب المحتملة، وتنفيذ هذه الخطط فوراً وفعالية عند الحاجة.
- ويمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والمؤسسات الحكومية لضمان التوزيع الفعال للخدمات والبرامج الأساسية .
- ويجب على المنظمات الاستجابة بسرعة لاحتياجات السكان المتضررين من الحرب من خلال تقديم الدعم الطبي والإغاثي والنفسي بشكل فوري.
- يجب على المنظمات تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي لتوعيتهم بالخدمات المتوفرة وكيفية الوصول إليها.
- وعلى الرغم من صعوبة التفكير في المستقبل البعيد بسبب عدم وضوح الرؤية المستقبلية، إلا أنه يجب على المنظمات البدء بالتخطيط للمستقبل ووضع استراتيجيات مستدامة لتقديم الخدمات على المدى الطويل.

توصيات لمجتمع المانحين:

- ونظراً لطبيعة وحجم الحرب على غزة، يجب تخفيف القيود المفروضة على التمويل مع توفير المزيد من المرونة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، وخاصة تلك التي تأثرت بالحرب.
- يجب إعطاء الأولوية لمنظمات المجتمع المدني المحلية للاستفادة من منح التعافي وإعادة التأهيل، وينبغي زيادة تخصيص التمويل المتعلق بالبناء وبناء القدرات.
- ويتم تشجيع الجهات المانحة على بدء علاقات طويلة الأمد مع منظمات المجتمع المدني المحلية للاستثمار في قدراتها، وتشكيل شبكة أمان لضمان استمرارها واستدامتها.
- ينبغي تخصيص مخصصات التمويل المخصصة للتعافي المبكر لمنظمات المجتمع المدني المحلية مما يتيح لها المرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات الناشئة.
- وينبغي لخطط تمويل التعافي المبكر والمساعدات الإنسانية أن تأخذ في الاعتبار حجم التأثير ليس فقط على الأشخاص المحتاجين ولكن أيضاً على منظمات المجتمع المدني نفسها، الأمر الذي يتطلب برامج ومنح إنعاش طويلة الأمد.
- ويوصى المانحون ووكالات الأمم المتحدة بتعزيز الشبكات والاتحادات المحلية لتشجيع آليات التنسيق المثمرة وتبادل المعلومات بشكل سليم.

توصيات للمنظمات غير الحكومية الدولية:

- نظراً لحالة منظمات المجتمع المدني التي تأثرت بالحرب، يوصى المنظمات غير الحكومية الدولية بتخفيف متطلباتها فيما يتعلق بإعداد التقارير والوجبات. ومن ناحية أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية مدعوة إلى زيادة الاستثمار في بناء القدرات المحلية وتمكين منظمات المجتمع المدني من جذب المواهب والاحتفاظ بها.
- يُطلب من المنظمات غير الحكومية الدولية تعزيز التوطين ومرونة منظمات المجتمع المدني من خلال التشاور مع منظمات المجتمع المدني المحلية والاستماع إلى احتياجاتها ومتطلباتها.
- يتم تشجيع المنظمات غير الحكومية الدولية على زيادة تقاسم التكاليف والتكاليف الإدارية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني المحلية.
- إن الوضع الحالي لتمويل منظمات المجتمع المدني يدعو المنظمات غير الحكومية الدولية إلى التراجع وإتاحة مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني المحلية للتنافس في فرص التمويل المتاحة. مطلوب الدعم بالخبرة من المنظمات غير الحكومية الدولية في هذا الصدد.

قطاع التعليم:

على المدى القصير:

- إعادة تأهيل البنية التحتية:
  - إعطاء الأولوية لإعادة بناء وإعادة تأهيل المباني المدرسية المتضررة، والتأكد من أنها آمنة ويمكن الوصول إليها وتفضي إلى التعلم. ويجب إعادة التخطيط الحضري ليشمل تصميم المدن من جديد، وإعادة بناء عدد من المدارس بما يتوافق مع مرحلة إعادة الإعمار. ويجب الأخذ في الاعتبار أن مرحلة التعافي المبكر قد تستغرق وقتا طويلا، لذا يجب النظر في إنشاء وحدات ميدانية بديلة للمباني المدرسية والجامعية كحل مؤقت لحين الانتهاء من إعادة بناء المرافق التعليمية بما يلبي الاحتياجات المطلوبة. الاحتياجات الأساسية للمجتمع المتضرر والمنكوب في قطاع غزة.

- توفير التمويل لاستبدال المواد التعليمية والأثاث والمعدات المدمرة.
- دعم إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة عند الضرورة.

- الدعم النفسي والاجتماعي:
  - تخصيص الموارد لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي الشاملة للأطفال والمعلمين وموظفي المدرسة لمعالجة الصدمات والقلق ومخاوف الصحة العقلية الأخرى.
  - يجب على مقدمي خدمات التعليم الاستعداد لتقديم الدعم التعليمي والصحة العقلية والنفسية الاجتماعية في حالات الطوارئ بمجرد انتهاء الحرب من خلال توفير المواد التعليمية الطارئة والأثاث المدرسي.
  - تدريب المعلمين والمستشارين على الممارسات المستنيرة للصدمات والإسعافات الأولية النفسية.
  - دمج الدعم النفسي والاجتماعي في المناهج المدرسية والأنشطة اللامنهجية.
- حلول التعلم البديلة:
  - الاستثمار في تطوير وتنفيذ حلول التعلم البديلة المبتكرة، مثل منصات التعلم عن بعد، ومبادرات التعليم المجتمعي، وبرامج اللحاق بالركب. ويوصى مقدمو خدمات التعليم بزيادة الدعم التعليمي الفوري للأطفال في غزة إلى أقصى حد.
  - ضمان الوصول إلى التكنولوجيا والاتصال بالإنترنت لجميع الطلاب والمعلمين.
  - توفير التدريب والدعم للمعلمين في استخدام منهجيات التعلم البديلة.

على المدى المتوسط والطويل:

- تدريب المعلمين والتطوير المهني:
  - تعزيز برامج تدريب المعلمين لتزويد المعلمين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة للطلاب في البيئات المتأثرة بالصراع.
  - توفير فرص التطوير المهني للمعلمين في مجالات مثل طرق التدريس المستنيرة بالصدمات، والتعليم الشامل، وبناء القدرة على الصمود.
  - إنشاء شبكات الإرشاد ودعم الأقران للمعلمين.
- تأييد السياسات وتنسيقها:
  - الدعوة إلى تغييرات في السياسات تعطي الأولوية للتعليم في حالات الطوارئ وتخصيص موارد كافية لقطاع التعليم.
  - تعزيز آليات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني التعليمية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لضمان استجابة متماسكة وفعالة.
  - تعزيز مشاركة الأطفال والشباب في عمليات صنع القرار التي تؤثر على تعليمهم.

قطاع الصحة:

- إن حماية العاملين الصحيين، وخاصة العاملين الميدانيين الذين يعملون في التعامل مع الجرحى والقتلى، أمر في غاية الأهمية. ويشمل ذلك أيضاً توفير الحماية الكاملة للمنشآت الصحية التي تستقبل المرضى والجرحى. بالإضافة إلى تشكيل رأي عام للضغط على المؤسسات المانحة من أجل حماية الكوادر الطبية وحماية المؤسسات الطبية من الاستهداف.
- تفعيل المشاريع الصحية وعمليات الشراء اللاحقة، بالإضافة إلى تطوير آليات الدفع للموردين وضمان استمرار العقود مع المانحين، لاستمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية.
- **إعادة بناء البنية التحتية الصحية:** وضع خطة للتعافي المبكر وإعطاء الأولوية لإعادة بناء وإصلاح المرافق الصحية المتضررة وضمان توافر المعدات والإمدادات الطبية الأساسية.
- **القوى العاملة في المجال الصحي:** تقديم الدعم النفسي ومعالجة نقص الموظفين من خلال نشر فرق طبية طارئة لضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية.
- **الاستقرار المالي:** التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لتطوير استراتيجيات لتمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى الأموال بشكل أكثر فعالية، وضمان التمويل المستدام للتدخلات الصحية.
- **تعبئة الموارد:** تعزيز جهود التوطين لزيادة التمويل لمنظمات المجتمع المدني، وتمكينها من تنفيذ التدخلات الصحية بشكل فعال والاستجابة للأزمة الإنسانية.
- **الوصول إلى البيانات وإدارتها:** تحسين ممارسات جمع البيانات وإدارتها واستخدامها وضمان أنظمة اتصال موثوقة لتسهيل الوصول إلى البيانات وإعداد التقارير عنها.
- **الهجمات على الرعاية الصحية:** الاستمرار في الدعوة لحماية خدمات الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني،

- **رفاهية الموظفين:** التعاون مع مجموعة المأوى والأمن الغذائي لضمان حصول منظمات المجتمع المدني الصحية على طرود غذائية ومواد المأوى
- **نظام إدارة المعلومات الصحية:** دعم المرافق الصحية التي يدعمها شركاء الصحة من منظمات المجتمع المدني في إنشاء خادم مؤقت للنسخ الاحتياطي للسجلات الطبية السرية، وضمان أمن البيانات واستمراريتها.
- **إعطاء الأولوية للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)** لكل من العاملين في مجال الرعاية الصحية والسكان المتضررين. تسببت الحرب في صدمة واسعة النطاق، ومعالجة احتياجات الصحة العقلية أمر بالغ الأهمية للتعافي.
- **الدعوة إلى زيادة التمويل والموارد** لإعادة بناء البنية التحتية الصحية المتضررة، وشراء الإمدادات الطبية الأساسية، ومعالجة نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية.
- **توطين التدخلات الصحية** لتمكين منظمات المجتمع المدني من جمع المزيد من الأموال، وتعزيز مرونة مقدمي الخدمات الصحية.
- **تعزيز التنسيق والتعاون** مع الجهات الفاعلة الصحية الأخرى، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لضمان تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.
- **الاستثمار في بناء القدرات والتدريب** للعاملين في مجال الرعاية الصحية لتعزيز مهاراتهم في الاستجابة للطوارئ، ورعاية الصدمات، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- **وضع وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة،** مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الدعم والميزانية الكافية لخدمات الصحة الإنجابية؛ والتوعية بين النساء.
- **تعزيز مشاركة المجتمع** في تصميم وتقديم الخدمات الصحية لضمان ملاءمتها ثقافياً واستجابتها للاحتياجات المحلية.
- **الدعوة إلى تغييرات في السياسات** تحمي العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق من الهجمات، وتضمن الوصول إلى الأدوية والإمدادات الأساسية، وتعزز الحق في الصحة للجميع.
- **توثيق وتبادل الدروس المستفادة** من الحرب على غزة لإعلام جهود الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في المستقبل.

الأمن الغذائي والزراعة:

على المدى القصير:

- **المساعدة الغذائية الطارئة**
  - مواصلة وتوسيع نطاق توزيع الغذاء في حالات الطوارئ، مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن والأفراد النازحين. ضمان سلال غذائية متنوعة تلبي الاحتياجات الغذائية.
  - يوصى بتلبية الحاجة إلى المأوى المؤقت للنازحين الذين فقدوا منازلهم ويقيمون حالياً على الأراضي الزراعية. ومن شأن ذلك أن يخفف الضغط على الأراضي الزراعية ويمهد الطريق أمام أصحاب الأراضي لاستئناف زراعتها، وبالتالي تعزيز الإنتاج الزراعي وضمان توفر الغذاء الكافي لسكان قطاع غزة.
  - التوصل إلى طرق فعالة لاستعادة وتكامل وتنسيق أنظمة البيانات وتقنيات تبادل المعلومات لتوفير الوقت والقضاء على تكرار الجهود.
  - تحسين التواصل والتنسيق مع الحكومة المحلية لدمج خطط الأمن الغذائي ضمن جهود إعادة الإعمار العامة.
  - يوصى بتعزيز التنسيق والتعاون بين مجموعة الأمن الغذائي والشبكات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والزراعة والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لضمان استجابة شاملة وفعالة لأزمة الأمن الغذائي في غزة.
  - تأمين الموارد والمواد اللازمة للقطاع الزراعي من بذور وأسمدة ومعدات. ويتطلب ذلك تنسيقاً وتعاوناً قويين مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة لتسهيل توفير هذه المدخلات من خارج غزة خلال الأشهر القليلة الأولى بعد الحرب لضمان إعادة تأهيل وانتعاش القطاع بسرعة.
  - توصى منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدة المالية للمزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الغذائية لمساعدتهم على التعافي من الحرب وإعادة بناء سبل عيشهم. وسيؤدي ذلك إلى تخفيف العبء الواقع على منظمات المجتمع المدني وسيساعد في إنعاش السوق وتسريع عملية التعافي.
  - توصى الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والمنظمات غير الحكومية الدولية بالاستثمار في برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز مهارات ومعرفة موظفي ومتطوعي منظمات المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والزراعة.

- **التأهيل الزراعي:**
  - ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تستثمر في تقديم الدعم الفوري للمزارعين والصيادين لاستعادة سبل عيشهم. ويشمل ذلك توفير البذور والأدوات والأسمدة ومعدات الصيد وأعلاف الماشية. كما يُنصح منظمات المجتمع المدني بإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل سلاسل القيمة لتمكين التعافي السريع لإنتاج الغذاء وتوافره في غزة. وينبغي أن يأخذ كل الدعم المقدم في الاعتبار الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء الريفيات والأسر التي تعولها النساء والأرامل.
  - **إصلاح البنية التحتية:** تقييم وإصلاح البنية التحتية المتضررة ذات الأهمية الحيوية لسلسلة الإمدادات الغذائية، بما في ذلك أنظمة الري ومرافق التخزين والأسواق وشبكات النقل.
  - **التحويلات النقدية:** تنفيذ برامج التحويلات النقدية المستهدفة لتمكين الأسر من شراء المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية، وبالتالي تحفيز الأسواق المحلية ودعم التعافي الاقتصادي.

على المدى المتوسط والطويل:

- الزراعة المستدامة: الاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة والذكية مناخياً، مثل المحاصيل المقاومة للجفاف، والري الموفر للمياه، والإدارة المتكاملة للآفات.
- تعزيز نظام الغذاء: دعم مبادرات إنتاج وتجهيز الأغذية المحلية، بما في ذلك التعاونيات، وأسواق المزارعين، والمؤسسات الصغيرة المنتجة الأغذية.
- تطوير سلسلة القيمة: تعزيز سلسلة القيمة الغذائية بأكملها من خلال الاستثمار في البنية الأساسية للمناولة والتخزين والنقل والتسويق بعد الحصاد.
- برامج التغذية: دمج التثقيف الغذائي والتدخلات في برامج الأمن الغذائي لمعالجة سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.
- شبكات الأمان الاجتماعي: إنشاء وتعزيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي، مثل كوبونات الطعام أو التحويلات النقدية، لحماية الأسر الضعيفة من الصدمات المستقبلية.
- تقديم المساعدة النقدية للفئات الأكثر ضعفاً لاستعادة سبل عيشهم بما في ذلك المزارعات والأسر التي تعولها نساء والأسر التي تضم أفراداً من ذوي الإعاقة.
- **السياسة والدعوة:**
  - **الوصول إلى الأسواق:** الدعوة إلى إزالة القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص لتسهيل الوصول إلى الأسواق للمزارعين والصيادين.
  - **الاستثمار:** الدعوة إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي سواء من المصادر المحلية أو الدولية.
  - **البحث والتطوير:** دعم البحث والتطوير لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف، ومواجهة تحديات تغير المناخ.
- **التنسيق والشراكات:**
  - آليات التنسيق: تعزيز آليات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لتجنب ازدواجية الجهود وضمان تخصيص الموارد بكفاءة.
  - يُنصح المانحون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بإضفاء طابع محلي على تدخلاتهم وبناء شراكات متساوية مع المنظمات المحلية. ويجب أن تحترم مثل هذه العلاقات الخبرات المحلية وتبتعد عن المنافسة على الأموال، فضلاً عن الاستثمار في بناء القدرات المحلية.
  - بناء القدرات: توفير التدريب وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية في مجال تقييم الأمن الغذائي وتصميم البرامج وتنفيذها ومراقبتها.
  - المشاركة المجتمعية: ضمان المشاركة الهادفة للمجتمعات في تصميم وتنفيذ برامج الأمن الغذائي لضمان أهميتها وفعاليتها.

قطاع النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية:

- **إعطاء الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات:** نظراً للتأثير غير المتناسب للحرب على النساء والفتيات، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية لاحتياجاتهن في جميع التدخلات. ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، ودعم الصحة العقلية، والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **معالجة التحديات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات:** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني تطوير برامج مستهدفة لمعالجة التحديات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات في قطاع غزة، مثل عدم القدرة على الوصول إلى منتجات النظافة الشهرية، وزيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والفرص الاقتصادية المحدودة.

- **تعزيز التنسيق والتعاون:** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني تعزيز التنسيق والتعاون مع بعضها البعض، وكذلك مع الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية، لضمان استجابة شاملة ومنسقة لاحتياجات النساء والفتيات.
- **الدعوة إلى تغيير السياسات:** ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الدعوة إلى تغييرات في السياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي حقوق النساء والفتيات. ويشمل ذلك الدعوة إلى القوانين التي تجرم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتضمن المساواة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.
- **زيادة التمويل للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة** لتمكينها من التعافي ومواصلة خدماتها الحيوية في أقرب وقت ممكن.
- **بناء القدرات والمرونة:** يجب على منظمات المجتمع المدني الاستثمار في بناء قدراتها ومرونتها لضمان قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للنساء والفتيات في مواجهة التحديات المستمرة. ويشمل ذلك توفير التدريب للموظفين، وتطوير آليات التمويل المستدامة، وتعزيز الهياكل التنظيمية.
- **جمع وتحليل البيانات:** يجب على منظمات المجتمع المدني جمع وتحليل البيانات حول احتياجات النساء والفتيات، فضلاً عن تأثير تدخلاتها، لإعلام جهود البرمجة والمناصرة الخاصة بها.
- **رفع مستوى الوعي:** يجب على منظمات المجتمع المدني رفع مستوى الوعي بالتحديات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات في قطاع غزة وأهمية البرمجة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويشمل ذلك التواصل مع وسائل الإعلام وقادة المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين.
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة
- دعم الأدوار القيادية للمرأة في التدخلات المجتمعية
- تقديم المساعدة القانونية والتوعية القانونية للنساء؛
- إعطاء الأولوية لإنشاء خدمات متعددة القطاعات للنساء الناجيات من العنف - بما في ذلك خدمات الإيواء.

9 الملاحق

- **قائمة مزودي المعلومات الرئيسيين (KIIs).**

اسم المخبر الرئيسي	الموقع
السيد أنس مسلم	منسق قطاع الأمن الغذائي-غزة
السيد بهاء الشطلي	منسق مجموعة التعليم في حالات الطوارئ– غزة
السيدة أمال صيام	رئيسة مركز شؤون المرأة. منسق قطاع الحماية الاجتماعية – شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
السيد ياسر نصار	منسق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
الاستاذة أميرة مهنا	منسق المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي
السيدة فريال ثابت	رئيس مركز البريج لصحة المرأة
السيد جمال الرزي	رئيس الجمعية الوطنية للتأهيل، منسق قطاع التأهيل- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
السيد بسام زقوت	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية تمثيل القطاع الصحي – شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
السيد تيسير محسن	رئيس جمعية الإغاثة الزراعية - منسق قطاع الزراعة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
السيد أحمد عاشور	رئيس مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي - منسق قطاع التعليم في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

- **قائمة مناقشات مجموعة التركيز**

المجموعة الأولى: 2024/3/4	
أمجد الشوا	مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
جمال الرزي	رئيس الجمعية الوطنية للتأهيل
تيسير محيسن	رئيس جمعية الإغاثة الزراعية - منسق قطاع الزراعة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
وليد النباهين	خبير
المجموعة الثانية: 2024/3/8	
مدحت حلس	جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC)
بشير الأنقح	اتحاد لجان العمل الزراعي
زياد الندى	جمعية المواصي
أحمد العجلة	جمعية التوفيق للصيادين
أمجد الشوا	مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
تيسير محيسن	جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC)
أسماء أبو يونس	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي/غزة
محمد مقداد	جمعية أصدقاء البيئة الفلسطينية
المجموعة 3: 2024/4/7:	
فلسطين العمري	جمعية أطفالنا للصم
أحمد أبو ندى	جمعية بيتنا
عبد الرحمن المزنين	جمعية بيتنا
سميح ابو حبل	جمعية أصدقاء المريض الخيرية
هند دهمان	جمعية نجوم الأمل
إياد الكرنز	جمعية نجوم الأمل
بهاء أبو بنتين	جمعية الأمل للتأهيل
بسام زقوت	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية (PMRS)
المجموعة الرابعة: 2024/4/28	
أحمد أبو سلطان	جمعية الوفاق

محمود جودة	جمعية الوفاق
اشواق رحمي	جمعية الخريجات بقطاع غزة
براء الفار	عبد الشافي لصحة المجتمع (ACHA)
زينب أبو جاموس	جمعية نجوم الأمل
شكري المغاري	جمعية نجوم الأمل

- **نموذج الاستبيان**

تقوم شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية **بتقييم لواقع منظمات المجتمع المدني في ظل الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة بتمويل من** UNDP

ويتضمن جمع المعلومات العامة حول المنظمات غير الحكومية وتقدير نطاق الأضرار الناتجة عن الحرب وتحديد المناطق المتضررة.

كما يهدف إلى تقييم القدرات الحالية لتلك المنظمات، بما في ذلك الموارد والبنية التحتية، وتحديد الأصول التي فقدتها أو تم تركها خلال النزوح.

.

اسم مقدم المعلومات حول المؤسسة	
الصفة	
رقم التواصل	
الموافقة على تعبئة الاستبيان	☐ نعم موافق ☐ غير موافق
بيانات عامة عن المؤسسة الأهلية	
الاسم الرسمي للمؤسسة (حسب شهادة الترخيص)	
تاريخ التسجيل (حسب ظهوره في شهادة الترخيص)	
تاريخ التأسيس	سنة التأسيس (قيمة من أربع أرقام)
المقر الرئيسي	☐ الضفة الغربية ☐ قطاع غزة
المحافظة للمقر الرئيسي الشمال - غزة – الوسطى – خانيونس – رفح	اختيار واحد فقط ☐ الشمال ☐ غزة ☐ الوسطى ☐ خانيونس ☐ رفح
عنوان المقر الرئيسي في قطاع غزة	
قطاع العمل الأساسي	اختيار واحد فقط (قائمة منسدلة) ☐ الصحة والمياه والإصحاح البيئي،

	☐ التعليم، ☐ الحماية الاجتماعية، ☐ الزراعة والأمن الغذائي، ☐ حقوق الانسان، ☐ الديمقراطية والحوكمة وسيادة القانون ☐ الشباب والمرأة والجندر/ النوع الاجتماعي
البرامج الأساسية 1 2 3 4 5	اسرد أهم البرامج الأساسية في المؤسسة (حد أقصى 5 برامج) 1_____ 2_____ 3_____ 4_____ 5_____
النطاق الجغرافي لعمل المؤسسة	اختيار متعدد () ☐ الشمال ☐ غزة ☐ الوسطى ☐ خانيونس ☐ رفح ☐ جميع المحافظات في قطاع غزة ☐ فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)
عدد أعضاء مجلس الإدارة (قبل الحرب)	
عدد أعضاء مجلس الإدارة الشهداء	
عدد أعضاء مجلس الإدارة المسافرين خارج القطاع	
إجمالي عدد الموظفين شاملا المتطوعين (قبل الحرب)	
عدد النساء العاملات في المؤسسة (قبل الحرب)	
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة العاملين في المؤسسة (قبل الحرب)	
الخسائر في الموارد البشرية موظفين متطوعين	شهيد / مصاب / مفقود / مسافر / / / / / / / /
الموازنة السنوية 2021 بالدولار	
الموازنة السنوية 2022 بالدولار	
الموازنة السنوية 2023 بالدولار	
الموازنة 2024 بالدولار (إن توفرت)	
تقييم أضرار المؤسسة **في هذا القسم سوف نقوم بالاستفسار حول تفاصيل الاضرار التي لحقت بالمؤسسة جراء الحرب الاسرائيلية على القطاع**	
المقر الرئيسي للمؤسسة في قطاع غزة	☐ ملك / ☐ استئجار / ☐ استضافة / ☐ أخرى
يرجى توضيح الأضرار في المقر الرئيسي	☐ لا يوجد ☐ كلي ☐ جزئي قابل للإعمار ☐ جزئي غير قابل للإعمار
القيمة التقديرية الإجمالية للأضرار في المقر الرئيسي بالدولار	
الأضرار في المباني / المرافق الخدماتية (عيادات، مراكز خدمات، إلخ)	☐ لا يوجد ☐ كلي ☐ جزئي قابل للإعمار ☐ جزئي غير قابل للإعمار
أضرار المركبات ووسائل النقل (القيمة التقديرية بالدولار)	القيمة التقديرية
أضرار أجهزة حاسوب وأجهزة مكتبية ووسائل اتصالات (القيمة التقديرية بالدولار)	القيمة التقديرية
أضرار الأثاث (القيمة التقديرية بالدولار)	القيمة التقديرية
أضرار مستلزمات خدماتية (مولدات، طاقة شمسية) (القيمة التقديرية بالدولار)	القيمة التقديرية
أضرار أجهزة ومعدات متخصصة بخدمات المؤسسة (أجهزة طبية، معدات زراعية، أخرى)	القيمة التقديرية
تحميل تقارير أو صور الأضرار	إرفاق ملفات أو صور
السماح لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام الصور والتقارير	☐ نعم / ☐ لا
<u>أمن البيانات والمعلومات</u>	
هل لديكم نظام نسخ احتياطي البيانات ومعلومات المؤسسة هل يتم حفظ نسخ احتياطية من بيانات المؤسسة بشكل دوري خارج المؤسسة أو عبر التخزين السحابي على الانترنت.	☐ نعم / ☐ لا ☐ نعم / ☐ لا

هل يمكن الوصول إلى بيانات المؤسسة خلال الحرب؟ هل باعتقادكم يمكن الوصول إلى بيانات المؤسسة بعد الحرب؟	☐ نعم / ☐ لا ☐ نعم / ☐ لا
الوضع الحالي للمؤسسة:	
هل المؤسسة فعالة الآن؟	☐ نعم / ☐ لا
إلى أي درجة يمكنك اعتبار أن المؤسسة فعالة الان (نسبة مئوية)؟	
هل تغيرت مهمات المؤسسة خلال الحرب؟	☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما
هل تم افتتاح مراكز جديدة للعمل بعد الحرب؟	☐ نعم ☐ لا
يرجى تحديد عدد المكاتب/المراكز الجديدة التي تم افتتاحها خلال الحرب	
ما هي محافظات قطاع غزة التي تقدمون فيها خدماتكم حاليا؟	اختيار متعدد () ☐ الشمال ☐ غزة ☐ الوسطى ☐ خانيونس ☐ رفح
ما هي الخدمات المقدمة الآن؟	
هل لديكم خطة واضحة للعمل خلال فترة الحرب؟	☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما
هل لديكم خطة واضحة للعمل بعد انتهاء الحرب؟	☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما
تقييم الوضع الراهن للمؤسسات أثناء الحرب	

أجب عن البنود التالية حسب الوضع الراهن أثناء الحرب:

المعيار	البنود	دائما	معظم الوقت	أحيانا	نادرا	أبدا
الحوكمة	أعضاء مجلس الإدارة موجودون ويمكن الاتصال بهم					
	يجتمع مجلس الإدارة بشكل دوري					
	مجلس الإدارة قادر على اتخاذ القرارات					
	هناك اتصال وتواصل ما بين مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة					
	تعمل المؤسسة بإشراف وتوجيه من مجلس الإدارة					
إدارة البرامج	المؤسسة قادرة على تطوير خطط ومشاريع التدخلات الطارئة					
	المؤسسة قادرة على تحديد احتياجات الفئات المستهدفة					
	المؤسسة قادرة على إدارة الموارد المتاحة					
	المؤسسة قادرة على تخصيص وتوظيف الموارد للتدخلات والخطط المتفق عليها					
	المؤسسة قادرة على تنفيذ تدخلات الاستجابة الطارئة					
	المؤسسة قادرة على تجنيد أموال لتدخلاتها					
الأمن والحماية	المؤسسة قادرة على توفير الحماية المطلوبة لتنفيذ التدخلات بشكل سليم					
	المؤسسة قادرة على توفير الحماية لموظفيها أثناء العمل					
	المؤسسة قادرة على حماية مرافقها ومواردها أثناء الحرب					
	المؤسسة قادرة على حماية المستفيدين من التدخلات أثناء الحرب					
إدارة الموارد البشرية	المؤسسة قادرة على إدارة شؤون الموظفين					
	المؤسسة قادرة على التواصل مع الموظفين العاملين لديها ومتابعة عملهم					
	المؤسسة قادرة على توظيف موارد بشرية حسب حاجتها					
	المؤسسة قادرة على توفير مستحقات الموظفين العاملين لديها					
الإدارة المالية	المؤسسة قادرة على إدارة المنح الحالية التي تحصل عليها					
	المؤسسة قادرة على إدارة حساباتها البنكية					
	المؤسسة قادرة على صرف الرواتب للموظفين					
	المؤسسة قادرة على تطبيق القيود والرقابة المالية					
	المؤسسة قادرة على الصرف والإيداع من حساباتها البنكية					
إدارة التوريدات	المؤسسة قادرة على التعاقد مع الموردين					
	المؤسسة قادرة على توريد ما تحتاجه من مواد					
	المؤسسة قادرة على الدفع للموردين					
	المؤسسة قادرة على تطبيق الرقابة على التوريدات					
	المؤسسة قادرة على حماية وتأمين التوريدات					
	المؤسسة قادرة على تخزين التوريدات					
المتابعة والتقييم	المؤسسة قادرة على متابعة وتقييم التدخلات التي يتم تنفيذها					

المعيار	البنود	دائما	معظم الوقت	أحيانا	نادرا	أبدا
	المؤسسة قادرة على تطبيق أنظمة التحقق من الجودة					
	المؤسسة قادرة على تطبيق مبادئ المساءلة					
	المؤسسة قادرة على الحفاظ على الشفافية					
الاتصال والتواصل	القدرة على التواصل بين المستويات الإدارية والموظفين					
	القدرة على تنسيق العمل ما بين المناطق الجغرافية					
	القدرة على التواصل والتنسيق بين مكاتب وفروع المؤسسة					
	المؤسسة قادرة على التواصل مع المؤسسات الأخرى في قطاع العمل					
	المؤسسة قادرة على التشبيك مع القطاعات الإنسانية Clusters					
	المؤسسة قادرة على تبادل المعلومات مع القطاعات الإنسانية Clusters					
احتياجات العاملين	المؤسسة قادرة على تأمين احتياجات المأوى للعاملين فيها أثناء الحرب					
	المؤسسة قادرة على تأمين الاحتياجات الغذائية والمياه للعاملين فيها أثناء الحرب					
	المؤسسة قادرة على تأمين احتياجات المواد غير الغذائية للعاملين فيها أثناء الحرب					
	المؤسسة قادرة على تأمين احتياجات تنقل العاملين فيها أثناء الحرب					